

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

التدخل التركي في سوريا وأثره على الأمن القومي السوري
(2011-2018م)

أحمد نبيل محمد زكي غانم

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ/2019م

التدخل التركي في سوريا وأثره على الأمن القومي السوري
(2011-2018م)

إعداد:

أحمد نبيل محمد زكي غانم

بكالوريوس صحافة وإعلام من جامعة الأقصى/فلسطين

إشراف: أ. د. وليد حسن المدلل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد الدراسات الإقليمية/كلية الدراسات العليا/جامعة القدس

1440هـ/2019م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية/ برنامج الدراسات العربية

إجازة الرسالة

التدخل التركي في سوريا وأثره على الأمن القومي السوري
(2011-2018م)

اسم الطالب: أحمد نبيل محمد زكي غانم
الرقم الجامعي: 21612958

إشراف: أ. د. وليد حسن المدلل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/5/21م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:
2019/5/21

1- رئيس لجنة المناقشة: أ. د. وليد المدلل
2- ممتحن داخلي: د. حسن السعدوني
3- ممتحن خارجي: أ. د. عبدالناصر سرور

القدس - فلسطين

2019/5/1440م

إهداء

أهدي هذا الجهد البحثي المتواضع إلى:

إلى: روح أخي الشهيد محمد نبيل غانم، الذي طالما تفوّق عليّ، وكان سبّاقاً للعلم والمعرفة حتى نال الشهادة الكبرى.

إلى: والدي الغالي، الذي أهلك صحته كدّاً وتعباً حتى أفنى عمره، كي يصل بي وإخوتي إلى فوق ما يتمنى ونتمنى.

إلى: والدتي الغالية التي كان لها السبق والإلحاح عليّ لأخوض غمار هذه التجربة الغنيّة والنافعة.

إلى: إخوتي وأخواتي الذين كانوا نعم الصديق والسند.

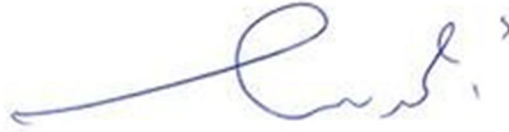
إلى: زوجتي الغالية التي تحمّلت عناء غيابي عن المنزل وانشغالي الدائم، ووفّرت الجوّ الملائم للبحث والدراسة، وإلى أنسابي الكرام.

وأخيراً إلى: أصدقائي الذين بهم عرفت أن الطريق إلى العلا، لا يكون إلاّ بمرافقة الطّمّوح والمنقّف والجسور.

الباحث/ أحمد نبيل محمد زكي غانم

إقرار:

أقر أنا مُعدُّ الرسالة بأنها قُدمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وهي نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له أينما ورد، كما أن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدَّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.



التوقيع:

أحمد نبيل محمد زكي غانم

التاريخ: 2019/5/21م

شكر وعرّفان

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، وبعد:

الشكر لله الحنّان المنّان أولاً وآخر وفي كلّ وقت، فهو وحده الذي أعانني على إكمال هذا الجهد البحثي المتواضع.

وكما قيل: "مَنْ لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإنّني أتقدّم بجزيل الشكر، وعظيم العرفان إلى الأستاذ الدكتور/ وليد المدلل؛ الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، فبفضل الله عزّ وجلّ أولاً، ثم بجهد المتواصل، وتوجيهاته السديّة، ورحابة صدره، أنجزت هذه الرسالة، فله منّي المحبة والوفاء والتقدير.

ولا يفوتني أيضاً أن أتقدّم بجزيل الشكر لجامعة القدس - أبو ديس؛ التي أتاحت لي فرصة الالتحاق ببرنامج الماجستير، والشكر موصول لكلّ القامات العلميّة التي تعلمت على يديها، كما أشكر كلّ الأصدقاء والباحثين الذين ساعدوني في إتمام رسالتي.

وختاماً، فإن ما كان في هذه الرسالة من توفيق وصواب فهو بتوفيق من الله عزّ وجلّ، وما كان فيها من خطأ ونقصان، فمن نفسي والشيطان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الباحث/ أحمد نبيل محمد زكي غانم

الملخص:

يدور موضوع الدراسة "التدخل التركي في سوريا وأثره على الأمن القومي السوري" خلال الفترة (2011-2018م)، حول تطور شدة التدخل التركي في سوريا منذ العام 2011 وحتى 2018م، والتعرف على أثر هذا التدخل على الأمن القومي السوري، وقد جاءت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أثر التدخل التركي في سوريا على الأمن القومي السوري في (2011-2018م)؟

واعتمد الباحث على عدد من المناهج البحثية، وكان في مقدمتها المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب منهج تحليل النظم، وأخيراً نظرية الدور والمكانة.

جاءت الرسالة في أربعة فصول بالإضافة إلى الخاتمة والتوصيات، حيث وتناول الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة، في حين استعرض الفصل الثاني تطور العلاقات التركية السورية في الفترة 1946-2011م. واستعرض الفصل الثالث تحليل صيغ التدخل التركي في سوريا 2011-2018م. أما الفصل الرابع فقد هدف إلى التعرف على سيناريوهات مستقبل العلاقة التركية - السورية في ضوء تطورات الحراك السوري.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة: أبرزها أن تجاور البلدين - فضلاً عن الموروث التاريخي والثقافي - أسهم في تمتين العلاقة، بينهما فقد كانت سوريا من أوائل الدول التي وثقت علاقاتها بتركيا، كما حرصت تركيا أيضاً على تقوية علاقتها بسوريا بشكل كبير. كما ان موقف تركيا من الأحداث السورية لم يكن متهوراً، ولم يتجه مباشرة صوب العمل العسكري كخيارٍ وحيدٍ، بل استهلت تركيا موقفها من الأزمة بمطالبة سوريا ببعض الإصلاحات، قبل أن تبدأ على لسان قادتها مرحلة جديدة اتخذت شكل تهديدات وجهت لنظرائهم السوريين، تسببت بتفاقم الأزمة بين البلدين. وقد تطورت المشكلة نتيجة رفض دمشق الاستجابة لمطالب تركيا، واستغلت النظام السوري الأزمة ليتقرب إلى بعض القوى التي تعادي أنقرة مثل تنظيم الدولة "داعش" والأكراد، فاضطرت تركيا أخيراً إلى التوجه العسكري لحل الأزمة.

وبجانب ما سبق ذكره؛ أوصت الدراسة أن يكون ماضي العلاقات الجيدة بين البلدين منطلقاً ودافعاً تتجدد عبره العلاقة بين البلدين، بما يزيل التوتر الذي شاب العلاقة خلال الأزمة، فضلاً عن أن توقف تركيا تدخلاتها العسكرية الممتدة منذ سنوات داخل سوريا، وأن تتوقف عن تبريراتها المتواصلة لعدم وقفه بحجة حماية أمنها، وألا تستغل هذا التدخل من أجل تحقيق مصالحها وتطلعاتها.

Turkey intervention in Syria and its effect on the Syrian national security during the period of (2011-2018).

Prepared by: Ahmad Nabil Mohammed Zaki Ghanim

Supervisor: Prof. Waleed Hasan Al-Modallal

Abstract:

This study discusses the subject of "Turkey intervention in Syria and its effect on the Syrian national security during the period of (2011-2018)". The study problem sheds light on the progress of the level of Turkish intervention in Syria since 2011 until 2018. In addition, it identifies the effect of this intervention on the Syrian national security. The study problem tries to answer the main following question: to what extent the Turkish intervention affects the Syrian national security in (2011-2018)?

The researcher depends on a number of research approaches, and the first one of these methods is the descriptive analytical approach, in addition to regime analysis approach, and finally the theory of role and status.

The study contains of four chapters in addition to the conclusion. The results and the recommendations. The first chapter contains the methodological framework of the study. While the second chapter reviews the Turkish and Syrian mutual relationships between 1946 - 2011. The third chapter deeply discusses the forms of Turkish intervention in Syria since 2011- 2018. Finally, the fourth chapter tries to discuss the future scenarios of Turkish and Syrian relationship in view of the progress of Syrian movement.

The study founds several results which are: the geographic nature and the mutual historic and cultural heritage between Turkey and Syria have their significant role in creating the past relationship between both of them, where Syria is considered as one of the first between Arab countries that made strategic relationships with Republic of Turkey. Moreover, Turkey gives more attention to strengthen the relationships with Syria, and its attitude regarding the Syrian crisis is not limited to the military intervention to deal with it. Turkey called Syria to make reforms and because of the rejection to the Turkish intervention, the Turkish officials threatened their Syrian counterparts to respond to the claims otherwise they will escalate the crisis between both countries. Then, this crisis is increased because Syrian regime refused the Turkish claims, in addition to the strong relations between the Syrian regime and some hostile forces to Turkish regime such as Kurdish movements, ISIS, and other forces. This situation leads Turkey to start military intervention.

In addition to the abovementioned, the study recommended that the historic and cultural heritage and the long relations between Turkey and Syria should be a strong motivation for both of them to start new life and return the relations between them especially amid the tension relations. Also, Turkey ought to stop violence in Syria which has continued for long years and it should not exploit this hard situation to achieve its agendas and visions, but it should adopt an active movement and play an effective role without using it as a pressure tool and procrastination in ending it.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1.1 مقدمة

بعد أن كانت سوريا هدفاً لكثير من الدول الاستعمارية الطامعة باستغلالها، ونهب ثرواتها منذ عقود مضت، أضحت مع اشتعال الربيع العربي وانتقال الثورة إليها في آذار/مارس 2011م موطناً حقيقياً للاستعمار الغربي والشرقي مجدداً فقد تدخلت فيها كل من روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها، وأصبحت مسرحاً لصراع المصالح والمكاسب.

دأبت تركيا على الانخراط في أحداث الصراع السوري مع انطلاق شرارة الأزمة عبر دعم الثورة وثوارها بشكل مباشر، فضلاً عن تصدرها مشهد إيواء اللاجئين، خاصة في مناطقها الحدودية حيث سوّقت تركيا موقفها بأنه يأتي حفاظاً على المصلحة والأمن القومي لها، وبررت بذلك تواجدتها في سوريا لذلك حظيت الثورة السورية بمتابعة واهتمام تركي. وقد تلاقت الأطماع الإقليمية والغربية سوريا في سوريا، حيث تدخلت إسرائيل التي تسيطر على هضبة الجولان، كما تدخلت إيران التي اعتبرت نظام الأسد جزءاً من امتداد فكرها وتوجهاتها الدينية، كما تدخل حزب الله اللبناني الذي شكّل قوة مؤثرة في الأحداث عبر انخراط قواته مع الجيش السوري دفاعاً عن نظام الأسد فهو يرى أنّ رحيله سيتسبب بانعكاسات خطيرة على تواجد الحزب في لبنان (الحاج، 2016م).

دفع تمدد الثورة السورية تركيا للتعبير عن مخاوفها، باعتبار أن هذه الأحداث ستؤدي إلى تفكك وتقسيم سوريا وصعود الأكراد وقضيتهم من جديد، ودأبت تركيا على استغلال الفرص للوصول إلى حلول مرضية ومعقولة، لكنها منيت بالفشل فتوجهت لدعم المعارضة السورية وفصائلها المسلحة، ودفعتها مخاوفها اضطرارياً لاستخدام القوة في أوقات كثيرة على حدودها مع سوريا ، حيث اعتبر هذا التدخل جزءاً من مساعي تركيا الاستباقية لحماية بلادها في المستقبل البعيد، وهو ما جعل هذا التدخل يتكرر بين الحين والآخر لحماية حدودها (مركز برق للدراسات المستقبلية، 2016م).

وبعد سنوات من التردد والخوف من التدخل في الصراع الدائر في سوريا، جاءت عملية "درع الفرات العسكرية"، التي أطلقتها تركيا في الشمال السوري، ترجمة عملية لنهاية صبر تركيا تجاه سياسة الولايات المتحدة واستراتيجيتها الفاشلة هناك ؛ والتي دفعت بالصراع وناره ليصل إلى تركيا ذاتها. وفي نهاية المطاف وجدت تركيا نفسها في وسط معضلات جيوسراتيجية بسبب استمرار الصراع دون حل أو قدرة على حسمه من أي طرف كان من الأطراف (أبو إرشيد، 2016م).

ويمكن أن تظهر لاحقاً تطورات بين البلدين على صعيد العلاقات بينهما، سيما أن تركيا اختارت لنفسها مكاناً مع تصاعد وتيرة الأحداث السياسية في دول عربية مختلفة، وخصوصاً سوريا من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة العربية.

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

رغم الانفتاح في العلاقات التركية السورية، وتبادل الزيارات وفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات، إلا أن تركيا انقلبت على هذه التفاهات، وبدأت تتدخل في الشأن السوري، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات وعودتها إلى نقطة الصفر، وبدأ الصراع يولّد قضايا خلافية أدت إلى حالة عدائية. وتدور مشكلة الدراسة حول تطوّر مرحلة التدخل التركي في سوريا منذ عام 2011م وحتى 2018م، ونتائج هذا التدخل على الأمن القومي السوري، كتهديد الأمن القومي السوري، وبرزت مشكلة الأكراد على الحدود، وتزايد أعداد اللاجئين في هذه المناطق، وهو ما جعل هذه الأحداث جديرة بالبحث.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أثر التدخل التركي في سوريا على الأمن القومي السوري في الفترة (2011-2018م)؟

وينفرّج عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- كيف تطوّرت العلاقات التركية- السورية سياسياً من 1946-2011م؟
- 2- ما الأهمية الاستراتيجية لسوريا من المنظور التركي؟
- 3- ما أهداف ودواعي ومظاهر ومخاطر التدخل التركي في سوريا؟
- 4- ما مستقبل التدخل التركي في سوريا في ضوء تطوّرات الحراك السوري؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

- 1- تعتبر الدراسة مدخلاً لتحليل التفاعلات الداخلية وتأثيرها في البيئتين، الإقليمية والدولية، وما يتصل بها من قضايا راهنة في النظام الدولي.
- 2- تتابع دور تركيا المتصاعد في ظلّ حكم حزب العدالة والتنمية، الذي يعدّ صعوداً واضحاً للإسلام السياسي المعتدل، الذي بدأ يظهر في المنطقة العربية والإسلامية.
- 3- تقدم قراءة تحليلية لأبرز التفاعلات الإقليمية بين تركيا وسوريا من ناحية، وما يرتبط بها من الأدوار التي يمارسها النظام الدولي تجاه هذه التفاعلات من ناحية أخرى.
- 4- تعمل على فتح آفاق جديدة للباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، من خلال تسليطها الضوء على تحولات جديدة ومهمة بين البلدين، وتتبع الدور الذي تلعبه تركيا في سوريا خصوصاً ومنطقة الشرق الأوسط عموماً.

4.1 أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو الآتي:

- 1- استعراض تطوّر العلاقات التركية- السورية سياسياً من 1946-2011م.
- 2- إبراز الأهمية الاستراتيجية لسوريا من المنظور التركي.
- 3- استعراض أهداف ومظاهر ومخاطر التدخل التركي في سوريا.
- 4- استشراف مستقبل التدخل التركي في سوريا في ضوء تطوّرات الحراك السوري.

5.1 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج، وهي:

■ المنهج الوصفي التحليلي:

وهو استقصاء ينصبُّ على ظاهرةٍ من الظواهر، كما هي قائمة في الواقع، بهدف تشخيصها، وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات بين عناصرها، أو بينها وبين ظواهر أخرى. والمنهج الوصفي التحليلي يحلّل ويفسّر ويقارن ويقيّم بقصد الوصول إلى التقييمات ذات المعنى، بقصد تبصر تلك الظاهرة. والمنهج الوصفي لا يقتصر على التنبؤ بالمستقبل بل ينفذ من الحاضر إلى الماضي لكي يزداد تبصراً بالحاضر (العزاوي، 2008م).

أما الدراسة فمن المقرر أن تستخدم المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل العوامل التي دفعت تركيا للتدخل المباشر في سوريا، وما هي التهديدات التي تدّعي تركيا أنها يمكن أن تصيبها؟ ومن ثمّ الكشف عن تأثير هذا التدخل على الأمن القومي السوري، من خلال تحليل خطورة هذا التدخل.

■ منهج تحليل النظم:

يستند منهج تحليل النظم لـ"كابلن" وديفيد استون ومايكل بريتشر وآخرون، إلى تفسير طبيعة الأنظمة القائمة، وتحليل النظم في العلاقات بين الدول، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، وهو يتعدى التحليل إلى تفسير البيانات واستخلاص النتائج منها. لقد قامت الدراسة باستخدام هذا المنهج من خلال تفسير طبيعة النظام القائم في كل من سوريا وتركيا، والعوامل التي يتم من خلالها تفاعل هذه الأنظمة، ثم توضيح العوامل الضرورية التي دفعت تركيا الى التدخل في سوريا، ومدى الارتباط والعلاقة التي توجد بين تركيا وسوريا مع مثيلاتها الإقليمية والدولية.

■ نظرية الدور والمكانة:

تقوم هذه النظرية على فهم وتحليل دوافع الدور التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وبحثه عن دور إقليمي فاعل، وستعمل الدراسة على إثبات أن تركيا تهتم بحماية حدودها حتى لو اضطرها ذلك للجوء إلى الحل العسكري، واستخدام القوة في سبيل حماية حدودها ونفسها، وذلك للحفاظ على حدودها التي تكاد تفقد بعضها ببروز قويّ جديد في المنطقة.

6.1 حدود الدراسة

- 1- **الحدّ الزمني:** تبدأ الدراسة من مطلع عام 2011م، وهي الفترة التي اندلع فيها الحراك السوري، والذي أثار على العلاقات السورية مع تركيا، ولا زال التأثير مستمرا، وهي فترة زمنية مهمة في تاريخ العلاقات التركية - السورية. وتنتهي الدراسة عام 2018م، وخلال هذا العام تراجعت فيه العلاقات بوتيرة متسارعة جداً، إلى الحد الذي أصبحت فيه العلاقة "صفريّة"، بمعنى آخر، حدوث انقلاب حادّ جداً في مسيرة هذه العلاقات، وزيادة وتيرة التدخل التركي في الأراضي السورية مدعيةً حماية أمنها القومي.
- 2- **الحدّ المكاني:** حدود الدراسة المكانية هي "تركيا، سوريا" ضمن إطار منطقة الشرق الأوسط.

7.1 الدراسات السابقة

استندت الدراسة إلى بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومن أبرزها:

1- دراسة نور الشرجي وعلا منصور (2017م): الدور التركي في الأزمة السورية

تتألف الدراسة من مقدمة وثلاثة محاور، يركز المحور الأول على طبيعة حكومة "حزب العدالة والتنمية"، وعلاقتها بجماعة الإخوان المسلمين، ويستعرض المحور الثاني الصور الأولى للتدخل التركي في الأزمة السوريّة، عبر عقد مؤتمرات "للقوى المعارضة السورية"، وتمويلها والسيطرة عليها، ودعم الجماعات المسلحة المختلفة، بما فيها المُدرجة على قائمة الإرهاب الدولي، إضافة لمحاولة الحكومة التركية استخدام ورقة حماية التركمان- السوريين كذريعة لتدخلها في الأحداث السورية، أما المحور الثالث فيتناول العلاقة بين تركيا وتنظيم داعش الإرهابي، ويوضح الدور التركي في تزويده بالسلاح وتجنيد وتدريب مقاتليه، وتأمين المساعدات اللوجستية، والقتال إلى جانبه في بعض المعارك.

وخلصت الدراسة إلى أنّ تركيا لعبت دوراً هداماً في الأزمة السورية، أجمت النزاع وزادت من حدته، وحوّلت الأزمة السوريّة إلى حرب مفتوحة على الشعب السوري، عبر تسهيل ظهور التنظيمات الإرهابية، والسماح بتزايد أعدادها وقوتها، مع ادعاء الحكومة التركية في الوقت نفسه بوقوفها مع الشعب السوري في محنته، ومحاولة إخفاء مطامعها في المنطقة، والسعي لتحقيق حلم الإمبراطورية العثمانية.

2- دراسة جلال سلمي (2017م): السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017م.

يقسّم الباحث علاقة تركيا بالثورة السورية إلى عدّة محاور، تناول المحور الأول تركيا والثورة السورية خلال العام 2011م، أما المحور الثاني فأبرز موقف تركيا من الثورة السورية عام 2012م، ثم تطرّق المحور الثالث إلى موقف تركيا من الثورة السورية خلال عام 2013م، ثم تطرّق المحور الرابع إلى موقف تركيا من الثورة السورية عام 2014م، وفي المحور الخامس أوضح موقف تركيا من الثورة السورية عام 2015م، وأخيراً استعرض المحور السادس موقف تركيا من الثورة السورية عام 2016م، وقد وضّح الباحث في المحور السابع المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية التركية حيال الأزمة السورية.

اعتمدت الدراسة في استقراء الفرضية المذكورة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يكشف عن فحوى الموضوع بسرد المعلومات المتعلقة به، ومن ثم استنباط التوقّعات الأقرب إلى الصواب.

وقد توصلت الدراسة إلى أن سيناريو تحرك تركيا نحو حماية مصالحها القومية بعيداً عن شعار "يجب إسقاط نظام الأسد" هو الأقرب إلى الواقع، لا سيّما أن الهدف الأساسي للإدارة الأمريكية الجديدة ما زال يُصنّف على أنه القضاء على "داعش"، وليس إسقاط نظام الأسد، كما توصل الباحث إلى عدة نتائج، منها: أنّ روسيا تبعثت أوراقها في سوريا نتيجة تزايد اللاعبين الإقليميين والدوليين في سوريا، وأن التدخل التركي يعني تغيير قواعد اللعبة في سوريا.

3- دراسة ميشال نوفل (2016م): النزاع التركي الروسي.. سوريا التناقض الرئيس.

ينير الباحث في دراسته حادثة إسقاط الطائرة الروسية من سلاح الجو التركي بعد أن اخترقت المجال الجوي التركي، وقد تأزّمت العلاقات السياسية بين البلدين، كما تناول الباحث السقف المحتمل للردّ الروسي على هذه الحادثة، خاصة أن روسيا تمثّل هاجساً أمنياً لدى الأتراك، كما أن روسيا تعدّ تركيا العدو الحقيقي لها تاريخياً، كما يذهب الباحث للحديث عن عدة استنتاجات مؤقّنة من الممكن أن تؤوّل إليها الأمور بعد هذه الحادثة، التي كانت سبباً في تأزيم العلاقات بين البلدين.

4- دراسة سعيد الحاج (2016م): محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا.

سعت هذه الدراسة إلى وضع أسس ومحددات السياسة الخارجية التركية بخصوص سوريا، خاصة فيما يتعلق بإدراك إمكانات ومعوقات الدور التركي في سوريا، وذلك حتى يمكن الاستفادة منها في مختلف المراحل، وقد كانت تلك الدراسة أشبه ما يكون بدراسة أصيلة ركزت على الأحداث بتفاصيلها.

ويمكن اعتبار هذه الدراسة وعاءً واسعاً، يحتوي على آلية صنع القرار التركي فيما يتعلق بالأزمة السورية، انطلاقاً من أهمية سوريا في السياسة الخارجية التركية، خاصة في عهد حزب العدالة والتنمية عموماً، واعتماداً على تحديد رؤية وممكنات ومراجعات صناع القرار في أنقرة.

5- دراسة أسامة أبو إرشيد (2016م): التدخل العسكري التركي في سوريا.. حصاد الفشل الأمريكي.

يقسم الباحث دراسته إلى محورين، تناول في المحور الأول الانزعاج الأمريكي، والذي ظهر عقب التدخل التركي عسكرياً في سوريا، أما المحور الثاني فقد تناول المعضلة الأمريكية، والمتمثلة بوقوع الولايات المتحدة بين خيارين أحلاهما مرّاً، وهو الوقوف مع حليفها التركي، العضو في حلف شمال الأطلسي، أو الوقوف مع قوات الأكراد التي أثبتت فاعليتها في محاربة داعش.

6- دراسة صوفيا بو علي، ووفاء طوالبية (2016م): الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة 2010-2015م.

تناولت الدراسة الدور الإقليمي لتركيا في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة 2010-2015م، وهي الفترة التي اندلع فيها الحراك العربي، وقد جاءت الدراسة في مقدّمة وثلاثة فصول والخاتمة، وتناول الفصل الأول الأهمية الجيوسياسية لتركيا ومحدداتها. أما الفصل الثاني فقد تطرّق إلى أبعاد الدور الإقليمي لتركيا، وذلك من خلال دراسة العلاقات التركية بالجوار الإقليمي، والدور التركي في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية، أما الفصل الثالث فقد تعرّض إلى واقع الدور الإقليمي التركي، من خلال توضيح أهم الإستراتيجيات التركية وخياراتها، ومحددات وانعكاسات الدور - الإقليمي التركي.

7- دراسة محمود الرنتيسي (2015م): خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية والدولية.

تحاول هذه الدراسة الوقوف على خيارات السياسة الخارجية التركية أمام عدد من التحديات التي فرضتها المستجدات الدولية والإقليمية، وبينما تركّز الدراسة على الموقف الدولي من الأزمة السورية، ترى أن التدخل الروسي المباشر، والخلاف المتولد بعد إسقاط طائرة السوخوي، أسهم في تعقيد حسابات السياسة التركية، بيد أن التوافق التركي السعودي المتزايد مؤخراً يعدّ أحد أهم التطورات الإيجابية بالنسبة لأنقرة.

ومن المرجح -حسب الباحث- أن تركيا ستكثف الضغط على واشنطن بالتعاون مع السعودية وقطر لتحقيق الرؤى المشتركة، كما ستحاول كسب الموقف الأوروبي إلى جانبها وتكثيف الدعم النوعي للمعارضة السورية، ودعم قوات البشمركة في مواجهة داعش، إضافة لاحتمال قيامها بأنشطة عسكرية في حال شعورها بالتهديد المباشر في المنطقة الآمنة المفترضة، أمّا في مجال الطاقة فستعمل على تنويع مصادرها.

8- دراسة ميشال نوفل (2012م): تركيا في العالم العربي.. الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة الخارجية.

يتطرق الباحث إلى الخلفية النظرية لسياسة تركيا الخارجية الجديدة، وذلك من خلال المكون الجغرافي والمكون التاريخي والمكون الأيدولوجي، ثم تناول حقل اختبار لسياسة تركيا الخارجية، بعد ذلك بين السياسة التركية والرأي العام العربي، بمعنى صورة الأتراك لدى الرأي العام في الدول العربية.

9- دراسة جنكيز تشاندار (2012م): السياسة التركية "صفر مشاكل مع الجوار" ولا جوار من دون مشاكل.

ينطلق الباحث في دراسته من عقد مؤتمر حزب العدالة والتنمية، وقد أوضح أن سياسة صفر المشاكل قد انكشف زيفها بعد الأحداث في سوريا، وقد قام الباحث بالتعريج على خطاب خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس من ناحية، وخطاب محمد مرسي الرئيس الأسبق لمصر.

تطرق في دراسته إلى التدخل التركي في الشأن السوري، واصفاً الوضع في سوريا بأنه غير مُطمئن لتركيا، وقد أوضح كلُّ من رجب طيب أردوغان، وأحمد داود أوغلو أن الحراك السوري يضرّ بالأمن القومي التركي.

10- دراسة علي حسن باكير (2012م): الثورة السورية في المعادلة الإيرانية- التركية.. المآزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة.

يشير الباحث إلى أن الثورة السوريّة فاجأت طهران وأنقرة، كما فاجأت المتابعين والمراقبين المعنّيين بالشأن السوري، وفاجأت سوريا قبل الجميع. ويرى أن الثورة السوريّة وضعت كلاً من إيران وتركيا في مفترق طرق، كاشفة تناقض الأجنّات الإقليمية للطرفين، مؤكدة ما كان يروّج له البعض أن وجود حلف يضم إيران وسوريا وتركيا وحزب الله في جبهة واحدة ما هو إلا محاولة لاحتواء الصعود التركي (آنذاك) ضمن المحور الإيراني في المنطقة العربيّة، ولمنع الاستفادة من دور تركيا في الحدّ من النفوذ الإيراني أو الاستعلاء الإسرائيلي.

يؤكد الباحث أن سقوط نظام الرئيس بشار الأسد ستكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الإيراني في المنطقة، انطلاقاً من كون سوريا المدخل الرئيس لإيران إلى الساحة العربيّة، بحيث ستفقد إيران حليفاً إستراتيجياً تاريخياً لا يمكن تعويضه مهما كانت المكتسبات اللاحقة، كما ستقطع الحلقة الواصلة مع حزب الله، ذراع طهران الرئيسة في المنطقة وفي لبنان، وسيفقد اللاعب الإيراني بذلك القدرة على التأثير المباشر في منطقة نفوذه مع سقوط المنظومة السياسيّة والأمنية السورية في لبنان.

واستبعدت الدراسة أن تتأثر تركيا كثيراً في حال سقوط النظام في سوريا، بشرط ألا يذهب السيناريو إلى الفوضى، وقد لا تخسر تركيا إذا ما أُستبدل النظام السوري الحالي بنظام آخر، وفقاً للحسابات بعيدة المدى، فضلاً عن أن أنقرة كانت قد اتخذت موضعاً جيّداً من خلال دعم الشعب السوريّ في مكانٍ يؤهلها لنسج علاقات إيجابية بناءة مع أيّ نظام جديد قادم في سوريا.

وعلى خلاف كثير من القراءات التي تعدّ أن سقوط النظام السوري بات مسألة وقت فقط، فإن الدراسة لم تستبعد نظرياً على الأقل سيناريو بقاء النظام، وهو في حال حدوثه ستترتب عليه نتائج عكسيّة تماماً للاحتمال الأول، فتوازن القوى الإقليمي على الصعيد الجيوسياسي ربما سينتقل مؤقتاً وعلى المدى القصير والمتوسط إلى الجانب الإيراني.

11- دراسة عقيل سعيد محفوظ (2012م): سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي.

تتناول هذه الدراسة العلاقات السورية- التركية التي شهدت تحولات نوعية خلال السنوات الأخيرة، وكانت قريبة من وضع نموذج للتحولات التي حدثت على التفاعلات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بكل "تسارعها" و"التباسها" و"غموضها"، و"شخصنتها"، وبتطوراتها وتطوراتها المعكوسة، وبما "سكنت عنه" أو "تتكرت له" أو "حجرت عليه" من المفردات والقضايا؛ ويقصد الباحث، بكل "رهاناتها"، وهي محاولة للإجابة عن السؤال الآتي: هل شهدت العلاقات البيئية "نقطة تحول" بنيوية وتفاهيمه حاسمة، أم أن ذلك هو جزء من "رهان تاريخي" مفتوح على أفق غير محدد؟

وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات السورية- التركية ليست فعلاً عند "نقطة تحول"، بمعنى القطيعة والتغيير، وإنما تحول نشط في نظام التفاعلات البيئية، يطوي صفحة ليبدأ أخرى، ولكن من دون تغيير جذري في مداركها ونواظمها العميقة، وأن العلاقات قد شُحنت بقدر كبير من "التسارع" و"الغموض"، وهو ما يعدّ جزءاً من "رهاناتها" هي نفسها، وهو ما أصبح "غموضاً وظيفياً" مفتوحاً على ديناميات أو رهانات أخرى بالإضافة إلى أن سوريا وتركيا اللتين اجتهدتا في بناء "تحالفهما" خلال العقد الماضي، تتجهان اليوم للعمل على تقويضه، بعد قيام تركيا بمراجعة نشطة لأولوياتها وسياساتها، بكل ما يقتضيه ذلك من استعدادات وقابليات للتراجع، والالتفاف على ما يجري لصالح رهانات جديدة، ولا بد أن تقوم سوريا، من باب ردّ الفعل أو كتحصيل حاصل، بعمل مماثل، وهذا يعني أن العلاقات السورية- التركية تقف أمام "نقطة تحول" حرجة و"رهانات تاريخية" نشطة، ربّما تتجاوز كثيراً أزمة تشرين الأول/أكتوبر 1998م.

12- دراسة علي حسن باكير (2011م): محدّدات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية.

تبدأ الدراسة بالنظر في الموقف التركي من الأزمة السورية الحالية، ثم دوافع التحول التدريجي للموقف التركي من هذه الأزمة، والأسباب الكامنة وراء هذا التحول، وقد انتقلت الدراسة أيضاً للكشف عن مسار العلاقات بين البلدين في ظل الأزمة السورية، وانتهت الدراسة إلى عدة سيناريوهات ممكنة الحدوث بين البلدين في ظل الأزمة السورية الموجودة، مثل سيناريو الإصلاحات السورية برضوخ الأسد للضغوط الدولية والقيام بالإصلاح، وسيناريو رفض النظام السوري القيام بإصلاحات، ونتائج هذه السيناريوهات على العلاقات بين الدولتين. وتهدف هذه الدراسة البحثية إلى دراسة محدّدات الموقف التركي من الأزمة السورية، لا سيّما في الفترة الممتدة

منذ بدء الاحتجاجات في منتصف آذار/مارس 2011م، وحتى الأول من حزيران/يونيو، والظروف والعوامل المتداخلة في تحديد هذا الموقف، وذلك من خلال "العدسة التركيّة"، كما تبحث الدراسة في أبعاد هذا الموقف والانعكاسات التي سيتركها على العلاقة بين البلدين خلال هذه الأزمة، وفي الفترة التي تليها عبر استشراف السيناريوهات الممكنة.

وتكمن أهمية الدراسة في محاولتها تحديد منطلقات الموقف التركي خلال الأزمة، لكي يتم البناء عليها في تقدير الموقف اللاحق من الأزمة السورية، حال تغير المعطيات وتبدلها واستجابة نظام الأسد لإجراء إصلاحات عميقة تلبي المطالب الشعبية في هذه المرحلة أو تجاهله ذلك، واستمراره الاعتماد على السياسة الأمنيّة العسكرية القمعيّة لسحق الاحتجاجات، والموقع الذي ستكون تركيا فيه في كلا الحالتين.

13- دراسة محمد عبد العاطي التولي (2011م): السياسة الخارجيّة التركية تجاه سوريا 2002-2008م.

تناول الباحث تاريخ العلاقات التركية- السورية التي اتّسمت في الغالب بالتوتر حتى توقيع معاهدة أضنة، لتبدأ مرحلة تعاون جديدة بين الطرفين، وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول، تناول الفصل الأول تطوّر السياسة التركية تجاه سوريا تاريخياً من (1945-2001م)، حيث تناول خلال هذه المرحلة عدة مباحث منها: تطور السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا خلال مرحلة الحرب الباردة، وما صاحبها من توترات ونزاعات وغير ذلك وكيف حلّت؟ أيضاً في المبحث الثاني تناول السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من (1991-2001م)، وما شهدته من إنهاء النزاع بتوقيع اتفاق أضنة الأمني وبداية علاقات جديدة بينهما، ثم تطرّق الفصل الثاني من الدراسة إلى المحدّدات السياسيّة الخارجية التركية تجاه سوريا، مثل: البيئة الداخليّة، والبعد التاريخي، والبعد الجغرافي.

أما الفصل الثالث فقد وضّح أثر البيئتين الإقليميّة والدولية في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، وما لهاتين البيئتين من تأثير كبير، بما يصاحبهما من ضغوطات على أصحاب الرأي السياسي في الدولة، وكيف يتم تفادي أو الاستجابة لهذه الضغوطات والتحديات؟ وقد حدّد الفصل الرابع أهم أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، مثل الأداة الدبلوماسية الناعمة، والأداة الاقتصادية والأداة الإعلامية، والأداة العسكرية، ومدى نجاح كل أداة من تلك الأدوات في دورها، وأخيراً فقد أوضح الباحث في الفصل الخامس كيفية صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، والتي تمحورت حول دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل، ثم خلصت الدراسة إلى أنّ تركيا تلعب دوراً محورياً في المنطقة، بانفتاحها على علاقاتها مع الجميع، والاقتراب من الجميع دون استثناء.

14- كتاب أحمد داود أوغلو (2010م): العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.

يعدّ هذا الكتاب من أكثر الكتب أهمية، وقد اهتم به الكُتّاب والمتفقون والأكاديميون والسياسيون، وقد عده البعض نظرية جديدة تضاف إلى علوم السياسة المعاصرة، فهو يصوغ إستراتيجية شاملة لسياسة تركيا في العالم. ويتألف الكتاب من ثلاثة أقسام أساسية، يتكون القسم الأول منه من ثلاثة أجزاء تعرض المفاهيم والمسائل الأساسية من خلال إطار مفاهيمي وتاريخي، أما القسم الثاني ففيه عرض الإطار النظري للتحليل الاستراتيجي، ويتكون هذا القسم من أربعة أجزاء، فيما يتكوّن القسم الثالث من خمسة فصول، يتم فيه تطبيق الإطار النظري في مجال السياسة الخارجية، ويعرض الفصل الأول من هذا القسم مواضيع تتعلق بحلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والأمن الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول الثماني الصناعية، ومجموعة الدول العشرين (G20)، ومنظمة التعاون الاقتصادي، كأدوات إستراتيجية أساسية يمكن لتركيا أن تستخدمها في تشكيل سياستها الخارجية، وفي الأجزاء اللاحقة يتم تقييم الواقع السياسي لكل من البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي، والعمل على وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية، التي يجب أن تواكب التطورات المحتملة، عن طريق رؤية استراتيجية عميقة تستند إلى تحليلات تاريخية وجغرافية.

وقد خلص الكاتب إلى أن الواقع يفرض على تركيا انفتاحًا وتكيفًا حضاريًا جديدًا، وليس صدامًا حضاريًا، كالذي بشرّ به صامويل هانتينغتون، كما أن تركيا تواجه في ذلك مسؤولية التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي، وذلك في إطار جديد ذي جدوى، ومسؤولية وتفعيل ذلك كله في عمقها الجغرافي، وقد عدّ الكاتب أن تركيا إذا استطاعت -وهي دولة محورية- أن تقوم بمسؤولياتها هذه، فستصبح دولة مركز، تحقّق التكامل الجيوسياسي والحيوثقافي والحيواقتصادي.

خلاصة الدراسات السابقة:

يمكن تلخيص الدراسات السابقة بالآتي:

- 1- تعدّ الدراسات السابقة من الدراسات التي بحثت في الموضوع التركي السوري بشيء كبير من التعمق والتحليل، وبالتالي فهي من المراجع التي يمكن الاعتماد عليها من السياسيين والكتّاب والمحلّين.
- 2- بعض هذه الدراسات تعرضت للشأن التركي أو السوري في جوانب عامّة، وليس بالتفصيل العميق.
- 3- تعد بعض هذه الدراسات قاعدة وأرضية لهذا الموضوع، باعتبارها استعرضت الجانب التاريخي للعلاقات التركية السورية.
- 4- تناولت بعض الدراسات السابقة عن موضوع التدخّل التركي العسكري بشيء من الإبهام دون تفاصيل، أما هذه التفاصيل فسوف تقوم الدراسة بتناولها.
- 5- إن ما يؤخذ على الدراسات أنها تعاملت مع التدخّل التركي في سوريا بشيء من العموميات دون الخوض في التفاصيل.

ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- 1- تغطي هذه الدراسة مرحلة تطرّق إليها الباحثون بشيء من الغموض أو عدم الاكتمال، وهي المرحلة التي شهدت تدخّل تركيا الملحوظ في سوريا لاعتبارات عديدة من وجهة نظر الأتراك، مثل الحفاظ على الأمن القومي التركي، والمشكلة الكردية، والتنظيمات المسلحة على الحدود وغيرها.
- 2- تعالج هذه الدراسة التدخّل التركي في سوريا بصورة مباشرة مع تحليل العوامل التي دفعت تركيا للتدخل في الشأن السوري.
- 3- حاولت هذه الدراسة سد الفجوة البحثية في البعد المنهجي والنظري والتاريخي والاستشراقي.

الفصل الثاني

تطور العلاقات التركية السورية في الفترة 1946-2011م (تأصيل تاريخي)

مقدمة:

يبحث هذا الفصل في تطور العلاقات التركية السورية منذ عام (1946م وحتى عام 2011م)، وذلك من خلال عدّة مباحث، حيث يعرض المبحث الأول المحدّات التي تحكم العلاقات التركية السورية، والتي تتحكّم في صناعة القرار السياسي، وتوجيه العلاقات بين البلدين. أما المبحث الثاني فقد تطرّق إلى العلاقات التركية السورية من (1946-1998م)، وقد بدأت العلاقات تتبلور بين الجانبين في العام (1946م)، وهو العام الذي حصلت فيه سوريا على استقلالها من الانتداب الفرنسي، وحتى عام (1998م)، وهو العام الذي وقّع فيه اتفاق أضنة الأمني، وما بين هذا التاريخ وذاك، كانت العلاقات بين البلدين تتبدّل وتتغيّر حسب الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، أما المبحث الثالث فيدرس العلاقات التركية السورية منذ (1998-2011م)، فقد شهد العام 1998م توقيع اتفاق أضنة الأمني، والذي كان علامة فارقة في تطور العلاقة بين البلدين لدرجة أنها لم ترتق لمثل هذه العلاقة من قبل، وظلّت كذلك حتى عام (2011م)، وهو العام الذي شهد حراكاً سورياً وعربياً أثر على تلك العلاقة بالأسوأ، وهو ما سنتطرّق إليه الدراسة.

كما يمكن القول إن الحدود التركية مع سوريا تعد الأطول وتمتد لمسافة (900) كم، وتعتبر سوريا بوابة تركيا للعالم العربي في مجال التجارة البرية، وهذا دفع أنقرة في الفترة الأخيرة لزيادة مساعيها لتحسين العلاقة مع دمشق، فضلاً عن ذلك هنالك التنوع المذهبي والعرقى وعلاقات النسب والمصاهرة تمتد بين أهالي البلدات السورية والتركية الحدودية، لذلك تبرز أهمية دراسة هذه

العلاقات بين البلدين. ومن الملاحظ أنّ تركيا كانت هي الراعية للأكراد الذين تمركزوا على حدودها مع سوريا، وبصفتهم يمثلون خطراً على كلا الدولتين، فمن المهم أن تعود علاقة العمل المشترك للحفاظ على الأمن، كما أن حلب التي استقلت عن تركيا في معاهدة لوزان بعد الحرب العالمية الثانية، كانت تمثل أهمية كبيرة في التاريخ العثماني، بالإضافة إلى أن الدولتين تتشاركان ملف لواء الإسكندرونة، الذي ما يزال موضع خلاف بين الطرفين منذ الثلاثينيات حتى اللحظة (الحاج، 2016م، صفحة 4).

وبالإضافة لما سبق؛ فقد شكلت العلاقة بين البلدين قضية خلافية وإشكالية في الساحة الدولية والاقليمية، إذ وصلت هذه العلاقات إلى مستوى خطير واقتربت من الحرب، لكن المخاوف من النتائج العصبية التي سيصل الطرفان إليها عززت التوجه نحو الهدوء، ثم رجعت العلاقات بينهما لتصل إلى مستويات أفضل من التنسيق والتعاون في النواحي كافة في مراحل أخرى وهذا ما يدفع للقول بأهمية دراسة هذه العلاقات وفوائدها (محفوظ، 2011م، الصفحات 1-2).

1.2 محددات ومتغيرات العلاقات التركية السورية

1.1.2 العاملان الديني والتاريخي:

من المعلوم بالضرورة أن دراسة الإرث التاريخي للعلاقات الدوليّة هو الأساس، الذي يمكن العودة إليه في تتبّع هذه العلاقات بين الدول، وقد كانت الذاكرة التاريخيّة محلّ عناية اتجاهات فكرية دولية، ومناخات عالمية متعدّدة، كما كان لولادة طروحات دوليّة جديدة دور مهم في إعادة تنظيم العالم، حسب مقتضيات ومصالح الدول الكبرى، وأثبتت الخبرة التاريخية أن العلاقات العربية كانت ولا زالت تتسم بالسلبية الواضحة، والتوتر وعدم الثقة (التولي، 2011م، صفحة 58).

وبوصف سوريا دولة جارة لتركيا فبكل تأكيد هنالك قواسم مشتركة تجمعهما، إذ يستخدم السوريون بعض المصطلحات التركية الأصيلة، وبحكم الجوار كانت سوريا الأسرع في تكوين وتقوية علاقتها بتركيا، ورغم ذلك فإن قضايا مثل الأكراد والمياه ولواء الإسكندرونة والحدود الطويلة، عمقت هامش الخلاف بين الدولتين، وسببت التنافر بينهما على صعد وفترات مختلفة أيضاً. ومنذ أن دخل الإسلام إلى تركيا مع الفتح العربي الإسلامي بين عامي (705 - 715م) أسهم الأتراك في بناء الحضارة وتحولت بلاد الشام "سوريا" إلى لبنة أساسية في الدولة العثمانية. ويعتبر الإسلام فضلاً عن العادات والتقاليد عوامل مشتركة بين البلدين، إلا أن العامل الديني كان العامل الأقوى وكان التأثير الديني في الأتراك قويا للغاية، وشكل أساس بنيتهم السياسية، ورغم ذلك لم يتأثر الشارع التركي ولا توجهاته الإسلامية بسقوط الخلافة العثمانية وانطلاق الجمهورية التركية العلمانية، وظل

الإسلام عامل تجمع وترابط بين سوريا وتركيا في كل الأوقات (المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، 2013م، الصفحات 3-6).

تأزمت العلاقة بين البلدين خصوصاً إبان فترة الوالي العثماني جمال باشا الذي نكل في بلاد الشام، بعد ان استبدل الكتائب العربية بأخرى تركية، عقب قيامه بتتريك الجيش، فضلا عن حملات الاعتقالات بحق المفكرين والكتاب، والتي دفعت الكثيرين للتأكيد بأن سياساته العلنية القمعية ضد بلاد الشام كانت سببا في قيام الثورة العربية الكبرى عام (1916م) والتي ولدت مشاعر الكراهية والندية المتبادلة بين الطرفين (التلوي، 2011م، صفحة 15).

وبانسلاخ لواء الإسكندرونة عام (1939م) أصبح التعامل بين الطرفين وفقا لقاعدة المصالح فقط، وكانت علاقة الدولتين (التركية والسورية) منذ سقوط الخلافة، ونشأة تركيا ذات التوجه العلماني سيئة، ولكن قضية المياه ولواء الإسكندرونة والأكراد أدت الى تفاقم الصراع، وكادت أن تصل الأمور بينهما إلى المواجهة المسلحة، ووضعت اتفاقية أضنة الشهيرة بين الجانبين عام (1998م) حداً للصراع الكبير بينهما، وبين عامي (1998م و2011م) شهدت علاقات البلدين تحسنا ملحوظا، وسجلت تعاوناً كبيراً على كافة المستويات، وتصنف هذه المرحلة بالأفضل قبل أن يشتعل فتيل الأزمة بينهما مجددا إثر اندلاع الثورة السورية عام (2011م) (بو علي و طوليبية، 2016م، الصفحات 43-44).

يرى الباحث أن العاملين التاريخي والديني عاملان مهمان مثلاً أساساً متيناً في ضبط العلاقات بين البلدين كمحدد رئيس، ويعد العاملان نقطة التقاء مهمة، خاصة بعد أن أصبحت بلاد الشام جزءاً من الدولة العثمانية، التي ظلت تحت الحكم العثماني فترة طويلة ومثل العامل الديني المتمثل بدين الإسلام عامل تجمع آخر بين ابناء البلدين في إشارة مهمة إلى أن الترابط الديني والتاريخي أسهم في متانة العلاقات بين الجانبين.

2.1.2. العامل الجغرافي والديموغرافي:

تتبع أهمية الدولة ومكانتها من خلال موقعها الجغرافي، الذي يؤهلها لتلعب دوراً مؤثراً في الإقليم، ويؤكد ذلك نظريات تؤكد أهمية الموقع الجغرافي الذي يعطي أهمية للدولة، ومنح الله سوريا موقعا جغرافيا جيدا بجوار تركيا، لإحداث تفاعل مشترك بينهما وبين عدة دول عربية، وقد أصبح اقتصاد تركيا معتمدا بشكل كبير على تصدير السلع والمنتجات الصناعية للدول الأخرى كدول الخليج (بكير، 2009م، صفحة 221)، أما النفط والغاز السوريان فيعدان عامل تقارب مهم مع تركيا في

ظل افتقار تركيا لهما، كما أن ورقة المياه تظل ورقة رابحة بيد تركيا، ومشكلة كبيرة بين الطرفين، لم تحل بعد منذ سنوات (حاج سليمان، 2014م، صفحة 47).

ويمكن القول إنه منذ الثلاثينيات ظل لواء الإسكندرونة عقبة وهاجساً كبيرين بين البلدين، بحكم الجوار الجغرافي ويمثل توتراً ملحوظاً، ومثار خلاف بين الطرفين خاصة من سوريا، التي ترى أحقيتها فيه، بينما ترى تركيا أن دمشق لا يمكنها المطالبة به، ولكن يمكن أن تستغله سوريا لاحقاً كورقة مفاوضات ضاغطة في أي صراع لاحق. (رضا، 2014م، صفحة 503)، بينما يحترم السوريون الاتفاقات الموقعة رغم أنهم يؤمنون بعدم شرعيتها وقانونيتها، وظلت القضية بعيدة عن العلن، خشية أن تتدهور العلاقة السورية-التركية، وأهملت دمشق القضية، ولم تطالب باللواء، أو أحقيتها فيه منذ مدة (التلوي، 2011م، صفحة 73).

إن مسألة أزمة المياه بين البلدين مسألة مهمة، وقد سبق أن أعلنت تركيا أنها لن تستخدم ورقة المياه كسلاح في وجه سوريا، لكن هذه التصريحات لم تكن حقيقية، وتمتلك تركيا قرابة 37.8% من مصادر المياه المتجددة في الشرق الأوسط، فضلاً عن فائض لديها يزيد على 191.5 متر مكعب سنوياً من المياه (القدرة، 2013م، صفحة 29).

والواضح أن تركيا استغلت أزمة المياه كورقة ضغط لوقف أنشطة حزب العمال الكردستاني والمقاتلين الأكراد، وتدعي تركيا أنهم يتلقون تدريباتهم، وينطلقون من أراضي الدولتين (العراق وسوريا) نحو تركيا. ومن الملاحظ أن تركيا نجحت عبر تعهدها بتمرير (300) متر مكعب في وقف أنشطة الأكراد وقد نجحت بالربط بين أزمتي المياه والنفط والأزمة الكردية، وأضعفت من قدرة سوريا على التأثير في سياساتها المائية لتحقيق مصالحها، بل وهددت أمنها القومي خاصة مع زيادة التعاون الإسرائيلي التركي لا سيما في مجال المياه (أبو مصطفى، 2015م، الصفحات 75-76).

تتشابه سوريا وتركيا في نواحي كثيرة وتتشركان في جوانب مختلفة أبرزها الثقافية والدينية والاجتماعية، فأغلبية السكان فيهما سنة مع أقلية علوية وكردية، أما مصير البلاد فهو بيد القيادة، ففي تركيا يسيطر المسلمون السنة منذ تأسيس الدولة العثمانية حتى اليوم، أما في سوريا فيحكمها أقلية علوية رغم أن معظم سكانها من السنة (القدرة، 2013م، صفحة 25).

ويرى الباحث أهمية العامل الجغرافي والسكاني في تحديد العلاقة بين أي دولتين، وينطبق الأمر على سوريا وتركيا اللتين اشتركتا في حدود برية طويلة واختلفتا على قضايا شائكة لا تزال إلي اليوم مثار خلاف كلواء الإسكندرونة وأزمة المياه ومشكلة الأكراد.

3.1.2. الحراك العربي السوري:

شهدت سوريا أعظم التحولات وأكثرها أهمية في تاريخها مع اندلاع أحداث "الربيع العربي" (15 مارس 2011)، الذي أثار الآمال والمخاوف بشأن ما ستؤول إليه أوضاع البلاد ومستقبلها، على صعد مختلفة أبرزها طبيعة الدولة، والتكوين السياسي والاجتماعي، والنظرة للقضايا الدولية والإقليمية (محفوظ، 2012م، صفحة 1). كما لعبت تركيا دوراً محورياً في الصراع السوري، وكان موقفها متأرجحاً بين القوة والضعف والتردد منذ بداية الثورة، لذا نرى الموقف التركي يتقدم أحياناً ويتراجع أحياناً أخرى، بسبب التطورات السياسية والميدانية، والنظرة الدولية للأزمة السورية، فضلاً عن ضعف الموقف التركي بسبب المتغيرات الداخلية والخارجية. لقد بدأ الموقف التركي بمطالبة النظام السوري بالإصلاحات، ثم دعم فصائل المعارضة المسلحة لإسقاط نظام الأسد، ثم امتد ليشمل القبول بالحلول السياسية، وانتقل من المبادرة إلى الدفاع عندما بدأ أن سوريا تستسقط، وهذا ما يشير إلى التغيير في السياسة التركية تجاه الأزمة السورية سيما في ظل عدم وجود حل سياسي (الحاج، 2016م، الصفحات 10-12).

شكل الحراك السوري هاجساً كبيراً لتركيا، خاصة مع تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني الملحوظ، وقد أصبح له عمق استراتيجي في المناطق الكردية الشمالية داخل الأراضي السورية، بعد أن تخلى عنها النظام السوري لصالح حزب العمال الديمقراطي - الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، يضاف إلى ذلك الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مشكلة اللاجئين السوريين إلى تركيا، والذين فرّوا هرباً من القصف، وتدمير النظام السوري للمدن والبلدات، والذين تجاوز عددهم مئات الآلاف، وهو ما جعل هؤلاء ثقلاً على تركيا، خاصة مع قيامها بتوفير ملاجئ ومأوى لهم، مما كان له الأثر الأكبر في زيادة الأعباء الملقاة على كاهل الأتراك (دني، 2017م، صفحة 134).

إن العلاقات التركية السورية في ظل الحراك السوري الذي اشتعل عام (2011 م) سارت إلى تأزم شديد، وانحدار واضح، ما نتج عنه إمكانية العودة إلى ما قبل توقيع اتفاق أضنة الأمني، أو قيام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإعادة حساباته من جديد في علاقته بنظام بشار الأسد، الذي يبدو من واقع الأحداث غير مؤهل للسقوط، خاصة في الفترة الحالية، وبالتالي يمكن أن تعود تركيا خطوة للوراء بإعادة العلاقات لما كانت عليه قبل عام 2011م، وخاصة أن إيران تتمدد بصورة كبيرة في الأراضي السورية، مما سيقطع عليها الطريق مرة أخرى.

4.1.2. الدور الإيراني:

تتمتع إيران منذ مطلع الألفية الثالثة بمكانة إقليمية بارزة، ومحل مراهنات قطاع كبير من الجماهير العربية والإسلامية، خاصة جماعات الإسلام السياسي، أما بعد انطلاق الحراك السوري فأصبحت تركيا موضع اهتمامهم، ويعود هذا التحول إلى أن تركيا ليس لها تطلعات واضحة كتطلعات إيران، أو أن تطلعاتها لا تظهرها على الملأ، أما إيران فإنها تسعى لبناء مشروع فارسي شيوعي يبدأ من سوريا، وله تطلعات توسعية على حساب جيرانه، ويتصادم بذلك مع المذهب السني الذي يمثله غالبية الشعوب العربية ومنها الشعب السوري نفسه، على الرغم من أن النظام السوري يتشبث بعلاقته مع إيران منذ سنوات عديدة (إبراش، 2012م، صفحة 32).

من الملاحظ أن ارتباط النظام السوري بالجمهورية الإسلامية في إيران ارتباطاً أشبه بالعضوي، وذلك نظراً للتقارب المذهبي/الطائفي بين الطرفين من ناحية، ووقوف الحكومة الإيرانية بجانب النظام في سوريا في أغلب الأحداث التي تعرضت لها سوريا خلال فترة حكم حافظ الأسد وابنه بشار، فضلاً عن أن النظام في سوريا هي نظام علوي شيوعي، يتطابق مع المذهب الشيعي الإيراني، ولحساسية وأهمية الدور الاستراتيجي واللوجستي الذي تلعبه سوريا في تنفيذ أجندة طهران في المنطقة، حيث إن تركيا ترى في إيران المنافس الحقيقي لها ولدورها القيادي في منطقة الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى إن إيران ترى أن تركيا يمكنها الولوج في الأزمة السورية على حساب مصالح الحكومة الإيرانية (المركز الإعلامي لدعم ثوار حمص، 2011م).

تراجعت العلاقات التركية الإيرانية عند اندلاع الحراك السوري نتيجة دعم أنقرة للمعارضة السورية، وفي المقابل؛ دعمت طهران النظام السوري، وقد كان لموقف الأتراك من التقارب مع المعارضة دور مهم في كسب المزيد من الشعبية بين سكان الوطن العربي السنة، كما أدت التوترات المتزايدة بين تركيا ونظام "الأسد"؛ إلى خلق توترات شديدة مع طهران، لإن نظام "الأسد" هو أقرب حليف إلى طهران على المستوى العربي، وعلى الرغم من الاختلاف الديني والأيدولوجي بين الشعبين، إلا أن سوريا وإيران قد تقاسمتا العديد من المواقف المشتركة بينهما بدءاً من نظام "صدام حسين"، مروراً بموقف كليهما من الهيمنة الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة، انتهاءً بالمخاوف من سقوط نظام "الأسد"، وبالتالي سوف تحكم سوريا الأغلبية السنية، والتي ستقف موقفاً عدائياً تجاه إيران وأعوانها، سواء حزب الله أو شيعة العراق الجديد، أو روسيا والصين وغير ذلك، وهذه المخاوف هي التي تحكمت في هذه العلاقات لفترة من الزمن (ستيفان و نادر، 2013م، صفحة 8).

يتبين مما سبق، أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية رأت في الحراك السوري خريف أمريكيّ يحدّ من نفوذها، ويعمل على إنهاء حكم بشار الأسد، ولكن في كلٍّ من البحرين ومصر وتونس واليمن ترى أنه ربيع عربيّ سني، أما تركيا فرأت أنه ربيع عربيّ سنيّ يسير في الفلك التركيّ ويتماشى مع مصالحها، وبالتالي يمكن أن يصطدم الطموح التركيّ مع النفوذ الإيراني على أعتاب سوريا، نظراً لاختلاف نظرة كلٍّ منهما حول مناطق النفوذ، ومجالات وجود كلٍّ منهما في المنطقة العربية.

5.1.2. العلاقات التركية – الإسرائيلية:

توطدت العلاقات التركية الاسرائيلية منذ اعتراف تركيا بإسرائيل في عام (1949م)، وتبادلنا البعثات الدبلوماسية، ثم استقبلت بعدها تركيا ملحقاً عسكرياً إسرائيلياً في أنقرة، ومنذ ذلك الحين سمحت تركيا بهجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين، كما قرّرت إسرائيل وتركيا تنفيذ إجراءات إقامة العلاقات الدبلوماسية على أن يكون التمثيل الدبلوماسي بدرجة وزير مفوض، ثم عينت كل منهما سفيراً في البلد الآخر، وقامت تركيا بافتتاح سفارتها في تل أبيب عام (1950م)، وبالتالي بدأ التحول التدريجي في العلاقات بين تركيا وإسرائيل في التسارع والتحسّن (أبو مطلق، 2011م، صفحة 25).

أخذت "إسرائيل" منذ اعلان استقلالها منذ إعلان في 15 أيار/مايو 1948م؛ أخذت تبحث عن شركائها المستقبليين، وقامت بدراسة الأنظمة التي قد يكون لها دور سياسي بارز وفاعل في المنطقة العربية والشرق أوسطية، وكانت تركيا واحدة من تلك الدول التي تتبأ الإسرائيليون بأهميتها سياسياً، خاصة أنها تعتقد الدين الإسلامي، وترتبط مع العرب بعلاقات تاريخية كبيرة، وتستطيع التعامل معهم بشكل مميز. لقد أرادت إسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية طيبة مع تركيا، لما تتمتع به الأخيرة من مكانة استراتيجية، وموقع جغرافي بين قارات العالم القديم (أوروبا والشرق الأوسط)، والذي يمثّل قيمة كبيرة لتل أبيب من الناحية الإقليمية، كما أنّ إقامة علاقات قوية بين إسرائيل وتركيا من أن يكون ضماناً لعدم عزل إسرائيل إقليمياً، وهو الأمر الذي سعت إسرائيل للعمل على تطويره لضمان بقائها في محيطها العربي (العطية، 2011م، صفحة 702).

كان لفوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات، واستلام مقاليد الحكم في عام 2002م، دوره الرئيس في تحول الموقف التركي التدريجي تجاه إسرائيل، خاصة أن الأحداث التي تمر بها القضية الفلسطينية في ذلك الوقت، قد دفعت تركيا للسير بهذا التحول، في ظل انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول/سبتمبر (2000م)، وبرز النقد التركي الشديد لإسرائيل في خطاب السياسيين الأتراك، وقد استخدمت حكومة حزب العدالة والتنمية مفردات صارمة وصریحة،

لوصف ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، فوصفته بالإرهاب والإرهاب والعنصرية والقتل العمد والإبادة وغيرها، وعدت هذه التصريحات تطوراً نوعياً، وهو ما انعكس إيجاباً على زيارة عبد الله غول إلى دمشق فقد قوبل بالترحيب والمدح، وقد رفضت تركيا المخططات الإسرائيلية الأمريكية بعزل سوريا وتطويقها من خلال المشاركة في حرب العراق (2003م)، وهذا ما جعل سوريا تنتهج للدخول في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل برعاية تركية منذ عام (2008م) (الغول، 2011م، صفحة 110)، وخاصة أن المفاوضات السورية-الإسرائيلية قد انقطعت بعد نشاطها في فترة أوائل التسعينات من القرن الماضي، وبالتالي كان لهذه الأحداث دور مهم في التدهور التدريجي للعلاقات التركية-الإسرائيلية على لم يحدث منذ سنوات طويلة (محمد م.، 1999م، صفحة 13).

أما في نهاية نيسان/أبريل عام (2009م)؛ فقد شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية توتراً محدوداً جراء قيام تركيا بإجراء مناورات عسكرية مع سوريا وللمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين، وتولى رئيس الأركان التركي "محمد الكير باشبوغ" نفسه مهمة الرد على تصريحات بعض المسؤولين والباحثين الإسرائيليين، الذين عبّروا كثيراً عن انزعاجهم وبالغ قلقهم من تلك المناورات العسكرية المشتركة، التي قد تؤدي إلى تراجع العلاقات التركية-الإسرائيلية مقابل تحسّن العلاقات التركية مع الجارة سوريا التي تشترك معها في أكثر من قاسم مشترك، وكان لا بد من الرد على إسرائيل التي وصفت ذلك بالتطور الخطير، وكان رد "باشبوغ" من خلال مؤتمر صحفي شامل، قال فيه: "إن المناورات لا تعنيهم، وهي شأن تركي خالص، ولا علاقة لأحد به"، وأكد "باشبوغ" على أهمية هذه المناورات بقوله: "إنها مناورات صغيرة، لكنها مهمة كونها تحدث للمرة الأولى" (صالح م.، 2010م، صفحة 201).

كانت "إسرائيل" تخشى على نفسها من اشتعال ثورات الربيع العربي، وقد أدركت أن استلام حركات الإسلام السياسي لمقاليد الحكم في المنطقة قد يعجل بنهايتها، ومع اندلاع الأحداث في سوريا منتصف آذار/مارس 2011م؛ بذلت "إسرائيل" جهداً كبيراً لتحسين علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا، خاصة بعدما زعمت إسرائيل أن هذه الموجات تؤثر تأثيراً مباشراً على علاقات كلا البلدين، وهذا ما تناوله الخبير الاستراتيجي والمحاضر بمعهد بن غوريون للدراسات الإسرائيلية "زاكي شالوم" في دراساته التي نشرها في مجلة الشرق الأوسط، إذ يقول: "إن لدى إسرائيل مسوّغات عديدة لتشعر بالغضب من سياسة تركيا، "أردوغان" تجاه إسرائيل والتي تسببت في إيجاد شروخ عميقة في جدار الآمال الإسرائيلية تجاه تركيا"، هذه السياسة التي بدأت تتزايد في السنوات الأخيرة، وكانت ذات آثار سلبية على العلاقات بين البلدين (فاضل و فضلي، صفحة 127).

بناءً على ما سبق يمكن القول: إن تركيا طورت علاقاتها مع إسرائيل منذ عشرات السنين، وهي ترى أن علاقتها بها لا تتنافى مع كونها دولة مسلمة سنيّة، لها مصالحها وتاريخها في المنطقة العربية، وبالتالي فهي تقف أحياناً في وجه إسرائيل في بعض المواقف، لكنها لم تقطع علاقتها بها، بل إن تركيا تعدّ من الدول التي تقيم علاقات واسعة مع إسرائيل في مختلف النواحي، كما تعمل الولايات المتحدة على إعادة العلاقات بين تركيا وإسرائيل، كلما زاد الشقاق بينهما من حين لآخر، كي لا تحيد تركيا عن فلك واشنطن، وتقوم بمعاداة إسرائيل، أما الفترة التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية الحكم، فقد حاول الحزب النأي بنفسه عن تطوير العلاقات مع "إسرائيل"، والعمل على صياغة محدّدة تحكم هذه العلاقة، بل تطوّرت علاقة أنقرة مع الدول العربية أكثر من الحقبة التي سبقت تولى الحزب الحكم في تركيا، وهو ما جعل أنقرة تضع لها مكاناً مميزاً في المنطقة العربية.

6.1.2. الدور الإقليمي التركي في ضوء واقع النظام الإقليمي العربي:

اهتمت السياسة الخارجية التركية بالدفاع عن القضايا العربية والإسلامية والتفاعل معها، خاصة في سبيل اللوج والوصول إلى المنطقة عن طريق الحرص على قضاياها والاندماج بها، وقد اهتمت تركيا بالقضية الفلسطينية، وكرّست نفسها للدفاع عنها في المحافل الدولية كافة، ويعد هذا الاهتمام أحد ركائز دور تركيا في المنطقة العربية، كما وحرصت تركيا على التحالف الاستراتيجي مع إيران، وتؤكد على حقّ إيران بامتلاك الأسلحة النووية، كما تجري مباحثات مع دول الاتحاد الأوروبي بصفتها عضواً في الاتحاد، كما تجتمع مع الدول العربية في القمم التي تعقدّها من جهة، وتشارك في اجتماعات وزراء الدول العربية التي تدعى إليها من جهة أخرى (المرشد، 2017م، صفحة 2).

ترى تركيا من خلال نظريتها حول نظام الشرق أوسطي أن حرب الخليج الثالثة التي اندلعت عام (2003م)، جاءت بعدة متغيرات أمنيّة وسياسية واستراتيجية، دعت نحو إعادة تشكيل المنطقة على نحو جديد، خاصة وأن النظام العربي بدأ في الضعف والتآكل، وهو ما جعل هذا النظام الشرق أوسطي يقوم على أنقاض النظام العربي، وقد جاء دخول تركيا كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح، والثقة المتبادلة، وليس عبر اللغة الأيديولوجية على النمط الإيراني، وينطلق التصوّر التركي من خلال إدخال دول الجوار الجغرافي (تركيا وإيران وإسرائيل) في إطار النظام الإقليمي الجديد، وهو ما جعل تركيا تتدخل في شؤون المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط على وجه العموم (رحاحلة، 2014م، صفحة 47).

وقد استطاعت تركيا استغلال الوضع المتردّي للنظام العربي، والتدهور الذي حصل في العلاقات بين أطرافه، مما جعلها تتوغّل إلى العالم العربي وتتفاعل مع مكوناته، وذلك من خلال رؤيتها الخاصة للحفاظ على أمنها القومي، وخاصة أن علاقاتها مع بعض دول الإقليم قد تدهورت نتيجة تباين وجهات نظر تلك الدول على الأحداث الدموية في سوريا، مما أوصل العلاقات بين تركيا وهذه الدول إلى التراجع الواضح، وقد بدا ذلك واضحاً مع إيران والعراق، وعليه استطاعت تركيا فهم الواقع العربي، واستغلال حالة الضعف والتردي، الذي يعاني منها النظام العربي، وبناءً على ذلك أقامت تركيا علاقاتها مع هذا النظام وفق مبادئ سياستها الخارجية واستراتيجيتها، على أساس عوامل الضعف العربي المتراكم، ولم تجد تركيا صعوبة في الولوج الى هذا النظام والتوغّل فيه والتفاعل مع مكوناته مما جعلها تجد موطئ قدم لها فيه (أبو داير، 2012م، صفحة 293).

كما تسببت تركيا بإحراج النظام الإقليمي العربي في أكثر من مرة، وكان للتهديدات -التي أطلقتها أنقرة تجاه النظام السوري فيما يتعلق بالمشكلة الكردية- أثره في كشف تركيا لترهل النظام العربي، وذلك في الفترة التي سبقت النقاء المصالح التركية العربية، خاصة بعد نشوب الأزمة السورية، حيث اتّفق بين الأتراك والجامعة العربية على احتضان المعارضة السورية في مؤتمرات على الأراضي التركية تارةً، وفي مقر الجامعة الرئيس تارةً أخرى، ومن ناحية أخرى دعمت تركيا توقيع وفرض عقوبات على النظام السوري من الجامعة العربية، وهو ما جعل تركيا أحد أركان النظام العربي، كما أصبحت تركيا أحد أعمدة المؤتمرات العربية التي تعقد بشأن سوريا أو غيرها داخل الجامعة العربية (القدرة، 2013م، صفحة 83).

يتبيّن للباحث مما سبق، أن تركيا قامت بإبراز ضعف النظام العربي في أكثر من مناسبة في تعاملها مع الأزمة السورية، وبدأ ذلك بوضوح عندما حشدت تركيا جيشها عام (1988م) وأطلقت التهديدات على سوريا، وتدخلت تركيا المستمر في العراق، بحجة ملاحقة الأكراد الفارين منها داخل حدود العراق، كل هذه الأحداث وغيرها، أبرزت عجز النظام العربي في مواجهة تركيا.

7.1.2. العلاقات الأمريكية - التركية:

تأسست العلاقات الأمريكية التركية منذ الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) على أساس المصالح المتبادلة والأمن المشترك، وتميّزت العلاقات بين البلدين بالقوة، كما استخدمت الولايات المتحدة تركيا، خلال فترة الحرب الباردة (1945-1987م) - سداً منيعاً يقف حائلاً دون وصول أطماع الاتحاد السوفيتي إلى المياه الدافئة في منطقة الشرق الأوسط، (خلف، 2010م، صفحة 16). كما شهدت العلاقات الأمريكية التركية توتراً محدوداً بسبب حرب العراق (2003م) ، ولكن

بعد وصول باراك أوباما إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية حاول الدفع بالعلاقات بين البلدين للأمام، وقد قام أوباما بزيارة تركيا بعد فوزه بالانتخابات، وخاطب الأتراك من داخل البرلمان، وتحدث عن النموذج التركي كنموذج يُحتذى به، إلى جانب وجود قبول عربي إسلامي للدور التركي في المنطقة، وأصبح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قائدًا لا يمكن الاستغناء عنه في المنطقة بالنسبة للولايات الأمريكية، وهو الرئيس الذي يحظى بفترات طويلة من المقابلات مع الرئيس الأمريكي أوباما مقارنة بالرؤساء الآخرين، وبالتالي كانت هذه الزيارة محاولة لتحقيق الانفراجة في العلاقات بين البلدين (المرشد، 2017م، صفحة 102).

كما أنّ العلاقات التركية الأمريكية لها أكبر الأثر على سوريا، التي تعدّ دولة إقليمية استراتيجية من وجهة نظر الولايات المتحدة، ولا يمكن تحقيق السلام دونها، وبالتالي رأت الولايات المتحدة أن تعاضد دور تركيا وانفتاحها على الدول العربية للعب دور رئيس في المنطقة، وقد تبادل الرئيس بشار "الأسد" ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الزيارات بينهما، كما التزمت تركيا من جانبها الصمت، ولم تؤيد الحكومة التركية الضغط الأمريكي على سوريا بسحب قواتها من لبنان عام 2003م، مما أثار استياء واشنطن، خاصة بعد توطد التحالف التركي السوري (تغيان، 2012م، صفحة 258).

أما الموقف التركي من الأزمات العربية التي انطلقت عام (2010م)، فقد شكّلت عاملاً إضافياً في اتساع الهوة بين الجانبين (التركي والأمريكي)، فحكومة حزب العدالة والتنمية لم تلتزم بالأسس التي بنت عليها سياستها الخارجية والتي على أساسها دعمتها الولايات المتحدة من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد جسّدت الأزمة السورية أكبر المشاهد الخلافية بين الجانبين، فقد أصرت تركيا على أنه لا حلّ بوجود الرئيس "الأسد"، بالمقابل ترى الولايات المتحدة أن الأولوية هي محاربة تنظيم داعش، وعلى مدار الأزمة السورية تجسّدت المطالب التركية بإنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا، وضرورة وجود بديل معتدل لتنظيم داعش، دون أن يكون هذا البديل حزب العمال الكردستاني، الذي تخشى تركيا من أن نجاحه قد يؤدي به للمطالبة بدولة تكون بمثابة خنجر في خاصرة تركيا (المرشد، 2017م، الصفحات 103-104).

يمكن القول -بناءً على ما سبق-: إنّ الولايات المتحدة تعدّ تركيا نموذجاً معتدلاً ديمقراطياً لا يمكن أن يتحقق السلام دونها، كما لا يجوز أن يظهر نظام إقليمي دون تأثيرها عليه، وبالتالي تعاضد الدور التركي في المنطقة وتوسّع نفوذه بصورة ملموسة نتيجة انفتاحها على الدول العربية خاصة سوريا، التي وجدت تركيا أنها بوابة الولوج إلى النظام الإقليمي العربي.

8.1.2. العلاقات التركية - الروسية:

لقد دلت العديد من المواقف التي حدثت بين البلدين على تطور العلاقة التي أكدت أنها تسير في الاتجاه الصحيح، وعندما تولى الرئيس أردوغان رئاسة الوزراء في تركيا أوائل العام (2003م) رفض مرور القوات الغازية إلى العراق عبر الأراضي التركية، كما رفضت روسيا دعم العمليات العسكرية الأمريكية في العراق، وهكذا تطابقت وجهات نظر كلا البلدين من حيث رفض كليهما شنّ عدوان على العراق، وبعد وقوع الحرب شجّع الطرفان أيضاً على ضرورة عودة القوات العراقية والحكومة الانتقالية العراقية للحكم، كي تتعم العراق بالأمن والسلام، وبالتالي بدأت وجهات نظر كلتا الدولتين تأخذ منحى التطابق والتأثير المشترك (بهنان، 2011م، صفحة 41).

مع بداية الحراك السوري توقعت عدة تقارير أن موقف تركيا من الأزمة السورية على طرف نقيض مع الموقف الروسي، وسوف يكون له آثار سلبية على العلاقات الروسية التركية، حيث رأت تركيا ضرورة إسقاط النظام في سوريا، وقامت بدعم المعارضة السورية لتحقيق ذلك المطلوب، وفي المقابل شددت روسيا من وقوفها بجانب النظام في سوريا، وعملت بكل قوة على بقاءه وعدم سقوطه، وبالتالي الجهود الحثيثة التي بذلتها تركيا للإطاحة بنظام بشار "الأسد" يمكن أن تسفر عن انهيار العلاقات التركية الروسية، وهناك من يؤكد أن روسيا لا ينبغي لها أن تقف إلى جانب أي من الطرفين سواء تركيا أو بشار "الأسد"، كي تحافظ على علاقتها بكلا الطرفين ولا تخسر أحدهما بأي حال من الأحوال، وهو ما يمكن أن يكون مكسباً لروسيا في كسب جميع الأطراف بجانبها، وبالتالي يمكنها لعب دور الوسيط المعتدل مستقبلاً (القدرة، 2013م، الصفحات 96-97)، لكن الباحث يخالف هذا الرأي، حيث يرى أن روسيا لن تقوم بالتوازن بين أطراف النزاع لأن ذلك يقلل من دورها وتأثيرها وإدارتها للأزمة في سوريا.

يمكن القول: إنّ هناك معادلة في العلاقات التركية الروسية تشير إلى أن كلتا الدولتين لا يمكنه الاستغناء عن الآخر، فالعلاقات الاقتصادية التركية مع روسيا يمكن أن تكون كفيلاً بعدم تأثر العلاقات والمواقف من الأزمة السورية على سير مصالحهما المشتركة في المرحلة المقبلة، كما أن تركيا تدرك أن روسيا يمكنها أن تغير من مواقفها المتصلبة التي تقف مع النظام السوري، وتبحث عن مخرج آمن لها يضمن بقاء مصالحها بأقل خسائر ممكنة، كما تتحرك تركيا تجاه روسيا بخصوص الأزمة السورية من خلال رهانها على أن المتغيرات الداخلية في سوريا ليست لصالح النظام، المنطق يقضي أن تبحث روسيا عن مصالحها من خلال استشراف المستقبل، لكن الموقف الروسي لا يتعلق بمصير النظام (ورحيله أو بقاءه) بقدر ما يتعلق بالمصالح الإستراتيجية الروسية

في المنطقة، والمخاوف الدفينة من التداعيات، حيث فلروسيا الكثير من المصالح في سوريا، والتي لا يمكن لروسيا الاستغناء عنها مهما كلفها الثمن (القدرة، 2013م، صفحة 97).

وينفق الباحث مع هذا الطرح فروسيا لا يمكنها بأيّ حال من الأحوال الخروج من هذه الأزمة وتركها لأيّ طرف من أطراف النزاع، نظراً لوجود مصالح لها في سوريا، ويختلف الباحث في طريقة التعامل الروسي مع هذه الأزمة، وممن الممكن لروسيا الحصول على ما تريد دون استخدام قواتها العسكرية، عن طريق التنسيق والمفاوضات كما حصل في العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري، ولكن تستطيع روسيا الحصول على ما تريد بالمفاوضات والتنسيق.

9.1.2. التغييرات في النظام الدولي:

مع التغييرات والتحوّلات التي شابت النظام العالمي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة كقوة وحيدة في هذا النظام، وبعد حدوث العديد من المشكلات في المنطقة، والتي أوجبت على بعض الأطراف في النظام الدولي، التواجد والتدخل، وقد يُرجع البعض إلى أن هذه التدخلات سبب مباشر للتخلف والتأخر في المنطقة، لكن في المقابل يجب الاعتراف أن بعض الأطراف المحلية هي التي تستدرج أطراف النظام الدولي ليجدّد حضوره في المنطقة، وهذا ما يمكن ملاحظته في العلاقات التركية- السورية التي تتطوي على عدة فرص للتقارب بينهما، ولكن مع ظهور طابع الصراع بينهما في بعض المواقف، وتدخل بعض الأطراف الدولية، والتي لعبت الدور الأكبر في تأجيج الصراع بينهما كي تبقى تلك الدول حاضرة في ذلك المشهد، وهو ما يؤكد أن هناك أطرافاً داخلية تعمل على استدعاء بعض أطراف النظام الدولي، وتعزيز وجوده في المنطقة بهدف حماية مصالحها الخاصة (محفوظ، 2009م، صفحة 201).

ومع انهيار الكتلة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، انقلبت الموازين في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة مع حرب الخليج الثانية، حيث وجدت تركيا نفسها -فجأة ودفعة واحدة- أمام العديد من المخاطر مثل المسألة الأرمنية، والأكراد في سوريا والعراق وغيرها، مما جعل الزعيم التركي "تورجبت أوزال" يتلقّف الظروف الإقليمية والدولية، وتغييرات النظام الدولي، ويقوم بطرح رؤيته الكامنة في مشروع "العثمانية الجديدة"، التي تتلخّص في قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في المناطق الممتدة حولها بما فيها الشرق الأوسط، وبالتالي بدأت تركيا في تكثيف تواجدها في المنطقة اعتماداً على تغيير النظام الدولي وتبدله، وظلت ولا زالت كذلك إلى الآن (نور الدين، 1997م، الصفحات 17-18).

أما من الناحية السورية، فقد كان للتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة دور مهم في إحداث خلل في السياسة الخارجية السورية، وخاصة بعدما فقدت حليفاً إستراتيجياً متمثلاً بالاتحاد السوفيتي، وهو ما جعلها تفقد الطرف المساند لها في قضاياها المصيرية العديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني، فكان لزاماً على القيادة السورية أن تتأقلم مع الوضع الدولي الجديد لتستطيع أن تواجه الأخطار والتحديات، وقد تعاملت القيادة السورية مع هذه المتغيرات بعقلية ناضجة، وخير مثال على ذلك أزمتها مع تركيا في عام 1998م، حيث حُلَّت هذه الأزمة بالطرق السلمية وإبعاد شبح المواجهة العسكرية بينهما، بعد أن كانت أقرب للمواجهة العسكرية الشاملة (قيس، 2015م، صفحة 24).

وفي الآونة الأخيرة ومع نشوب الثورات التي عصفت بالعديد من الدول العربية أواخر عام (2010م)، كشفت تلك الثورات عن تحوّل في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بشكل عام وسوريا على وجه الخصوص، نتيجة للتغيرات والتحوّلات على مستوى النظام الدولي، وقد حاولت تركيا في بداية الأمر المحافظة على أجواء الاستقرار حتى لا تتأثر العلاقات التركية - السورية التي كوَّنتها مع سوريا وغيرها، وهو ما وضعها في تحدٍّ صعب في الاختيار بين الشعوب والحُكّام، خاصة وأن تركيا تسوّق نفسها كإحدى الديمقراطيات الرائدة، كما أن تركيا يمكن أن تخسر موقعها الدولي والإقليمي بهذه المجازفة لصالح دول عربية قويّة مثل مصر، وهو ما جعل السلوك التركي يتحول تدريجياً من طبيعته التعاونية الحميمة إلى سلوك يشوبه التوتر والتدخل في الشؤون الخارجية للدول (أبو مصطفى، 2015م، صفحة 79).

بناء على ما سبق يمكن القول: إنّ التغيرات التي طرأت على النظام الدولي في الآونة الأخيرة، وظهور أقطاب أخرى لها تأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية، خاصة في أحداث سوريا، دفع بتركيا إلى تواجدها في سوريا، ولعبها دوراً حيوياً في الأزمة السورية وهو أحد أهداف سياستها الخارجية التي لا يمكنها التنازل عنه بسهولة، خاصة في محاولة لبعض القوى زجّ نفسها في هذه الأحداث كإيران والسعودية وقطر وغيرها، ما جعل تركيا تقف لهم بالمرصاد بحجة وجود خطر محقق على حدودها جراء هذه الأزمة كقضية لواء الإسكندرونة ومشكلة الأكراد، وقضية طول الحدود بين البلدين وغيرها.

2.2 تطوّر العلاقات التركيّة السوريّة من 1946-1998م

يمكن دراسة تاريخ العلاقات التركية السورية منذ حقبة الانتداب الفرنسي في عشرينات القرن الماضي، وما تلاها من استقلال سوريا، وحتى توقيع اتفاق أضنة عام (1998م) من خلال تناول ثلاث مشكلات رئيسية، وهي: مشكلة لواء الإسكندرونة، ومشكلة مياه نهر دجلة والفرات، ومشكلة "الإرهاب" المتمثلة في دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني. والتي سيتم تناولها هنا بالتفصيل.

1.2.2. مشكلة لواء الإسكندرونة:

إنّ مشكلة لواء الإسكندرونة مثّلت شكلاً بارزاً من أشكال الصراع الدائر بين عدّة قوميات، خاصة مع التشابك الواضح بين هذه القوميات على الحدود بين الدولتين، قد عاش كل من العرب والأترك في ظل الدولة العثمانية دون ظهور بوادر للعداء بين الطرفين، حتى قيام تركيا الحديثة على أسس قومية، وظهر سوريا كدولة خاضعة لحكم سلطات الانتداب الفرنسي، وبالتالي بدأ الصراع يأخذ منحى آخر، عند قيام الانتداب كان عدد الناطقين باللغة العربية في الإقليم يتجاوز نسبة (63%)، كما أن الكثيرين منهم كانوا يتحدثون اللغتين معاً (العقاد، 1998م، الصفحات 31-32).

اتفقت تركيا وفرنسا في 23 حزيران/يونيو عام (1939م) على ضم لواء الإسكندرونة إلى تركيا، وبموجب هذا الاتفاق حُوّل اللواء إلى الأراضي التركية، فقد أدى هذا الأمر إلى اعتراض سوريا على هذا الإجراء الذي انتزع منها جزءاً مهماً من أراضيها، ورفضت الاعتراف بشرعية هذا الضمّ، كما وقفت وتضامنت سائر الدول العربية مع المطالب السورية الراضة للقرار، ولكن دون أن تستطيع هذه الدول إجبار فرنسا وتركيا على العدول عن القرار (سري الدين، 1997م، صفحة 256)، وقد جاء يوم 23 تموز/يوليو/ 1939م، وتسلمت تركيا فعلياً هذا اللواء، دون أن تواجه أي صعوبة تُذكر، خاصة أن هذا القرار جاء بعد فرضه بالقوة من الدولة المحتلة "فرنسا"، وهو الذي جعل تركيا ترفض رفضاً قاطعاً إعادته لسوريا مهما كلف الأمر (محارب، 2017م، صفحة 19).

وبعد جلاء فرنسا عن سوريا عام (1946م)، وإعلان الأخيرة استقلالها، بقي لواء الإسكندرونة من وجهة النظر السورية _ جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية، مع إعلان تمسكها به، وعدم تفريطها بأي بقعة من اللواء، خاصة مع ظهور اللواء على الخرائط الرسمية لسوريا، والتي لم تخلُ من اسمه على هذه الخرائط، كما اهتمّ حزب البعث السوري بإحياء ذكرى نزع اللواء من سوريا، وعلى الصعيد المقابل؛ لا تزال تركيا ترفض مجرد التفكير أن اللواء يقع ضمن الحدود السوريّة، وترفض أيّ تصنيف للواء على هذا الأساس، (التلوي، 2011م، الصفحات 18-19). وبعد الانقلاب الذي قام به "حسني الزعيم" عام (1947م)، تبنى سياسة مخالفة للسياسة السورية تجاه تركيا، وعبر عن رغبته في إنهاء خلافات سورية مع تركيا حول لواء الإسكندرونة، إلى بجانب ذلك؛ أعلن الوزير السوري "كاظم الجزائري" أن سوريا تنازلت فعلياً عن اللواء لصالح تركيا، كما أن الأحزاب السورية التي تطالب باللواء قد حُلت، إلا أن خليفته "أديب الشيشكلي" قد أعاد السياسة السورية المعادية لتركيا، وطالب الصحف السوريّة بالعودة للمطالبة باللواء من جديد (حاج سليمان، 2014م، الصفحات 118-119).

وعندما شنت إسرائيل حرب حزيران/يونيو (1967م)، تقاربت تركيا مع الدول العربية بشكل ملحوظ، ورفضت النداءات الإسرائيلية والأمريكية بفتح خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية، وقد أكدت أنقرة في مناسبات عديدة أنها لن تسمح بأي حال من الأحوال باستخدام التسهيلات الدفاعية الموجودة على أراضيها ضد الأقطار العربية، وأخذت تركيا موقفاً يتسم بالإيجابية تجاه الأقطار العربية في الأمم المتحدة، وقدمت المساعدات والمواد الغذائية للسوريين عبر حدودها، وقد رحبت الأقطار العربية عامة، ومصر وسوريا بصفة خاصة، بالتغيير الحاصل في الموقف التركي على إثر حرب حزيران (1967م)، وهو ما أعطى تركيا الضوء الأخضر للتقارب مع الدول العربية (التلوي، 2011م، الصفحات 25-26).

ولقد حصل تطور كبير في العلاقات التركية - العربية بعد نشوب حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م، وزاد التطور الاقتصادي الكبير بينها وبين الأقطار العربية، خاصة مع تزايد التبادل التجاري عن سابقه، وارتفاع قيمة الصادرات التركية إلى لدول العربية بنسبة كبيرة، لكن وبالرغم من تلك التطورات الإيجابية التي حصلت بين تركيا والأقطار العربية في حقبة السبعينات، فإن العلاقات التركية السورية لم تتح نفس المنحنى، بل زادت سوءاً لأن العلاقات بين الدول مرهونة بالسياسات والتحالفات الدولية والإقليمية، في الوقت الذي بدأت فيه العلاقات التركية الأميركية تتحسن والعلاقات التركية السورية تزداد سوءاً، كانت العلاقات السورية السوفيتية تسير بانديفاع وقوة (التلوي، 2011م، صفحة 27).

بقيت مسألة لواء الإسكندرونة حاضرة في الخيال السياسي والمجتمعي السوري، وكانت تطفو على السطح الإعلامي أحياناً، وتخفي أحياناً أخرى، وقد شهدت فترة بداية الثمانينات من القرن الماضي زيادة في المطالبات السورية بإعادة لواء الإسكندرونة إليها، وهذه المطالبات تدلّ على أن السوريين لم ينسوا مسألة اللواء من سياستهم، وأن هذا اللواء هو سوري عربي خالص، على الرغم من تأجيلها المطالبات أحياناً لاعتبارات عديدة، وقد برزت هذه المطالبات في النقاط الآتية (المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، 2013م، الصفحات 10-11):

- 1- في عام (1980م) أعدت رئاسة الأركان التركية تقريراً جاء فيه: "إن سوريا لم تعترف بضم تركيا لـ"هاتاي"، ولا بالاتفاقية التي وقّعها الجانبان التركي والفرنسي في حزيران عام (1936م)، وتواصل إظهار "هاتاي" ضمن حدودها الوطنية".
- 2- أعلن الوفد السوري المشارك في المؤتمر الذي نظمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام 1994م عن رغبته في تجديد المطالبة باستعادة لواء الإسكندرونة عن طريق الأمم المتحدة، مما أثار غضب الوفد التركي المشارك هناك.

3- طفت قضية اللواء مرة أخرى على السطح عام (1998م)؛، وطالبت تركيا السوريين بوقف المطالبة باستعادة اللواء من جديد، وقام الرئيس التركي "سليمان ديميريل" بتوجيه خطاب من داخل أراضي الإسكندرونة حذر فيه من أي مطالبة باللواء، وظلت تركيا تسعى للحصول على تعهد من سوريا تعترف فيه بالسيادة التركية على اللواء.

ويتبين مما سبق، أن الجانب السوري يعلم أن لواء الإسكندرونة هو سوري بامتياز، وقد حصلت عليه تركيا بالقوة، ولا يحق لها السيطرة عليه، إلا أنه في الوقت نفسه يعي أن استمرار المطالبة به سيفقده الكثير من القضايا المرتبطة به، كقضية المياه التي تمثل مصدر تهديد تركي له في كل وقت، وقضية الأكراد، ومن الملاحظ اندماج المجتمع الموجود في الإسكندرونة مع المجتمع السوري، لأنهم تعايشوا واندمجوا في المجتمع التركي وتعلموا الثقافة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التركية، وبالتالي من الصعب عليهم العودة إلى سوريا مرة أخرى.

2.2.2. مسألة المياه:

تشكل قضية المياه واحدة من أكثر القضايا إثارة لشدة الصراعات في إقليم الشرق الأوسط، حيث تعدّ هذه المشكلة مسألة استراتيجية مهمة، وليست مسألة هامشية، وتتفق العديد من الدراسات على أن منطقة الشرق الأوسط تعاني منذ سنوات عديدة من مسألة نقص المياه لديها، وذلك نظراً للأهمية المتزايدة للمياه، وقد ظهرت الخلافات بين عدة دول بسبب كمية المياه المحدودة المشتركة بينهما، وهذا ما تشهده دول الجوار الإقليمي (تركيا، العراق، سوريا)، نظراً لمحدودية مواردهم المائية التي تتمثل بنهرَي دجلة والفرات، وتتحكّم تركيا كدولة منبع بكمية المياه ونوعيتها لدولة المجرى سوريا، وهذا ما جعل فتيل الأزمة يظلّ مشتعلًا بينهما سنوات طويلة، فقد امتدّ منذ استقلال سوريا، وظلت الأزمة مشتعلة حتى اللحظة (العبيدي، 2010م، صفحة 58).

أبدت تركيا مطلع القرن العشرين اهتمامًا وحساسية بالغة في مسألة المياه الجارية من المنابع في أراضيها نحو الأراضي العربية من نهر الفرات ودجلة، ويمكن القول: إن العلاقات التركية مع الدولتين المتشاطئتين على نهر الفرات "سوريا، العراق"، لم تتخذ موقفاً تصالحياً، حيث أعطت تركيا نفسها الحق باستعمال ما تشاء من المياه، ومن ثم عدم التزامها باحترام حقوق هاتين الدولتين، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلاف جوهري قد يتطور في بعض الأحيان مع الدولتين المتشاطئتين معها على نهرَي دجلة والفرات، وهما سوريا والعراق، وأيضاً بسبب التفسير القانوني البعيد كل البعد عن النظريات والقواعد الدولية والأحكام المنظمة للمياه، كما استخدمت تركيا هذه المشكلة كوسيلة ضغط على الدولتين برغم تجريم القانون الدولي ذلك الفعل (حميدان و الجراد، 2006م، صفحة 23).

لقد أصبح نهر الفرات في السنوات الماضية أساساً لأهم الخطط التنموية في دول حوض النهر (تركيا، العراق، وسوريا)، وخصوصاً سوريا والعراق، وبوابة مهمة لحلّ المشكلات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في تركيا، وتثير مياه نهر الفرات مشكلة خطيرة، بعدم وجود اتفاقات واضحة ومُلزِمة للجانب التركي حتى الآن لضمان الحقوق العربية في مياه النهر، أو تتظّم المشاركة في مياهه أو الاستغلال المشترك، أما أهم الاتفاقات بهذا الخصوص فتتمثل بـ"معاهدة باريس" عام (1920م)، و"معاهدة لوزان" عام (1920م)، و"معاهدة أنقرة" عام (1921م)، و"معاهدة لوزان الثانية" عام (1923م)، و"اتفاقية الصداقة وحسن الجوار" الموقعة بين فرنسا "باسم سوريا" وتركيا عام 1926م، و"اتفاق (1929م)" بين فرنسا "باسم سوريا" وتركيا، و"معاهدة الصداقة وحسن الجوار" بين تركيا والعراق عام (1946م)، و"بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني" بين العراق وتركيا عام (1971م)، و"بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني" بين العراق وتركيا عام (1980م)، الذي انضمت إليه سوريا عام (1983م)، و"بروتوكول عام (1987م)" بين سوريا وتركيا، و"الاتفاق السوري-العراقي" عام (1989م)، والمشكلة في هذه الاتفاقات أنها غير تخصصية، وغير ملزمة، ولا تعطى الحقوق لأصحابها العرب من منطلق قانوني، ولا ينطلق الرأي التركي من حقوق دولية بل من رؤى خاصة ومنفردة (سعيد إ.، 2015م، صفحة 513).

لقد كانت في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أشبه بساحة حرب بين الجانبين، فقد كان أي موقف عدائي سوري لتركيا يقابله تهديد تركي بقطع المياه أو تخفيضها عن سوريا، وهذا يدلّ على استخدام ورقة المياه عامل ضغط سياسي، لكن هذه العداءات بين الجانبين لم ترق للمواجهة العسكرية بينهما، وقد اتخذت تركيا في خمسينات القرن الماضي موقفاً عدائياً من سوريا لاختلاف وجهات النظر بينهما، فتركيا دخلت حلف بغداد (بريطانيا، فرنسا، أمريكا، إسرائيل، شاه إيران)، بينما سوريا تقربت من التيار القومي التحرري، فما كان من تركيا إلا أنّ حشدت جيشها على حدود سوريا، لولا تدخل مصر للدفاع، عنها ثم قيام الجمهورية العربية المتحدة عام (1958م)، كما قامت تركيا من جانبها في منتصف الستينات بتجميد ومصادرة جميع الممتلكات السورية في الأراضي التركية، وقد اتخذت سوريا نفس الإجراء على أراضيها ضد الأتراك، وهو ما يوضح تآزّم المواقف وتشابكها في هذه الفترة التي عُدّت من أصعب فترات العلاقات بين الجانبين (سلامة ر.، 2001م، الصفحات 122-123).

كما قامت تركيا بتنفيذ عدد من المشاريع المائية على نهر الفرات، والتي كان لها أكبر الأثر في تدهور العلاقات التركية السورية في كثير من الفترات نذكر منها:

1.2.2.2. مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير "GAP":

بدأت تركيا في وضع مخطّط مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير "GAP" في عام (1980م)، وفي العام التالي شرعت تنفذ المشروع الذي قدرت تكلفته بـ (31) مليار دولار، ويضم 13 مشروعاً لأغراض الريّ وتوليد الطاقة الكهربائية، وقد فشلت اللجنة التي شكّلت للنظر حول تقاسم مياه الفرات، مما جعل الرئيس التركي تورغوت أوزال يزور سوريا في يوليو (1987م)، ويقوم بتوقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي مع سوريا، تعهد فيه الأتراك بتأمين جريان ووصول الحد الأدنى من الفرات (500) متر مكعب، مقابل تعاون سوري أمني ضد حزب العمال الكردستاني (حاج سليمان، 2014م، الصفحات 141-142).

2.2.2.2. مشروع أنابيب السلام:

شعرت الدول العربية بظلم تركي كبير، ولم يكن بمقدورها عمل أي شيء على أرض الواقع، ولكنها أرادت في نفس الوقت تسجيل مواقف إعلامية، فأخذت في الحديث عن الأسلوب التركي في التعامل معها فيما يتعلق بالمياه، وعارضت بشكل علني سياسات تركيا. لقد كانت المعارضة الخارجية من الدول المجاورة لتركيا، والتي تستفيد من المياه التركية على أشدها، فأرادت تركيا الحدّ من هذه المعارضة، فعرضت على تلك الدول، مثل سوريا والعراق، مشروعاً لبيع المياه من فائض مياه الأنهار، وعرف هذا المشروع بـ"أنابيب السلام"، وقد أطلق عليه الأتراك هذا الاسم، لأن مدّ أنابيب طويلة سيؤمّن مقادير كبيرة من المياه لدول المنطقة، وخاصة سوريا والعراق وبأقل تكلفة وأقل مجهود؛ مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية الموجودة حالياً، وسيحول دون حدوث صراعات ممكنة بين دول المنطقة على هذه الموارد (الجبوري، 2014م، صفحة 82).

يدور مشروع أنابيب السلام حول سحب فائض المياه من تركيا باتجاه دول الجنوب حتى المملكة العربية السعودية، وقد توسّعت فكرة المشروع عام (1987م) لتشمل بيع فائض نهري "سيحان" و"جيجان" إلى بلدان الشرق الأوسط، وذلك عن طريق مدّ أنابيب مياه إلى دول المنطقة، وتزويد كلٍّ من العراق وسوريا ودول الخليج العربي بنحو مليارين م3 من مياه الشرب سنوياً (المجنوب، 1999م، صفحة 164).

من المؤكّد أنّ تركيا قد طرحت لكل المشاريع آفة كبديلٍ عن رفضها توقيع أيّ اتفاقية إقليمية تضمن لكلّ من سوريا والعراق حقوقهما المشروعة في مياه الفرات ودجلة، من خلال الموائيق والأعراف الدولية، لا سيما الاتفاقية الدولية لعام (1997م)، والتي تقرّ بدوليّة دجلة والفرات، وأحقّية

سوريا والعراق بحصصهما المائية المشروعة، وجاء هذا الرفض على لسان العديد من المسؤولين الأتراك، فالرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل قال: "لتركي حق السيادة على مواردها المائية، ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدوليّة، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران بها الإقليم التركي" (الجبوري، 2014م، صفحة 83).

وتعقيباً على ما سبق؛ يمكن اعتبار أنّ تركيا استغلت المياه كسلاح ضغط، وابتزاز اقتصادي على سوريا في سبيل تنفيذ سياستها التي تقتضيها المصلحة التركية، وقد ظهر ذلك واضحاً في أكثر من مناسبة، حيث قامت تركيا بالتهديد بقطع المياه في حال رفض قيام السوريين بتسليم عبد الله أوجلان إليهم، كما قطعت تركيا المياه مدة شهر قبل أن تعيدها مرة أخرى، وبالتالي كانت المياه عنصراً من عناصر الضغط السياسي سواء بين تركيا وسوريا أو بين تركيا والعراق على حدّ سواء.

3.2.2. المشكلة الكردية:

يمتدّ صراع تركيا مع حزب العمال الكردستاني الـ"PKK" إلى أوائل الثمانينات، حين تبنى الحزب شعارات ذات نزعة انفصاليّة، وتبنى أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق مشروعه الأساسي، المتمثل في إنشاء دولة كردستان الكبرى (شلس، 2019م، صفحة 2).

كما كان الأكراد مصدر إزعاج لكثير من الدول في الشرق الأوسط، مثل: إيران وتركيا والعراق وسوريا، وخاصة إذا ما أدركنا أنهم يمثلون القاسم الجغرافي المشترك بين هذه الدول، ويشكّلون منطقة كردية واسعة تضم ملايين الأكراد فيها، ويطالبون بالانفصال، وإقامة دولة أو حكم ذاتي لهم بمساعدة الولايات المتحدة وإسرائيل وأطراف أخرى، لقد عدّت المسألة الكردية من أعقد المسائل التي أثّرت في العلاقات بين كلّ من سوريا وتركيا على مدار سنوات طويلة، حيث تنظر تركيا إلى هذه المسألة بأنها بالغة الأهمية والخصوصية لديها، وذات تأثير كبير على الأمن القومي التركي، وقد أدّت هذه القضية إلى زيادة حدّة التوتر الحاصل في العلاقات التركية السورية منذ نشأة هذه القضية، ووصلت في بعض مراحلها إلى إمكانية حدوث نزاع مسلح، قد لاحظت تركيا أن سوريا تقدّم الدعم لمجموعات كردية تعتمد المواجهة المسلحة مع تركيا، خاصة حزب العمال الكردستاني، وهذا ما أسهم في تعزيز العداء بين البلدين خاصة في الفترة التي سبقت توقيع اتفاق أضنة الأمني عام (1998م) (والي، 2017م، صفحة 87).

لقد تنكّرت تركيا لحقوق الأكراد في أراضيها، ونظرت إليهم على الدوام، وكأنهم مجموعة من الطوائف في التاريخ والجغرافيا التركيين، لقد كانت ولا زالت تركيا ترى بأن الأكراد الذين يعيشون

على أراضيها هم مجموعة من اللصوص الذين يفتقرون للثقافة والوعي، وليست لديهم لغة قومية، واستمرت تركيا في إهمالهم، سواء من الناحية السياسية والاقتصادية والتموية وغيرها، كما أعلن الأتراك المناطق الكردية باعتبارها مناطق مغلقة لا يدخلها الأجانب، وتفرض عليها الحظر الأمني في أوقات كثيرة، وقد ظل الأمر كذلك حتى عام (1965م)، مما أدى إلى بروز عدد من التشكيلات العنصرية والسرية الكردية المناهضة للحكم التركي، والتي زادت معها مشاعر الكره والحقد الكردي على تركيا، سواء أكانوا من أكراد تركيا أو سوريا أو العراق على حدٍ سواء، وهذا العداء ما زال موجودا حتى اليوم، وتتحين العناصر الكردية الفرصة لتشكيل كيان خاص بهم (عيسى ح.، 1992م، صفحة 374).

استخدمت تركيا في تعاملها مع الأكراد أسلوب التذويب والصهر، وخاصة على الأكراد الذين يعيشون على أراضيها، كما بدأت بعمليات قمع وقهر بحقهم، وخاصة في الانقلابات الثلاث التي شهدتها تركيا أعوام (1960م، 1971م، 1980م)، ما أدى إلى ظهور مجموعة شبابية كردية بقيادة عبد الله أوجلان "الطالب في كلية العلوم السياسية وقتها"، وأعلنت عن تشكيل حزب العمال الكردستاني (PKK) عام (1978م)، وبدأ الحزب يمهّد لإعلان الثورة والكفاح المسلح، وقد عقد الحزب مؤتمره الثاني في سوريا عام (1982م)، وقام بأول عملية عسكرية ضد الجيش التركي في منطقة "أروه" عام (1984م)، بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على الصراع بين الطرفين (عقلان، 2017م، صفحة 15).

شهد النظامان التركي والسوري حالات وفترات قصيرة جداً من التحسّن مع الأكراد، وخاصة إذا توترت العلاقات بين البلدين. لقد كان لتوتر العلاقات بين تركيا وسوريا في فترات عديدة، دوره البارز في تهيئة التربة الخصبة لقيام كلا البلدين باستخدام الورقة الكردية كورقة ضغط ضد الطرف الآخر (مراد، 2005م، صفحة 11)، فمنذ نهاية ثمانينات القرن الماضي وحتى توقيع اتفاق أضنة عام (1998م)، توترت العلاقات بين الجانبين (التركي والسوري) لأسباب تتعلق بالصراع بين البلدين حول القضية الكردية، وتتلخص تلك التوترات في الآتي:

1- لقد رأت تركيا في نهاية حقبة الثمانينات أن سوريا لا زالت تدعم وتؤمن الحماية لعناصر حزب العمال الكردستاني، وهذا ما دفع الرئيس التركي "تورغوت أوزال" إلى زيارة دمشق لاحتواء الأزمة وتوقيع اتفاق مع النظام السوري، والذي تضمن مطالب أمنية تركية مقابل الموافقة على إمداد سوريا بكميات من المياه مقدارها 3م/500، وتلخّصت المطالب الأمنية التركية في تسليم المطلوبين من الطرفين إذا ثبت قيامهم بالإضرار بالأمن، وإغلاق مكتب حزب العمال الكردستاني في سوريا وطرد زعيمه أوجلان، وحذف منطقة لواء الإسكندرونة من الخرائط

السورية ومن الكتب المدرسية، ثم عادت تركيا واتهمت سوريا بعدم تنفيذ بنود الاتفاق، ليبقى التوتر بين البلدين على حاله (المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، 2013م، صفحة 19).

2- وعلى الرغم من الاتفاق السابق بين الحكومتين، إلا أنّ الاتهامات التركية لسوريا زادت وتيرتها مرة أخرى بدعم حزب العمال الكردستاني، واستئناف الحزب نشاطه في مخيماته في سوريا، وقد هدّدت تركيا سوريا بعقوبات صارمة، وحشدت في العام (1988م) قواتها على الحدود السورية، فتدخلت مصر وأوجدت أرضية للحوار، والتي ساهمت بالوصول إلى اتفاق أمني عام (1988م)، ينصّ على: الاعتراف السوري بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، والتعهد بكبح جماحه، كما اتفق الجانبان على عدم السماح بأي نشاط يستهدف أمن واستقرار الطرف الآخر، كما اتفق الطرفان على الإشراف المباشر على التنفيذ من خلال خط هاتفي مباشر بين أنقرة ودمشق (بوزناد، 2016م، صفحة 85).

3- بلغت الأزمة ذروتها بين سوريا وتركيا عندما أشرف الرئيس التركي "توغروت أوزال" في عام (1990م) على عملية وقف مياه نهر الفرات عن الدولتين (سوريا والعراق) لمدة شهر كامل بحجة ملء سدّ أتاتورك، ولم يكن الأمر سوى ضغط على سوريا والعراق لمنع استقبال المقاتلين الأكراد على أراضيهم، وفي أكتوبر (1992م) تشكلت حكومة كردية في كردستان العراق، مما أثار مواقف تركيا وعقدت اجتماعاً ثلاثياً مع سوريا وإيران في أنقرة، رفضت من خلاله الدول الثلاثة فكرة تقسيم العراق بأشكاله كافة، ورفضوا الفدرالية التي تبناها أكراد العراق، ورغم ذلك التنسيق والاتفاق بقيت العلاقات التركية السورية في أسوأ حالاتها حتى توقيع اتفاق أضنة عام (1998م) (والي، 2017م، صفحة 89).

ارتفعت في هذه الفترة وتيرة التحالف التركي مع إسرائيل، وفي الجانب الآخر زادت حالة العداء السوري مع تركيا، كما تصاعدت حدّة التهديدات التركية لسوريا، خاصة في عام (1998م) عندما رأت تركيا أن دمشق تعمل على تغذية وإمداد حزب العمال الكردستاني، كما تعمل على إيواء زعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان"، وتعد هذه الأزمة من أصعب الأزمات التي مرت بها العلاقات بين البلدين، حتى كادت أن تصل إلى المواجهة المسلحة، لولا تدخل عدد من الأطراف، ومنها: مصر وإيران لحل الأزمة بينهما، وانتهت هذه الأزمة بتوقيع الاتفاق الأمني الذي عرف باتفاق "أضنة الأمني" عام (1998م)، وبموجبه تعهدت سوريا بإغلاق معسكرات حزب العمال سواء في سوريا أو في البقاع اللبناني الذي تسيطر عليه، وعدم السماح لأعضاء الحزب باستخدام الأراضي السورية لشن هجمات على تركيا، وترحيل قادة الحزب من سوريا، واعتقال عدد من الناشطين الأكراد، وتنسيق التعاون الأمني بين البلدين، كما تعهدت تركيا بعدم السماح بانطلاق أي

نشاط من أراضيها لتهديد سوريا، وعدم التحرش بالمواطنين السوريين على الحدود بين البلدين (مراد، 2005م، صفحة 12).

لقد كان توقيع هذا الاتفاق وإبعاد أوجلان عن سوريا، ومن ثم قيام قوات الأمن التركية باعتقاله، بداية لصفحة جديدة من العلاقات السورية التركية فيما يخص هذه القضية، ومنذ ذلك الحين بدأت العلاقة بين البلدين تشهد انفراجة واضحة وبارزة بقيت عدة سنوات، ويعتبر الأتراك أن القضية الكردية هي عصب العلاقات التي تقيمها مع سوريا، حيث تمثل هذه القضية هاجسًا أمنيًا لديهم منذ عشرات السنين، كما كان لانتشار الأكراد في أكثر من دولة، (منها تركيا وسوريا والعراق)، الهاجس الأمني الذي يظهر في كثير من الأوقات، فمثلا قامت تركيا في أكثر من مناسبة باتهام النظام بدعم الأكراد وتحريضهم ضد الحكومة التركية، وهو ما ظهر في مناسبات عديدة.

3.2 تطور العلاقات التركية السورية 1998-2011م

1.3.2 العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية السورية 1998-2011م:

بدا من الواضح أن كلا البلدين (تركيا وسوريا) قد بذلا جهودًا مُضنية، لطَيِّ صفحة الخلافات والتوترات التي سادت العلاقة بينهما عقودًا كثيرة، وبعد أن وُقِع اتفاق أضنة الأمني بين الحكومتين التركية والسورية عام (1998م)؛ دخلت العلاقات بين البلدين فترة من ازدهار الفترات على مدى تاريخ العلاقات بينهما، ففي البداية عرفت المرحلة التي تلت توقيع الاتفاق بمرحلة "الاتفاق الحذر" التي شابها التوتر والتردد، وسبب ذلك عدم وجود الثقة الى سنوات طويلة وصاحبها نزاعات وعداء، استمر عقودًا من الزمن (محفوظ، 2009م، الصفحات 86-87)، قبل أن يتم توقيع اتفاق أضنة الأمني عام (1998م)، الذي صاحبه إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، وقامت كل دولة بفتح سفارة لها لدى الدولة الأخرى (أبو داير، 2012م، صفحة 230)، كما بدأت الوفود في التوافد إلى الطرف الآخر، وتبادلت الدولتان الزيارات الدبلوماسية والسياسية، حيث شارك الرئيس التركي أحمد نجات سيزار في تشييع جنازة الرئيس السوري السابق "حافظ الأسد" وأعطت هذه الزيارة دلالة رمزية على بداية صفحة جديدة من العلاقات الطيبة بين البلدين، وهي الفترة التي استمرت أكثر من عقد من الزمن (تغيان، 2012م، صفحة 201).

لقد أدى توقيع الاتفاق إلى استمرار وتيرة التقارب بين تركيا وسوريا على المستويات كافة، خاصة المستوى السياسي والدبلوماسي، وكان العام (2000م) مناسبة لتوسيع ودعم التفاعلات والزيارات الدبلوماسية الرسمية، حيث قام نائب الرئيس السوري آنذاك عبد الحليم خدام بزيارة أنقرة، كأول زيارة

رسمية مهمة وعلى مستوى عالٍ، وفي محادثاته مع القادة الأتراك تعهّد الطرفان على صياغة اتفاق إعلان مبادئ يساعد على توجيه الجهود السياسيّة والدبلوماسية مستقبلاً (التلوي، 2011م، الصفحات 32-33).

كما شهدت العلاقات السورية- التركية نقلة نوعيّة متزامنة مع مزيد من التقارب، خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى سدّة الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر (2002م)، والذي تبنى سياسة التقارب مع الدول العربية بصفة عامة، ونظام السوري بصفة خاصة، وزار الرئيس السوري "بشار الأسد" جمهورية تركيا زيارة رسمية لأول مرة عام (2004م)، وقد اعتبرت تلك الزيارة التاريخية بوابة العبور، لتعزيز العلاقات التاريخية التي قامت بين البلدين منذ قرون طويلة، وترتب على هذه الزيارة إلغاء تأشيرات الدخول للمواطنين السوريين إلى تركيا، وفتحت الحدود بين البلدين، كما شكّل مجلس التعاون الاستراتيجي، وبذلك بدأت العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين تؤتي ثمارها، لتؤسس إلى قائمة من العلاقات الأخرى بينهما، وبالتالي كانت تلك اللحظات بداية لعلاقات لم تشهدها تركيا وسوريا من قبل (أبو مصطفى، 2015م، صفحة 78).

هذه العلاقات الاستراتيجية التي شهدتها تركيا وسوريا على المستوى السياسي والدبلوماسي، ساعدت تركيا في لعب دور الوسيط المحايد، والمفضّل في المفاوضات السورية- الإسرائيلية التي كانت ترمي لإيجاد قواسم مشتركة بينهما وإنهاء حالة الصراع، والدخول في سلام بينهما على غرار السلام بين إسرائيل ومصر أو إسرائيل والأردن، لقد اتخذ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان دور المدافع عن سوريا، وردّ عليه الرئيس السوري بأن سوريا تثق بدولته ثقة كبيرة. (تغيان، 2012م، صفحة 202)، وتعلم سوريا أن رعاية تركيا المفاوضات تعني حظر إيران من التوغّل في المنطقة، لذلك كانت سوريا تنظر إلى تركيا نظرة إيجابية، خاصة أن رعاية تركيا للمفاوضات يعني قرب تركيا من قيادة المنطقة، كما أن مصلحة سوريا في التقرب من تركيا لمنع الأكراد من إقامة دولة لهم في كردستان، لأن ذلك سيعود بالضرر على البلدين، وبالتالي ترى دمشق أن وجود أنقرة سيخدمها سياسياً لموازنة الضغط الإسرائيلي على حدودها الجنوبية الغربية، قبل أن تصل إلى حدّ التهديد العسكري (بكير، 2009م، الصفحات 222-223).

مع نهاية شهر أيار/مايو (2010م) توجه أسطول الحرية (سفينة مافي مرمرة) التركي إلى غزة لكسر الحصار عن سكان القطاع، وقد اعترضه الجيش الإسرائيلي، وقتلت القوات البحرية الإسرائيلية تسعة من الأتراك، الذين جاؤوا على متنه داخل المياه الإقليمية لقطاع غزة، وعندما علم الرئيس السوري "بشار الأسد" بالأمر توجه إلى إسطنبول لتقديم واجب العزاء للشعب والحكومة التركية، وقد أكد خلال مؤتمر صحفي مشترك مع أردوغان أن "الهدف من وراء هذه الحادثة هو منع أي مساعدات تصل

إلى غزة من الدول الشقيقة والصديقة، والهدف الثاني يجب على تركيا أن تدفع فاتورة إلى جانب الدول العربية في قضاياهم العادلة وانحيازها لهم، في وقت تنتظر إسرائيل إلى أن هذا الانحياز يجب أن يكون لها على حساب الدول العربية" (تغيان، 2012م، صفحة 120).

بناء على ما سبق: إنّ العلاقات الدبلوماسية والسياسية التركية والسورية قد تطورت بصورة متسارعة خلال السنوات القليلة التي أعقبت توقيع اتفاق أضنة عام (1998م)، والسبب في تطوّر العلاقات السياسية والدبلوماسية أن هذه العلاقات ستكون الأساس التي سوف تُبنى عليها العلاقات الأخرى، سواء دينية أو ثقافية أو اقتصادية أو تجارية وغير ذلك، وظهر ذلك بوضوح، عندما ارتفعت وتيرة العلاقات في المناحي الأخرى بعد توثيق العلاقات السياسية والدبلوماسية وبناء الثقة المتبادلة بين البلدين.

2.3.2. العلاقات الاجتماعية التركية السورية 1998-2011م:

أبرزت الفترة التي أعقبت توقيع اتفاق أضنة عام (1998م) مرحلة جديدة من العلاقات الاجتماعية بين البلدين، خاصة بعد أعوام طويلة من العداة والاستهداف المتبادل، وكان العام (2000م) مناسبة لتوسيع وتدعيم التفاعلات البيئية، والزيارات الرسمية بين المواطنين في كلا البلدين، حيث سُمح في هذا العام بالزيارات المتبادلة بين الأقارب على جانبي الحدود دون جوازات سفر بمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة في ذلك العام. (محفوظ، 2009م، صفحة 87)، وفي نفس السياق؛ يؤكد "أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية الأسبق؛ على اهتمام الجانب التركي بالعمق الجغرافي للدول المجاورة خاصة سوريا، حيث يقول: "إن المواطن التركي في منطقة غازي عنتاب مثلاً، يجد نفسه أقرب إلى المواطن السوري في حلب منه إلى مواطنه التركي في إسطنبول، وهو ما يمثّل نموذجاً للكثير من العوامل المشتركة مثل الوجدانية واللغوية بين الأتراك وجيرانهم، والتي يتعين استثمارها لتحقيق المصالح المشتركة" (تغيان، 2012م، صفحة 206).

ويمكن القول: إنّ كلاً من الأتراك والسوريين لم يستطيعوا انتظار فترة الحذر والترقب، التي تلت توقيع اتفاق أضنة الأمني، بل قامت تركيا بالمبادرة من جانبها، من خلال بناء المشاريع المختلفة على طول الحدود بين البلدين بعد فترة قصيرة من توقيع الاتفاق، وأصبح لواء الإسكندرونة يزخر بهذه المشاريع التتموية والبيئية التي تخدم المواطنين السوريين والأتراك على حدّ سواء، وقد لعب الموروث الثقافي والعلاقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية دوراً بالغ الأهمية، والأثر في تدعيم

وتعزيز العلاقة بين الحكومتين والشعبين السوري والتركي، إضافة إلى وجود بعض المواقع الأثرية التي تعدّ موروثاً ثقافياً من الماضي يتم ترميمها بمساهمة تركية بالتعاون مع النظام السوري (القدرة، 2013م، صفحة 113).

ومن الملاحظ أنّ هذا النوع من العلاقات قد بقي ولم يتأثر بالأحداث التي حصلت قبل ذلك، إنّ العديد من السكان يقطنون على طول الحدود وفي المدن القريبة من الحدود، وقد أصبحوا بعد توقيع الاتفاق يتبادلون الزيارات، ويعمل الكثير منهم في المشاريع المشتركة التي بُنيت عقب توقيع الاتفاق، وبالتالي لعبت تلك الأحداث دورها في توثيق العلاقة الاجتماعية بصورة أشدّ من سابقتها.

3.3.2. العلاقات الاقتصادية التركية - السورية 1998-2011م:

من الواضح أن تطور العلاقات بين الدول لا تخلو من الجوانب الاقتصادية، بل يعدّ الاقتصاد محرّكاً للعلاقات الدولية في كثير من الأحيان، لدرجة أن خبراء السياسة اختلفوا فيمن يجرّ العرب؛ السياسة أم الاقتصاد، ويمكن اعتبار التعاون الاقتصادي أحد الأعمدة الرئيسة لتفادي النزاعات والخسومات بين الدول، وبدا ذلك في العلاقات التركية- السورية، خاصة مع ظهور الانفتاح الاقتصادي بين البلدين منذ زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشئون الاقتصادية التركية في 28 نيسان/أبريل 1999م، وأتفق خلالها على تعزيز التعاون الاقتصادي في مجالات النقل الجوي والبحري والبحري والسكك الحديدية، ثم تبعها زيارة عبد الحليم خدام تركيا، وتوقيع الطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر (2000م) بروتوكولاً سياحياً ثقافياً، ومذكرة تفاهم تحدّد تطوير التعاون التجاري والفني والتعليمي، وإحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة، وفتح معبر حدودي جديد، وإلغاء الازدواج الضريبي وغيرها، كما تبعها زيارة للرئيس "بشار الأسد" أنقرة في عام (2004م)، وتعدّ هذه الزيارة أول زيارة لرئيس سوري منذ عهد الدولة العثمانية، ووقّع خلال الزيارة على اتفاق إلغاء الازدواج الضريبي، واتفاق حماية وتشجيع الاستثمار، واتفاق البروتوكول السياحي، وبالتالي عدّت تلك المشاريع والاتفاقات بداية لتأسيس مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، وتعدّ هذه المرحلة من أزهى المراحل التي مرت في تاريخ العلاقات بين الدولتين (دني، 2017م، الصفحات 130-131).

ويعدّ توقيع اتفاق إقامة منطقة تجارية حرة بين البلدين أحد أبرز مؤشرات التعاون الاقتصادي بين الدولتين، ومن ثم تم توقيع عدد من المشاريع الاقتصادية والتجارية المختلفة منذ عام 2004م، كما هدف هذا الاتفاق إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة في كلا البلدين، والتخلّص

من القيود المفروضة على تجارة السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية والتجارة البيئية، وقد نصّ الاتفاق على العديد من القضايا، منها (القدرة، 2013م، صفحة 114):

- 1- إلغاء الرسوم الجمركية المطبقة على الصادرات إلى تركيا من المنتجات المنشأة في سوريا، عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
- 2- تخضع الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من المنتجات المنشأة في تركيا لبرنامج تنفيذي كما يأتي:

- أ- تُلغى كل الرسوم البالغة 1% و1.5% و1.7% و3% و3.5% بتاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- ب- تُلغى الرسوم البالغة 5% و7% خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- ج- تُلغى الرسوم البالغة 10% و11.7% و14.5% خلال ست سنوات.
- د- تُلغى الرسوم البالغة 20% و23.5% خلال تسع سنوات من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- هـ- تُلغى الرسوم البالغة 29% و35% و47% خلال اثنتي عشرة سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- و- تُلغى كل الرسوم المفروضة على تجارة تقنية المعلومات بتاريخ دخول هذه الاتفاق حيز التنفيذ، ويشمل تطبيق الأحكام المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات، الرسوم الجمركية ذات الطبيعة الضريبية.
- ز- لا تُفرض أي رسوم جمركية جديدة أو أعباء ذات أثر مماثل على التجارة بين الطرفين.
- ح- تُلغى القيود الكمية كافة وإجراءات الحظر على الواردات أو الصادرات، والإجراءات ذات الأثر المماثل.
- ط- رفع القيود عن الدفعات المرتبطة بالتجارة، وعدم اتخاذ أي قيود على صرف العملة أو اتخاذ أي إجراءات تقييدية على التحويلات المرتبطة بالاستثمارات.

وقد أسفر هذا التعاون الاقتصادي عن زيادة التبادل التجاري بين كلٍّ من سوريا وتركيا بشكل لم تشهده العلاقات بينهما من قبل، فقد تجاوزت قيمة الصادرات السورية إلى تركيا حوالي 68% من مجموع الصادرات السورية إلى دول الجوار، وتبوأت تركيا بالنسبة للصادرات السورية مركز الصدارة، كما تصدرت تركيا أيضاً دول جوار سوريا على مستوى الواردات، إذ استحوذت وحدها على 59% من مجموع الواردات السورية (أبو غزالة، 2005م، صفحة 9).

لقد أدى التطور الكبير إلى توافق تركي-سوري على مختلف القضايا الاقتصادية من جهة، وإلى تنسيق ومأسسة العلاقات من خلال تأسيس "مجلس التعاون الاستراتيجي" من جهة أخرى، وقد عقد هذا المجلس أول اجتماع وزاري له في 13 تشرين أول/أكتوبر (2009م)، وفيه اتفق الطرفان على إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين، كما وقعا 30 اتفاقية ومذكرة تفاهم شملت مختلف المجالات خاصة (الاقتصادية والزراعية والدفاع والأمن والتجارة والتعليم والخارجية) وغيرها، ثم تلاه عقد اجتماع آخر في 3 تشرين أول/أكتوبر 2010م، ثم أعقبه زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى دمشق في 11 تشرين أول/أكتوبر 2010م لمناقشة إمكانية إصدار عفو عن نحو (2000) من أعضاء حزب العمال الكردستاني من أصل سوري (محفوظ، 2011م، الصفحات 27-28)، هذا التقدم في العلاقات انعكس على الصعد كافة قبل توقفه نهائياً مع بداية الحراك السوري في مارس عام 2011م.

يتبين مما سبق، أن انتخاب حزب العدالة والتنمية التركي قد فتح الباب على مصراعيه لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، حيث وقعت كل من تركيا وسوريا عشرات الاتفاقات الاقتصادية، التي قامت على إثرها ببناء المشاريع الصناعية، والبنى التحتية والخدماتية، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات بين البلدين، كما ألغيت الرسوم المفروضة من كلا البلدين، وبناء مناطق حرة للتجارة وغير ذلك.

4.3.2. العلاقات العسكرية والأمنية التركية السورية 1998-2011م:

يعدّ التوقيع على اتفاق أضنة الأمني عام (1998م) بداية جديدة لعلاقات أمنية وعسكرية لم يسبق لها مثيل بين البلدين، وذلك بعد سنوات من العداء والصراع المستحکم، والذي وصل حد التهديد بنشوب حرب بين البلدين في أكثر من مناسبة، وقد تضمّن هذا الاتفاق بنوداً أمنية وعسكرية، كانت مرتكزاً لعلاقات استراتيجية وطيدة امتدت لأكثر من عقد من الزمان، ولم تهتز تلك العلاقات إلا مع ظهور الحراك السوري (الضميري، 2002م، صفحة 39).

زار رئيس هيئة الأركان السوري آنذاك "حسن تركماني" تركيا في 19 حزيران/يونيو 2002م، حيث زادت في هذه الفترة الحاجة للتبادل الاقتصادي وتوطيد العلاقات العسكرية والأمنية، وقد وقع تركماني على اتفاق للتعاون الأمني تضمّن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب، كما اقترح إمكانية إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وأعقب هذا الاتفاق فوز حزب الحرية والعدالة بالانتخابات في العام نفسه، ليعطي للعلاقات العسكرية والأمنية زخماً وقوة لم تشهدها قبل ذلك (التلوي، 2011م، صفحة 34).

كانت الحرب الأمريكية على العراق في آذار/مارس (2003م) إحدى الأحداث الكبيرة التي زادت من درجات التقارب بين تركيا وسوريا، وكان من الطبيعي أن يشترك كلا البلدين في مصلحة أساسية بشأن العراق، ألا وهي منع الأكراد من تأسيس كيان، أو شبه كيان مستقل في أي جزء من كردستان التاريخية، كون ذلك سيعود بالضرر على أراضيها أيضاً، ويمثّل الأكراد هاجساً للبلدين في ظل شمول كردستان على حيز متفاوت من جغرافيتهما، ومن ناحية أخرى فإن المسألة الكردية تعدّ مختزلة من جهات إقليمية ودولية، وقد تتحرك بكيفية لا تستطيع سوريا ولا تركيا التعامل معها أو ضبطها، وقد شكّل رفض سوريا للحرب على العراق أو تقسيمها، عنصر تقارب مع التخوّفات التركية من قيام كيان كردي سياسي على حدودها الجنوبية، وعلى اتصال جغرافي وديمقراطي مع أكراد تركيا، مما جعل من العراق أحد موضوعات الحوار والتوافق بين تركيا وسوريا ولم يكن موضوع تنازع بين البلدين (القدرة، 2013م، صفحة 118).

وعلى ضوء ما سبق؛ تزايد بعد ذلك الاعتماد الأمني لكلا البلدين على الطرف الآخر، فقد تشكّلت فرق تنسيق وتعاون بين الطرفين في مكافحة الإرهاب، وتهريب المخدرات، وتسليم المجرمين، ووقف عمليات الهجرة غير الشرعية التي تتم على حدود البلدين، وهذا التعاون كان أساساً للتعاون في المجالات الأخرى، حيث تجسّدت أمثلة عديدة للتعاون الأمني بين البلدين، تلخّصت في قضية تسليم سوريا (22) مشتبهاً به في تفجيرات إسطنبول، الأمر الذي قوبل بارتياح تركي كبير، مما جعل أنقرة تبادر بإرسال عدد من أعضاء برلمانها لشكر النظام السوري على تعاونه مع تركيا في مكافحة الإرهاب (تغيان، 2012م، صفحة 201).

مع حلول عام 2009م ارتفعت درجات التعاون العسكري بين البلدين، فقد أُعلن عن إجراء مناورات عسكرية تركية سورية، وبالتالي بدأت تركيا تتلمّص من مناوراتها مع إسرائيل، وتقترب بشدة من سوريا، كما زاد التعاون السوري التركي مع حلول آذار/مارس 2010م بتنظيم مناورات عسكرية مشتركة أخرى، بعد تأزّم موقف تركيا مع إسرائيل، جراء اقترافها جرائم عديدة في قطاع غزة، وعلى الرغم من رفض بعض العسكر في تركيا للتطبيع العسكري مع سوريا على حساب العلاقات مع إسرائيل، إلا أن أنقرة تمادت في توقيع أكثر من اتفاق عسكري أمني مع سوريا خاصة بمكافحة الإرهاب والتدريب والمناورات العسكرية والصناعات الدفاعية وغيرها (القدرة، 2013م، الصفحات 122-123).

جاءت العلاقات العسكرية والأمنية بين سوريا وتركيا تطبيقاً لاتفاقية أضنة الموقعة بين الجانبين عام (1998م)، كما يندرج ضمن الانفتاح الكبير الذي تشهده العلاقات بين سوريا وتركيا، والذي بدأ بعد توقيع الاتفاقية واستمر عدة سنوات، ويشير العديد من المحللين العسكريين والأمنيين إلى أن التعاون الذي حدث بين تركيا وسوريا أزعج إسرائيل، والتي سبقت أن انتقدت بشكل علني المناورات التي قامت بين البلدين (القدرة، 2013م، صفحة 124).

يمكن القول: إنّ تركيا وسوريا وصلتا إلى درجة كبيرة ورائدة في حجم التعاون الناجح على المستوى العسكري والأمني، فتركيا تدرك أن سوريا أقرب إليها من أي دولة أخرى، بل إن التعاون العسكري معها يمكن أن يكون خطوة ناجحة في الدخول إلى بوابة المنطقة العربية، وهذا ما تعمل عليه تركيا منذ سنوات، كما أن سوريا أدركت أن تعاونها مع تركيا عسكرياً وأمنياً يمكن أن يقف حائلاً أمام أبعاد الخطر الكردي من ناحية، وخشية التهديد التركي بقطع المياه من ناحية أخرى.

الفصل الثالث

صيغ التدخل التركي في سوريا 2011-2018م

مقدمة:

انتقلت العلاقات التركية- السورية بعد التوقيع على اتفاق أضنة الأمني عام (1998م) إلى البناء الاستراتيجي المتبادل بين الدولتين، والرؤية الشاملة لمستقبل البلدين، وتعزيز التعاون المشترك في المجالات كافة، وذلك في فترة عُدت من أكثر الفترات التي مرت بها البلدين رخاءً وازدهاراً، ولكن مع التطور السريع للأحداث الجارية في سوريا منذ عام (2011م)، فقد أثرت تلك الأحداث على مجمل العلاقات بين الطرفين، حتى وصل الأمر إلى اعتبار السنوات التي صاحبت الـ"ثورة" من أسوأ المراحل التي مرت بها العلاقات بينهما، حيث بدأت بالمطالبة التركية لسوريا بالإصلاحات، قبل أن يتفاقم الوضع في سوريا، وتتحاز أنقرة للحراك وتقوم بدعم المعارضة، ويزداد الأمر سوءاً ويصل إلى النزاع العسكري في كثير من الفترات، وذلك بعدما فشلت أنقرة في التعاطي مع هذه الأحداث ووقعت في رهانات غير دقيقة وخطأ (أبو داير، 2012م، صفحة 232).

بعد مرور أكثر من سبع سنوات على قيام الحراك السوري، ظلَّت أنقرة ترسل رسائل وتهديدات إلى دمشق، لكنها شعرت أنها غير مجدية، فقررت منذ العام (2016م) التوجه إلى الحل العسكري المباشر نحو سوريا، وجاء هذا التدخل بحجة القضاء على أوكار تنظيم "داعش" من ناحية، و(حزب العمال الكردستاني) من ناحية أخرى، وقد قام الجيش التركي في (24 آب/أغسطس 2016م) بشن عملية شمال سوريا أطلق عليها (درع الفرات)، والتي استهدفت تنظيم "داعش" ووحدات حماية

الشعب الكردية، وذلك للسيطرة على منطقة جرابلس ودابق والباب، كما شنّ الجيش التركي في تشرين أول/أكتوبر 2017م هجوماً على محافظة إدلب ونشروا قواتهم بها. كما امتدّ التدخل التركي حينما قام الجيش بشنّ هجماته على منطقة "عفرين" في (20 كانون الثاني/يناير 2018م) استهدف وحدات حماية الشعب الكردية، ومن هنا بدأت الهجمات التركيّة تزداد على مناطق الشمال السوري في سابقة لم تحدث من قبل ذلك إطلاقاً (موقع العين الإخبارية، 2018م).

يبحث هذا الفصل في صيغ التدخل التركي في سوريا خلال الأعوام 2011-2018م، وذلك من خلال عدة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول أهداف ودوافع التدخل التركي في سوريا، وهذه الأهداف هي القضاء على "حزب العمال الكردستاني"، وتنظيم الدولة، والسيطرة على الجيش وغيرها، أما المبحث الثاني فقد تطرّق إلى مظاهر وأنماط التدخل التركي في سوريا، وذلك بالحديث عن التدخلات المباشرة وغير المباشرة، ودعم المعارضة وغيرها من المظاهر، في حين يركز المبحث الثالث على مخاطر التدخل التركي في سوريا على الأمن القومي السوري، وقد زادت المخاطر بقيام تحالفات عديدة ضد سوريا، ثم قامت تركيا بضرب مواقع حزب العمال، وتنظيم الدولة داخل الأراضي السورية، وهو ما أثر بصورة بارزة على الأمن القومي السوري. وهذا ما سنتطرق إليه الدراسة.

وعند الحديث من منظور القانون الدولي عن مسألة التدخل التركي في سوريا ؛ لا بد أن نشير إلى أنّ الأحداث الدولية والإنسانية الكبرى شكّلت - منذ القدم - محطات حاسمة في تأريخ مراحل تطور العلاقات الدولية، كما هو الشأن بالنسبة للحربين العالميتين: الأولى والثانية، ومن ثم انهيار الاتحاد السوفييتي، وما نتج عنها من آثار كبرى أدت إلى إعادة ترتيب الأوضاع في الساحة الدولية. ولعل من أهم المبادئ التي تأثرت بفعل هذه الظروف: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي شكل ركيزة لحماية شخصية وسيادة الدول من كل تهديد أو اعتداء خارجيتين، ويعتبر هذا المبدأ ضمن المبادئ الأساسية للقانون الدولي والذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ومعظم مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية (لكريني، 2006م).

وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية، بدأ العالم يشهد تحولات جديدة في المعايير والمنطلقات التي تعتمدها الدول، لتبرير سلوكها الدولي، وخاصة الذرائع التي تعتمدها لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهكذا بدأت أشكال التدخل تختلف وتبدل، إضافة إلى تنوع الذرائع التي تستخدمها الدول بين الجديد والقديم بعد تجديده، واستعادته كمفهوم الحرب العادلة الذي طرح بشدة بعد أحداث أيلول/سبتمبر (2001م)، وهو ما جعل هذه المخلفات التاريخية القديمة ذات تأثير كبير على الدول القوية، والتي استمرت في استعمال تدخلاتها خارج الإطار الدولي، وفي

انتهاك واضح للقانون الدولي (لخضر، 2015م، الصفحات 32-33)، كما بدأت تلك الدول تتدخل في الفترة الأخيرة، مستغلة الأحداث والظروف التي عصفت ببعض الدول العربية فيما أطلق عليه "الربيع العربي"، خاصة ما حدث في سوريا، وهذه الدول استغلت الأحداث في الدول العربية وبدأت التدخل في شئون هذه الدول، ومنها تركيا التي استغلت الأحداث في سوريا لتبدأ حملات عسكرية عديدة.

من الواضح أنّ مبدأ التدخل بشكل عام لا يخالف مقاصد الأمم المتحدة وغاياتها، بل على العكس فإنه يتفق مع هذه المقاصد التي من بينها: "تعزيز احترام حقوق الإنسان، والحريات العامة للناس جميعاً، والتشجيع على ذلك"، حيث جاءت تلك العبارات في المادة الثالثة فقرة (1) من ميثاق الأمم المتحدة، وبناءً على ذلك يمكن أن تلجأ الدول إلى استخدام القوة ضد الدولة التي تنتهك انتهاكاً جسيماً حقوق الإنسان الأساسية من أجل وقف هذه الأفعال (بوزيد، 2016م، صفحة 14).

وفضلاً عما سبق؛ يستند مبدأ التدخل إلى نصوص الأمم المتحدة خاصة المادة (65) التي أكدت على أن: "يتعهد جميع الأعضاء أن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة، لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (55)، ومن بين هذه المقاصد أن يشجع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز، بسبب الجنس واللغة، ولا فرق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والواجبات. إذن فالأصل في ميثاق الأمم المتحدة هو عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، إلا أنه يوجد استثناء يجب مراعاته جداً والتعامل معه بحذر، والمقصود هنا ذلك الاستثناء الوارد في المادة (7/2) من الميثاق، والتي حملت بين طياتها الإقرار لمشروعية الاستثناء الوارد على هذا المبدأ وهو التدخل الدولي (بوزيد، 2016م، صفحة 14).

يمكن القول إن الأمم المتحدة وما تحتويه من مؤسسات وهيئات دولية قد احتوى ميثاقها على عدم التدخل في شئون الدول الأخرى، وتوعدت بعقوبات رادعة لكل من ينتهك ذلك الحق ويعمل على اختراق سيادة الدول، ولكن مع الوقت بدأت الكثير من الدول القوية باستغلال الفجوات العديدة في هذه المواثيق، والتي يوجد بها بعض الاستثناءات في التدخل، وقد قامت هذه الدول بتطبيق تلك الاستثناءات إذا ما أرادت التدخل في شئون الدول الأخرى.

وفيما يتعلق بالموقف الدولي من التدخل العسكري التركي في سوريا، فقد برزت خلاله العديد من المسارات القانونية، التي يمكن اتباعها في هذه القضية، ويشير مساعد عبد العاطي، الخبير في القانون الدولي، وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للقانون الدولي، إلى أن القانون الدولي يكفل للدول كل الحق في السيادة على إقليمها، كما أن ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام (1945م) نص على مبادئ عديدة تحكم الدول في علاقاتها، وهي مبادئ ملزمة، أهمها مبدأ عدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ احترام السيادة الإقليمية، وكذلك مبدأ تساوي المركز القانوني للدول (عرار، 2019م).

وبناءً على الرأي السابق فإن الممارسات التركية في سوريا وفق القانون الدولي، تمثل انتهاكاً سافراً لميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي، وتعتبر تدخلاً غير مشروع وانتهاك لهذه السيادة، ولا يمكن التسليم بالادعاءات التركية كمبررات للاعتداء على السيادة السورية الإقليمية، فضلاً عن مسؤولية تركيا القانونية لدعمها حركات وجماعات مسلحة على التراب السوري (عرار، 2019م).

في الجانب المقابل؛ هناك من يعتبر أن تدخل تركيا في سوريا شرعياً ومحمياً بالاتفاقات الإقليمية والدولية، وخاصة أن مؤيدي هذا الرأي اعتبروا أن سوريا دولة فاشلة كما أنها لا تتمتع بالسيطرة الفعلية والكاملة على أراضيها، وهي أيضاً لا تتمتع بالاستقرار السياسي والأمني. وقد استند أصحاب هذا الرأي على نص الفقرة (4) من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أنه: "يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة..."، إلا أن هذه المادة لا تنتقص من حق الدولة المعتدى عليها بالدفاع عن النفس تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا الحق تمنحه المادة (51) من الميثاق، والتي تنص على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي". وطالما أن مجلس الأمن يعتبر شبه معطل نظراً لهيمنة الدول الكبرى على قراراته، فهذا الحق يبقى قائماً للدولة التي يتعرض أمنها لاعتداء حقيقي أو وشيك الوقوع "أي الدولة التركية"، وكل ما يترتب عليها في هذا المقام هو إبلاغ مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها استعمالاً لحق الدفاع عن النفس. (العكلة، 2017م).

من ناحية أخرى يستطرد أنصار هذا الرأي بأن تركيا تعتبر جزءاً من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم نحو (60) دولة عضو في الأمم المتحدة، وتم إنشاء هذا التحالف بدعم من مجلس الأمن الدولي، وهناك العديد من القرارات التي أصدرها المجلس تحت الدول على بذل كل الجهود الممكنة لمحاربة الإرهاب، ومن هذه القرارات (2170)، و2178 و2195 لعام 2014 و2199، و2214، و2249، و2253 لعام 2015، و2309، و2322 لعام 2016). كما دعت الفقرة (5) من القرار (2249) لعام 2015 جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة على الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، وتكثيف وتنسيق جهودها الرامية إلى منع وقمع الأعمال الإرهابية، التي يرتكبها تنظيم الدولة وجبهة

النصرة وسائر الجماعات الإرهابية على النحو الذي يعينه مجلس الأمن وفقاً للقانون الدولي (العكلة، 2017م).

ومن الملاحظ أن اتفاق أضنة التي وقعت بين كل من سوريا وتركيا مثلاً للاتفاقات الإقليمية، التي منحت بموجبها الجيش التركي حق التوغل داخل الأراضي السورية، إذا رأى أن هناك خطراً يستدعي تدخله، خاصة ما يتعلق بـ"حزب العمال الكردستاني"، الذي كان ينشط بقوة على الأراضي السورية (العكلة، 2017م).

يتبين مما سبق أن التدخل التركي العسكري في سوريا قد واجه آراءً متناقضة ما بين مؤيد ومعارض، وقد استند المعارضون له على أن ذلك التدخل يمثل انتهاكاً واضحاً لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، كما أن هذا التعدي يعتبر خرقاً واضحاً لقواعد القانون الدولي، الذي جرم انتهاك حدود وسيادة دولة مستقلة. كما واجه هذا التدخل في المقابل تأييداً من جهات نظر أخرى استندوا من خلالها على أحقية تركيا في الدفاع عن نفسها ضد الأخطار التي تواجه حدودها مع سوريا، وهو ما أعلنته الأمم المتحدة في العديد من بنود ميثاقها، خاصة ما يتعلق بحق الدول مجتمعة أو فرادى في الدفاع عن نفسها ضد أي خطر خارجي يمكن أن يهددها.

2.3 أهداف ودوافع التدخل التركي في سوريا

صحيح أن تركيا تدخلت في الشأن السوري، ولعل هذا نابع من مجموعة أهداف ودوافع، تنقسم إلى: أهداف ودوافع محلية، منها: إزالة المخاطر التي سببها ظهور تنظيم "داعش"، والقضاء على طموحات "حزب العمال الكردستاني"، والسيطرة على الجيش في تركيا، وتدرج الحرب بصورة غير مسبقة في سوريا، بجانب الأهداف والدوافع الإقليمية والدولية، ومنها: ضعف الموقف الأمريكي في سوريا، التقارب مع روسيا، وتعزيز موقع تركيا كقوة إقليمية. ويمكن استعراضها على النحو التالي:

1.1.3. أهداف ودوافع محلية:

1.1.1.3. إزالة المخاطر التي سببها ظهور تنظيم "داعش":

انتشر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بشكل ملحوظ منذ عام 2014م نتيجة اتساع رقعة الأحداث الجارية في سوريا، وقد بدأ هذا التنظيم يستولي على مناطق واسعة في سوريا، وخاصة المحافظات السورية الكبيرة، مثل: الرقة وإدلب ودير الزور وحلب وغيرها، بعد دخول الحرب

الأهلية في سوريا والتي ترتبت على الثورة منذ آذار/مارس 2011م، وهو ما مكن التنظيم من استثمار تلك الأحداث لصالحه وانتشر داخل الأراضي السورية، ليستولي على كثير منها بقوة السلاح (اللاوي، 2017م، صفحة 30).

مع اتساع ورقة تمدد تنظيم "داعش" واستخدامه الأراضي السورية في شن هجماته، ظل التحفظ التركي من استخدام القوة ضد التنظيم فترة طويلة، وقد أعلنت أنقرة عزمها مكافحة الإرهاب في المنطقة، لكنها (في نفس الوقت) لم تفصح صراحة عن طبيعة دورها، وأساليبها التي ستستخدمها في إطار حملتها ضد التنظيم، وتبدى هذا الغموض عندما تحدّث الرئيس "رجب طيّب أردوغان" أمام الصحفيين في مدينة نيويورك الأمريكية أثناء حضوره أعمال الدورة الـ(96) للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قال: "إنّ تركيا ستتخذ إجراءات بالشكل الذي يقتضيه الأمر في إطار مكافحة الإرهاب"، كما أنّ تركيا لم تستكمل بعد جمع المعلومات التي تؤهلها لضرب أركان التنظيم المتواجد على حدودها (الرننيسي، 2014م، الصفحات 9-10).

لقد استثمرت تركيا حالة الاستياء الشعبي الذي نتج عن الأعمال الإرهابية التي قام بها تنظيم "داعش" على الحدود التركية- السورية، وذلك من خلال القيام بعملية عسكرية قد تؤدي إلى وقف التفجيرات التي يعاني منها الداخل التركي فضلاً عن منطقة الحدود، وذلك انطلاقاً من الأراضي السورية، وكان من الواضح أن هذه الحملة العسكرية قد جاءت كردّ فعل من الحكومة التركية على المحاولات التي يقوم بها تنظيم "داعش" لإضعافها، خاصة بعد انكفاء أنقرة على معالجة تداعيات الانقلاب الأخير الذي تعرضت له عام (2016م)، وبالتالي؛ اكتسب التدخل التركي صفة الشرعية بوصفه دفاعاً عن الأمن القومي التركي ضد الهجمات التي تتعرض لها تركيا من هذا التنظيم (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م، صفحة 2).

تختلف آليّة محاربة تنظيم "داعش" بين كلّ من واشنطن وأنقرة، فالأولى أن تحصر استراتيجيتها في هزيمة التنظيم على التحالف مع وحدات حماية الشعب الكرديّة، والتي لا ترى واشنطن أن هذه الوحدات تشكل خطراً عليها، بل تعدّها حليفاً يمكن الاعتماد عليه في محاربة "داعش"، أما أنقرة فتري أن هذه الوحدات الكردية ما هي إلا امتداد لحزب العمال الكردستاني الذي تعدّه تنظيمًا إرهابيًا، وتخشى تركيا أن تقوم هذه الوحدات بإنشاء ممرّ للإرهاب على حدودها الجنوبية، وتسعى بعدها لإقامة كيان كردي مستغلة حالة الفراغ الأمني الموجود في هذه المنطقة (أبو إرشيد، 2016م، صفحة 1).

وقد قام عدد كبير من عناصر "الجيش السوري الحر" التابع للمعارضة السورية، وبغطاءٍ من القوات التركية الخاصة؛ بشن هجمات مسلحة في منطقة جرابلس السورية، التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" سيطرة كاملة، وتمكّنت عناصر الجيش السوري الحر بدعم تركي من تحرير المدينة، قبل أن تتطلق القوات التركية لتأمين منطقة الحدود بطول (90) كم على حدودها مع سوريا، وبعثت بتجاوز الـ (30) كم، وعلى جانب آخر تريد الولايات المتحدة من تركيا مواصلة هجومها العسكري المباشر ضد تنظيم "داعش" في سوريا وليس ضد الأكراد، التي تعدّهم أنقرة وواشنطن حلفاءها، ودعا وزير الدفاع الأمريكي "أستون كارتر" الجانبين التركي والكردي ألا يتقاتلا، وأن يواصلوا التركيز في حربهما على تنظيم "داعش" فقط (أبو إرشيد، 2016م، الصفحات 2-3)، خاصة بعد وجود قناعة من احتمالية ملء التنظيم فراغ انهيار النظام السوري، ومن ثم السيطرة على هذه المنطقة، كما حدث في العراق (حشود، 2017م، صفحة 72).

من الملاحظ أنّ قيام تنظيم "داعش" بشنّ هجماته المتكررة على منطقة كوباني شمال سوريا، قد جعل أنقرة تشعر بالقلق المتزايد، خاصة في ظلّ موقف الولايات المتحدة من الأحداث في سوريا، وقد نجم عن ذلك إعادة تقييم اتفاقاتها مع واشنطن، بحيث تشمل دعم المعارضة السورية التي يتم تدريبها في تركيا بمعدات جوية، لاستخدامها من المعارضة ضد الجماعات المتطرفة، وخاصة تنظيم "داعش". ومع زيادة التطوّرات على الحدود التركية- السورية، قامت القوات التركية بقصف مكثّف لمواقع تنظيم "داعش" في سوريا ومناطق عراقية، وهو تطوّر قوبل باستحسان بالغ خاصة من الحكومة العراقية، وشدّد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" على أن حكومته لن تتوانى عن اتخاذ العقوبات والإجراءات كافة ضدّ متشدّدي "داعش"، حيث استطاعت أنقرة الحصول على دعم دولي بضرب مواقع التنظيم، وهو الأمر الذي لم يكن متوفراً لها قبل ذلك، سواء على مستوى تنظيم "داعش" أم "حزب العمال الكردستاني" (البياتي و الجبوري، 2015م، الصفحات 33-40).

وثمة من يعتقد أنّ تنظيم "داعش" لم يكن هدف الجيش التركي عند دخول قواته الأراضي السورية، بل كانت هناك أسباب أخرى أجبرت الجيش التركي على الدخول المباشر في سوريا، ولعل من هذه الأسباب: اتفاق الولايات المتحدة مع وحدات حماية الشعب الكردي، وهو جناح "حزب العمال الكردستاني" العدو للدود لتركيا في محاربة "داعش"، حيث تخشى أنقرة من تمدّد نفوذ الحزب على حسابها، خاصة وأنّ الولايات المتحدة قامت بتوفير غطاء جوي ومادي ضخّم لوحدة حماية الشعب الكردي لضرب تنظيم "داعش"، كما أنّ الولايات المتحدة كانت تغض الطرف عن طموحات "حزب العمال الكردستاني" التي بدأ نفوذها يهدّد الأتراك، كما كان هناك هاجس تركي بأنّ حليفها الولايات المتحدة هي من تقف خلف التمدّد الكردي في المنطقة، والهدف النهائي من وراء ذلك هو إقامة دولة كردية مستقلة على حساب تركيا (البياتي و الجبوري، 2015م، الصفحات 40-41).

على الرغم من الممانعة التي أبدتها أنقرة تجاه مشاركتها في التحالف ضد تنظيم "داعش"، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تفهّمت الرغبة التركية في عدم المشاركة، وكان ذلك بسبب تخوف تركيا من مقتل الأتراك المعتقلين لدى "داعش"، هذا إلى جانب وجود بعض التفاهات التركية- الأمريكية السرية حول إمكانية مشاركة تركيا بطريقة أو بأخرى في هذا التحالف، فمن ناحية أن هناك ضرراً بالغاً قد يلحق تركيا جراء وجود تهديد تنظيم "داعش" على حدودها، ومن ناحية أخرى هناك بعض الأقوال تشير إلى شراء تركيا من هذا التنظيم آلاف البراميل النفطية المهربة في السوق السوداء بأسعار رخيصة، خاصة وأن تنظيم "داعش" يسيطر على كثير من الأراضي التي تحتوى على آبار نفطية واسعة، وهو ما نفاه وزير الطاقة التركي "طائر يلدز" بشدة، مؤكداً أن تركيا تشتري النفط بالطرق الشرعية المسموح بها، وبالتالي أرادت أنقرة المشاركة في الحرب ضد تنظيم "داعش" لدرء التهم الموجهة لها بهذا الخصوص (الرننيسي، 2014م، الصفحات 6-7).

لقد تركّز الحديث التركي حول تنظيم "داعش" على نقطة واحدة، مفادها أن هذا التنظيم ما هو إلا منتج "إرهابي" قام "بشار الأسد" بصناعته أولاً، كما ركّز الحديث على أن تركيا لن تتوانى لحظة واحدة عن حماية أراضيها وحدودها من خلال التصدي لهذا التنظيم ثانياً، كما يجب على دول العالم أجمع أن تساعد أنقرة في القضاء على هذا التنظيم، مهما كان الأمر ثالثاً، وكان واضحاً، كيف ربطت أنقرة بين تواجد تنظيم الدولة على الأراضي السورية بأوامر من الأسد، وبين استخدام الرئيس "الأسد" نفسه وحدات حماية الشعب الكردية في تدمير سوريا وتقسيمها، وتهديد دول الجوار بما فيها تركيا، بهدف إقامة دولة الساحل السورية العلوية، حيث شدّدت أنقرة على دعوة جميع الأطراف العرب والأكراد والأتراك والإيرانيين بالألّا يكونوا مجرد أدوات للمشاريع الطائفية والعرقية الخاسرة (غول، 2015م).

يتبيّن مما سبق، أن ظهور تنظيم "داعش" على الساحة السورية، قد أربك الحسابات التركية في كيفية المواجهة، فقد كان هناك العديد من التحدّيات التي واجهت أنقرة قبل ظهور "داعش"، مثل: "حزب العمال الكردستاني" الذي نما وبرز خطره بعد قيام الأحداث السورية أكثر من ذي قبل، وبالتالي سارعت أنقرة لضرب معاقل تنظيم "داعش" حتى لو تخطت الحدود السورية قبل استفحال خطره، وبالتالي يصعب مواجهته،، ومن هنا فإن ظهور تنظيم "داعش" كان الحلقة الأولى من مسلسل التدخّل التركي في سوريا طيلة سنوات المواجهة السبعة الماضية.

2.1.1.3. القضاء على طموحات "حزب العمال الكردستاني":

بدأت المخاوف والهواجس التركية تزداد منذ قيام الحراك السوري في منتصف (2011م) نتيجة عدم الاستقرار، والصراع الديني والمذهبي، والتداعيات الكرديّة، والتي أعطت أنقرة بسببها توجيهات للمؤسسة العسكرية للاستعداد لأيّ تطوّر محتمل من جانب الأكراد، للقيام بخطوات عملية لتحجيم النفوذ والطموح الكردي لتكوين دولة مستقلة لهم، وقد زادت تلك المخاوف بعد تسلّل مقاتلين أكراد من سوريا إلى تركيا، وهو ما يعني أن سوريا غير قادرة على تأمين الحدود، وهذا يضع تركيا أمام تحديات كبيرة تجعلها في مواجهة دائمة مع "حزب العمال الكردستاني" (محفوض، 2012م، صفحة 47)، وبما أن القضية الكردية ولا زالت تلعب دوراً كبيراً في التأثير على العلاقات بين تركيا وسوريا، كما أن أنقرة القضية الكردية ذات أهمية بالغة الخصوصية والحساسية، ولها تأثيرها الواضح على الأمن القومي التركي. (المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، 2013م، صفحة 19)، وخاصة أن هذه المسألة لم تنته بعد إلقاء القبض على "عبد الله أوجلان" وتسليمه إلى أنقرة من السوريين. (أوغلو، 2011م، صفحة 482).

لقد كان للأزمة السورية أثرها الكبير في إعلان "حزب العمال الكردستاني" وقف الهدنة مع تركيا من جانب واحد، وقد استمرت تلك الهدنة ستة أشهر، ولذا استغلّت دمشق تلك المبادرة الكردية، وأعدت تنشيط علاقاتها مع الحزب من جديد، مع العلم أن "حزب العمال الكردستاني" يضم أكثر من (1500) كردي من أصول سورية من مجموع أعضائه البالغين أكثر من ثلاثة آلاف وثمانمائة عنصر، ومن جانبها قامت أنقرة باستضافة مجموعات معارضة لدمشق وتجهيز مسلحيها وإرسالهم إلى سوريا، وقد تعالت أصوات المسؤولين الأتراك بتهديدات سوريا، وتحذيرها من استخدام "حزب العمال الكردستاني" ضد تركيا (قيس، 2015م، صفحة 189).

عكست الأزمة السورية ارتباكاً واضحاً في الموقف التركي، فقد وجدت أنقرة نفسها أمام تحديات كبيرة قد تؤدي إلى نسف العلاقات الثنائية بين البلدين، ومن أهم هذه التحديات المسألة الكردية، حيث سيطرت الاعتبارات الأمنية على المواقف التركية تجاه الأزمة في سوريا، وذلك مع تنامي مشكلة الأكراد، خصوصاً في ظل اتساع المساحة الحدودية بين البلدين والتي وصلت إلى (877) كيلو متر تقريباً، وبذلك ستشكل هذه المساحات الشاسعة تهديداً أمنياً خطيراً لأنقرة على الدوام، خاصة بعدما أصبح النظام السوري يستخدم الأكراد كورقة ضغط ضد أنقرة، من خلال سحب "الجيش السوري" من الحدود بين البلدين، وتركت مهمة حماية المناطق الحدودية لـ"حزب الاتحاد

الديمقراطي" الكردي السوري، الذي يعدّ حليفاً لـ"حزب العمال الكردستاني" (التركي المعارض)، وهذا يعني أنّ تركيا ستبقى في مواجهة الأكراد السوريين، الذين يعدّون المناطق الحدودية ملاذاً آمناً لهم، وقد تصاعد نشاطهم منذ نهاية عام (2012م) بعد احتجاجهم على سماح السلطات التركية بنقل اللاجئين السوريين من مناطق الصراع إلى مناطقهم. (أبو مصطفى، 2015م، الصفحات 82-83).

يتبيّن مما سبق، أنّ النظام السوري أراد تخفيف الضغط الذي عانى منه باستخدام ورقة الأكراد ضد تركيا، فقامت بتهديد أنقرة أكثر من مرة (بطرق غير مباشرة) قبل قيامه بسحب جيشه من الحدود، وإطلاق العنان للأكراد في مناطق الشمال السوري، وهو ما جعل الهاجس الأمني يعود إلى تركيا بعد سنوات من اختفائه، وأعطى الأخيرة مبرراً لتغيير تصرفاتها الأمنية تجاه الأكراد، بالشكل الذي تعتقد أنّه المناسب للتعامل معهم.

وعلاوة على ما سبق ذكره؛ من الواضح جداً أنّ تدخل تركيا عسكرياً، وقيامها بقصف العديد من المواقع التابعة لـ"حزب العمال الكردستاني" على الحدود مع سوريا، هو محاولة من أنقرة بالتنكير أنها دولة مركزية لا تخضع لأحد، وتقرر مصيرها بنفسها، وتحمي أمنها قدر المستطاع، كما يلاحظ أنّ تدخل تركيا العسكري جاء نتيجة خشيتها من تمدّد نفوذ "حزب العمال الكردستاني" على الأراضي السورية نتيجة الضعف الذي لحق بالنظام السوري وصراعه مع قوى المعارضة، خاصة بعدما استطاع "حزب العمال الكردستاني" السيطرة على مناطق واسعة في الأراضي السورية، في ظل حماية من المجتمع الدولي لهذه المجموعات الكرديّة، لذا رغبت تركيا في تبيد اللحم الكردي بإقامة دولة كردية على الأراضي السورية والتركية والعراقية (البياتي و الجبوري، 2015م، صفحة 43).

من الملاحظ أنّ تركيا تتخوّف كثيراً من الموضوع الكردي، الذي سبّب هاجساً أمنياً كبيراً لها، وهذا التخوّف نابع من إمكانية تقسيم سوريا، وانعكاسات هذا التقسيم تتمثل في أمرين (بكير، 2011م، صفحة 21):

1- **الأول:** خشية أنقرة من التدهور الأمني وتقسيم سوريا، وقد يؤدي ذلك إلى أن يطالب الأكراد السوريون الانفصال عن سوريا، مما سينعكس على أكراد تركيا ويطالبون بذات المطالب، وهو ما يؤدي إلى إحداث شرخ في الجوانب الأمنية التركية، التي تسعى إلى تحقيقها على حدودها مع سوريا.

2- **الثاني:** موضوع محاربة "حزب العمال الكردستاني" يشكّل خطراً كبيراً على تركيا، خصوصاً لو حدث تقسيم سوريا ومطالبة الحزب بإقامة كيان مستقل له، وهو الأمر الذي ترفضه أنقرة جملة وتفصيلاً، بل وتحارب الأكراد منذ زمن بعيد خشية مطالبتهم بدولة مستقلة.

مع زيادة حدة التوتر في العلاقات بين أنقرة ودمشق، وتدرج الحراك، واتساع رقعته بشكل كبير؛ لم تعد الأزمة السورية بالنسبة لتركيا مشكلة لدولة جارة، بقدر ما أضحت شأنًا تركيًا داخليًا، حيث إنّ لأن المشروع السياسي الكردي في شمال سوريا، يهدد على المدى البعيد أنقرة بسيناريوهات عدة أخطرها التقسيم، والحكم الذاتي للأكراد، كما أن هناك اتهامات كبيرة لقوات الحماية الكردية، بمشاركة "حزب العمال الكردستاني" في تفجير أنقرة الذي أودى بحياة (28) شخصًا، من هنا فإن هذه التطورات تشكّل هاجسًا أمنيًا لتركيا، وتطرح التدخل العسكري خيارًا واقعيًا و متاحًا في أي وقت. (الحاج، 2016م، صفحة 13).

إنّ أحد أهم الأسباب التي حرّكت أنقرة للتدخل في سوريا، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، هو الوقوف في وجه الأكراد الذين يسعون الى إقامة دولة لهم، والحيلولة دون تحقيق حلمهم، حيث عملت بكل قوة على منعهم من امتلاك الإمكانيات التي تؤهلهم للمطالبة بحكم ذاتي، أو تحقيق الانفصال عن سوريا، وإنشاء دولة مع كردستان العراق، لأن تلك الدولة من شأنها أن تشكّل خطرًا كبيرًا على تركيا، وبالتالي تعطي الضوء الأخضر لأكراد تركيا بالمطالبة بحكم ذاتي لهم على غرار أكراد العراق وسوريا (رحيل، 2017م، صفحة 6).

يلاحظ مما سبق؛ أن المشروع الكردي في سوريا غير واضح المعالم، خاصة بعد غموض الأوضاع فيها، وذلك بسبب خضوعه لتجاذبات سياسية إقليمية ودولية عديدة، وارتباط الوضع الكردي بدول أخرى، كتركيا التي تسعى جاهدة لخفض المكاسب التي يحقّقها الأكراد، فالوضع الكردي يعدّ ذا خصوصية بارزة، لأن الأكراد لن يعودوا كما كانوا قبل الحراك السوري، ولن تتحقّق المشاريع الكردية التي صنعوها لأنفسهم، مما يطرح عدة سيناريوهات حول احتمال نجاح المشروع الكردي، وتعتمد هذه السيناريوهات على مواقف الدول الكبرى، وأهمها تركيا والولايات المتحدة وروسيا وغيرهن (سعيد ع.، 2017م، صفحة 13)، حيث يقف أكراد سوريا على مفترق طرق، عند حدود أكثر المناطق سخونة و منافسة، وذلك في ظل حكومات إقليمية ترى في انفصال الأكراد عنها خسارة حقيقية لها (صاري، 2016م، صفحة 17).

وأيًا كانت الأمور والتطورات؛ يمكن اعتبار أن أحد أهم الأسباب التي دعت الجيش التركي للتدخل في سوريا بطرق مباشرة أو غير مباشرة، هو عودة هاجس الأكراد للوجود مرة أخرى، لأن هذا الموضوع يعدّ من أهم الموضوعات التي توتّر أنقرة منذ سنوات طويلة، وبالتالي إنها وضعت أمامها مجالًا للتدخل مهما كلفها الأمر، في السابق كان الاتفاق السوري- التركي قد حجّم الطموحات الكردية في إقامة كيان منفصل لهم في شمال سوريا، قبل أن تبدأ الأحداث في سوريا، ويصبح هناك

فراغ أمني على هذه الحدود، ما جعل الجيش التركي يتدخل بين الحين والآخر لوقف التدخلات الكرديّة، من خلال ضرب معاقل الأكراد، أو اعتقال العديد منهم أو غير ذلك.

3.1.1.3. السيطرة على الجيش في تركيا:

تباينت الآراء التركية حول التدخل العسكري في سوريا منذ قيام الحراك السوري، حيث وُصِف الموقف التركي بالتردد وعدم الحزم، وقد ردّ العديد من المحللين ذلك التردد إلى موقف المؤسسة العسكرية من هذا التدخل، كما برز ذلك بوضوح عندما شارك قائد الجيش الثاني والثالث في المحاولة الانقلابية الفاشلة، ضد حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم في منتصف تموز/يوليو (2016م)، ومن المعلوم أن هذين القائدين هما المسؤولان عن حماية الحدود الجنوبية والشرقية مع كل من سوريا والعراق وإيران، وهذا هو السبب في إحجام الحكومة التركية عن التدخل في الشأن السوري منذ بداية الأزمة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م، الصفحات 1-2).

كما يتّضح، أنّ الجيش والحكومة كانا في الفترة التي تلت الأحداث السورية في وضع الصراع الداخلي تجاه المشاركة العسكرية في سوريا، فالجيش كان يقاوم الحكومة، ويرفض طلباتها بالتدخل في الصراع السوري، بحجة أنه لا يستطيع التدخل دون مساعدة عسكرية أمريكية أو من حلف الناتو، وهو أمر بات بالفعل حقيقة بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا منذ أيلول/سبتمبر 2015م، ثم جاءت المحاولة الانقلابية الفاشلة، وما تلتها من ردّات فعل شعبية داخلية وخارجية حول الأضرار البشرية والاقتصادية التي خلّفتها، وكانت تلك الأحداث فرصة للرئيس "رجب طيب أردوغان" لتطهير الجيش من عناصره المتمردة، وإحكام سيطرته عليه، ولقد جاءت العملية العسكرية الأخيرة في سوريا دليلاً مهماً على أنّ الحكومة التركية استطاعت أن تطهر الجيش وتعيد قيادته وإخضاعه لها من جديد (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م، الصفحات 1-2).

فمنذ محاولة الانقلاب على الحكومة التركية، عزم "أردوغان" على إجراء عملية تغيير شاملة في المؤسسة العسكرية بصفة خاصّة، حيث تعرضت هذه المؤسسة في الفترة الأخيرة إلى ضعف غير مسبوق في تاريخ الجمهورية التركية، وبالتالي فقد أصبح بناء الجيش وتجديده أهم أولويات الإصلاح لدى الحكومة، وأرادت الحكومة أن تتعامل بمنطق جديد مع "حزب العمال الكردستاني"، والأطراف الأخرى، التي تشكّل تهديداً جدياً على الأمن التركي، وهذا لن يتأتى دون التخلص من بعض قيادات الجيش المناهضة للتدخل العسكري التركي لمواجهة هذا الخطر (مركز الجزيرة للدراسات، 2016م، صفحة 10).

كان من أهم نتائج الانقلاب أن أحكمت الحكومة التركية قبضتها على مؤسسات الدولة إعلامياً وأمنياً وعسكرياً، وخاصة العسكرية، وعلى إثر ذلك اختفت معارضات القادة العسكريين بالتدخل في تركيا، وبدأ الجيش التركي عملياته العسكرية البرية والجوية في سوريا، التي استهدفت مواقع وحدات حماية الشعب الكردية في منطقة عفرين والمناطق المجاورة لها على الحدود السورية-التركية، كما شنت المقاتلات التركية هجمات واسعة على المقاتلين الأكراد في سوريا، وأكد الجيش التركي دخول قواته منطقة عفرين في عملية جديدة تحت مسمى "غصن الزيتون"، حيث كانت أنقرة قد هدّدت بالتدخل في المنطقة منذ فترة طويلة لمنع تمدد الأكراد فيها، ووقف تمركز خلايا إرهابية في المناطق الحدودية مع سوريا، وقد منع تركيا (حينها) أن الجيش التركي رفض التدخل بصورة قطعية، قبل أن يتم تقليم أظفاره بعد الانقلاب الأخير، وإحكام سيطرة الحكومة على المؤسسة العسكرية بالكامل، وإحداث تغييرات جوهرية فيها (موقع فرانس 24، 2018م).

وتعقيباً على ما سبق؛ يبدو واضحاً أن الجيش التركي كان يرفض التدخل لأي سبب كان في الشؤون السورية، وسبب ذلك خشية العسكر في تركيا من ردات الفعل السورية تجاه هذا التدخل، كذلك يمكن أن يكون الرد الروسي والإيراني رداً لا تتوقعه تركيا، وهو ما جعل المؤسسة العسكرية التركية ترفض التدخل في سوريا. ولكن مع حدوث محاولة الانقلاب الفاشلة على السلطة الحاكمة في تركيا عام 2016م، استطاع "أردوغان" تطهير الجيش من العناصر الراضية للتدخل في سوريا، فقد أقال المئات منهم واعتقل الكثيرين، وأصبحت الفرصة مهيأة له للدخول في سوريا، وتبين ذلك بعد بفترة قصيرة عندما قام الجيش بالتدخل العسكري في سوريا عن طريق حملاته ضد جرابلس ومن ثم عفرين ودرع الفرات وغيرها.

4.1.1.3. تدرج الحرب بصورة غير مسبوقة في سوريا:

حاولت أنقرة منذ اندلاع الحراك في سوريا عام (2011م)، المحافظة على أجواء الاستقرار التي سادت العلاقات بين البلدين، وحتى لا تتأثر هذه العلاقات التي تحسنت بين دمشق وأنقرة في المجالات كافة، كانت تركيا في موضع لا تحسد عليه بين اختيار الشعب أو السلطة السياسية، ولكن مع زيادة شدة الحراك بصورة سريعة ومتدرجة، بدأ السلوك السياسي التركي وبشكل تدريجي ومتسارع، يتحول من طبيعته التعاونية والحميمة مع النظام السوري إلى سلوك شابه الكثير من التوتر والتدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، وقد أعلنت أنقرة أكثر من مرة (ولو ظاهرياً) أنه لا بد

من احترام حرية الشعوب، وورغبتهم في التغيير والديمقراطية، مع زيادة خشيتها من الأخطار التي يمكن أن تتلقاها نتيجة وقوفها على الحياد، مما جعلها تقدم على التدخل قبل أن تفوتها عجلة الحراك. (أبو مصطفى، 2015م، الصفحات 79-80).

وكان لزيادة شدة الحراك السوري، وتدجره بصورة غير مسبقة أثره في تغيير موقف تركيا من الثورة أكثر من مرة في فترة قصيرة، كما تبنت تركيا موقفها على مراحل عدة، أهمها:

1- **الأولى:** عرفت بمرحلة "النصح" للنظام السوري والتي بدأت مع انطلاق الحراك في سوريا، حيث تدخلت تركيا بسرعة، وحاولت أن تقنع النظام بضرورة تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية، وتلبية مطالب الشعب السوري، وبدأت أنقرة تتعامل بشفافية مع التطورات المتلاحقة، واعتقدت أنه بمقدورها إقناع النظام السوري بإحداث الإصلاحات، وقد أرسلت وفودها إلى دمشق، وأصدرت البيانات التي تؤكد على ضرورة الإصلاحات وتحقيق الديمقراطية، لكن مع هذا كله شلت الجهود التركية مع النظام السوري لتحقيق الإصلاحات، ولم تفلح أنقرة في إقناع الرئيس "الأسد" بذلك (البياتي و الجبوري، 2015م، صفحة 10).

2- **الثانية:** وهي التي عرفت بمرحلة "تقييم الوضع"، حيث عملت تركيا من خلالها على تقييم الوضع بعد محاولاتها الفاشلة في تغيير توجهات النظام السوري للقمع، حيث اتضح لتركيا أن الرئيس "الأسد" يسير في اتجاه معاكس للنصائح، مما حدا بأنقرة لاتخاذ عدة خطوات سريعة، أهمها إصدار بيانات على شكل مطالب لنظام الأسد بضرورة ضبط النفس، وعدم استخدام القوة، واستعادة السلم الاجتماعي، كما قام الرئيس "رجب طيب أردوغان" بالاتصال بالرئيس "الأسد"، وحثه على المضي قدماً نحو الحل السلمي، ولكن لم تلق المطالب التركية أذناً صاغية من قبل النظام السوري، ما أكد أن الوضع خطير، ويزداد خطورة بصورة غير مسبقة (بكير، 2011م، الصفحات 10-12)، وقد كان من الأجدر قيام الرئيس "الأسد" بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، لأن هناك العديد من الدول التي تتربص بسوريا، وتتحين الفرص للانقضاض عليها، وبالتالي لن يصبح لها مبرر للتدخل (بلقزيز، 2012م، صفحة 141).

3- **الثالثة:** مرحلة "التحول والضغط": والتي بدأت تتزايد نتيجة عدم اقتناع الرئيس "الأسد" بالدور التركي، ما نجم عنه ضغوط شديدة عليه أوروبياً وأمريكياً وتركياً، ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الإنسان، واستضافة تركيا عددا من الناشطين والمعارضين السوريين، وانتقاد أنقرة العلني سياسة القتل والتعذيب، التي يعتمدها الرئيس السوري "بشار الأسد" تجاه المعارضين لسياسته، كما حذر الرئيس "الأسد" خلال هذه المرحلة من عواقب الاستمرار في قتل المدنيين أو ارتكاب جرائم حرب، كما كان هذا التحول سبباً في الإعلان عن عقد مؤتمر

لأطراف المعارضة السورية كافة في تركيا (بكير، 2011م، الصفحات 15-16)، وظلت هذه المرحلة فترة طويلة قبل التحول إلى الحلول الواقعية في إدارة الأزمة.

4- **الرابعة:** مرحلة "التوجّه نحو الحل الواقعي دون المطالبة بإسقاط النظام": حيث وقعت أنقرة في أزمة مع روسيا بسبب إسقاطها طائرة روسية، ثم عجزت عن كسب الدعم الأمريكي حتى تمرر قراراتها بشأن سوريا، كما أن الأكراد تجاوزوا الخطوط الحمراء معها، وأصبحوا يشكّلون هاجسًا لتركيا، ومن خلال هذه الأسباب لم يبقَ أمام أنقرة إلا الانصياع والتوجّه نحو حلٍّ واقعي دون المطالبة بإسقاط النظام، وقد أدّت عدة أسباب للوصول إلى هذه المرحلة، منها: انصياعها للقرارات الخارجية التي تطالبها بتجنب توقع سقوط نظام الأسد، كما أن الجبهة الداخلية لتركيا غير جاهزة لإطالة أمد الصراع مع دمشق، كما أن تنظيم "داعش" تمدد أكثر من أي وقت مضى، وكما رغبت تركيا في المحافظة على علاقاتها مع روسيا والتي اكتسبتها مؤخرًا، هذه الأسباب لم تكن لتحدث لولا توجّه تركيا نحو الإبقاء على حالة دمشق كما هي، دون المطالبة بإسقاط النظام واستخدام لغة التهديد المستمرة (سلمي، 2017م).

منذ البداية أدركت كلٌّ من سوريا وتركيا أنّ الثمن الفادح الذي يمكن أن يدفعه لو تصادم الطرفان في حرب سيكون كلاهما خاسرًا فيها، وقد تعلم كل منهما الدرس القاسي والمركّب الذي يمكن أن يترتب على مثل هذه الحرب، ولذا فإنهما منذ البداية حاولا تدارك الأمر ما أمكنهما ذلك، وهذا هو الحساب الرشيد والعقلاني، وذلك على الرغم من أن أنقرة كانت قد هدّدت مرارًا وتكرارًا، باستخدام القوة العسكرية ضد النظام السوري، إذا ما رأت أن الرئيس "الأسد" يراوغ في المطالب التركية في الحفاظ على أمنها من التهديدات التي يمكن أن تتمخض عن الحراك (جارنم، 1995م، الصفحات 22-34).

يتّضح للباحث أنّه لم يتوقع أن تتدرج الحرب بهذه الصورة الخطيرة والسريعة في فترة وجيزة، فأنقرة لم تتخيّل أن يصمد النظام السوري طيلة هذه الفترة، وبالتالي فهي لم تدرس الأمور جيّدًا قبل انقلابها على نظام الأسد، فقد توقعت أن النظام لن يصمد أمام الجماهير الراضة وجوده سوى أيام قليلة على أبعد تقدير، ولكن جاءت المتغيرات الإقليمية والدولية المختلفة عن بقية أنواع الحركات في الدول العربية الأخرى، ولقد قاوم الرئيس "الأسد" الضغوطات الخارجية، وقتل نظامه الآلاف في سبيل البقاء، ورفض جميع التهديدات والتدخلات الخارجية، وهذا الأمر لم يكن متوقعًا، وأربك الحسابات التركية وأصبحت الأمور غامضة بالنسبة لها، ولم تستطع التراجع للخلف، وذلك بسبب التدرج السريع للحراك السوري.

2.1.3. أهداف ودوافع إقليمية ودولية:

1.2.1.3. ضعف الموقف الأمريكي في سوريا:

خسرت الإدارة الأمريكية الكثير من نفوذها لدى تركيا في السنوات الأخيرة، خاصة بعدما تلكأت الولايات المتحدة في إدانة الانقلاب التركي على الحكومة، ثم ترددها في المطالبة التركية بتسليم فتح الله كولن الذي تتهمه أنقرة بأنه العقل المدبر للانقلاب، وفي المقابل تشعر تركيا أنها أقوى اليوم عما كانت عليه قبل ذلك، فقد كان الانقلاب فرصة لأروغان لتطهير الجيش والمؤسسة العسكرية من المناهضين لعملياته في سوريا، كما أنه حظي بتفويض شعبي ساحق بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، وقد استفاد أيضاً من عدم التقبل الشعبي التركي للمواقف الأمريكية، خاصة بعد محاولة الانقلاب التي يرى فيها العديد من الأتراك أن الولايات المتحدة متورطة بها بطريقة أو بأخرى، كما أن التقارب التركي - الروسي، والتقارب التركي - الإيراني فتح لها أفقاً للانعتاق من السقف الأمريكي المنخفض، والذي بدأ يتهاوى بعد ظهور منعطفات جديدة (أبو إرشيد، 2016م، الصفحات 6-7).

عند قراءة الموقف الأمريكي بصورة متأنية يتضح أن موقف الإدارة الأمريكية مرتبط بأجندة سياسية وأهداف ترغب بتحقيقها، وليس كما يبدو تغييراً في المواقف بعد كل حدث معين، وبالتالي فإن ذلك يشير إلى أن التحرك الأمريكي قد يكون في جوهره هروباً واضحاً من الضغوطات الداخلية، خاصة تلك الضغوطات التي مورست على إدارة ترامب الجديدة في الداخل الأمريكي، حيث كان للاتهامات التي وجهت لترامب بالتواطؤ مع روسيا في الانتخابات الرئاسية قد جعلته يتبنى كرة التصعيد ضد موسكو في سوريا، لإبعاد الشبهة عنه بعدما أطاحت تلك الاتهامات بإدارته واحداً تلو الآخر، وكان التحرك الأمريكي المحدود في سوريا كافياً لإعطاء الانطباع أن ترامب في حالة مواجهة مع موسكو، ولكنه في نفس الوقت يتبين أن هناك عدة أقطاب في المعادلة السورية أضعفت الموقف الأمريكي نوعاً ما، ما جعل التدخل التركي أكثر سهولة ويسراً (السبائلة، 2017م).

من خلال ما سبق يمكن القول: إن الولايات المتحدة قد بدلت سلوكها السياسي أكثر من مرة أثناء الحراك السوري، فقد قامت بدعم الأكراد وتسليحهم، في الوقت الذي يعدّون ألدّ أعداء تركيا، وفي المقابل فإن تركيا تعدّ حليفاً للولايات المتحدة في سوريا، سواء في مواجهة تنظيم الدولة أو غيره من التنظيمات في سوريا، كما أن التدخل الروسي في سوريا بصورة بارزة وضع الموقف الأمريكي في مأزق، وأصبح دوره محدوداً في هذه الأزمة، قبل أن يتعافى من جديد ويعود إلى صدارة المشهد في سوريا، كما أن "الدبّ الروسي" استعاد الكثير من عافيته في السنوات العشر الأخيرة،

وأصبحت فرصة مواجهته مع الولايات المتحدة أكبر من ذي قبل، وبالتالي فإن ترامب لم يكن معنيًا بمواجهة روسيا في تلك الفترة، ولذا تراجع دوره بناءً على ذلك في سوريا.

2.2.1.3. التقارب التركي - الروسي:

كان لقيام تركيا بإسقاط الطائرة الروسية قرب الحدود السورية دوره في نشوب أزمة دبلوماسية بين البلدين، حيث وصف بوتين ذلك المشهد بأنه "طعنة في الظهر"، وقد ظل الرئيس الروسي طوال أشهر يتهم الرئيس "أردوغان" بإقامة علاقات مع تنظيم الدولة، وتهريب النفط عن طريقه، قبل أن يتصالح الطرفان بعد رسالة بعث بها "أردوغان" لبوتين يعلن فيها عن أسفه لهذه الحادثة، ثم تلتها زيارة إلى موسكو، كما اتفق الطرفان مرة أخرى على التقارب في العلاقات، والاعتراف ببقاء "بشار الأسد" في السلطة، وأصبحت العملية السلمية في سوريا محصورة بين كل من أنقرة وموسكو، وأستبعدت الولايات المتحدة والأوروبيون وأصبح دورهم ضعيفاً عموماً (جريدة الحياة الجديدة، 2016م).

على الرغم من تعقد المشهد في سوريا، وخاصة في ظل تغير نمط التحالفات الموجودة، يمكن للتفاهم التركي - الروسي أن يلعب دوراً مهماً في إنهاء الصراع في سوريا، خاصة في ظل النفوذ والتواجد الطاعني الذي يملكه كل من الروس والأتراك لدى أطراف الصراع السورية والإقليمية، لكن هذا النجاح مرهون بتوافر عدّة عوامل كوضع حدّ للتدخل العسكري الإيراني وميليشياته (اللبنانية والعراقية والأفغانية)، واستمرار التباين في الأجندة الروسية والإيرانية، وإعادة المعارضة السورية النظر في أوضاعها الداخلية، والاتجاه نحو تفعيل حق السوريين في تقرير مصير بلدهم، كلّ تلك العوامل كانت سبباً في نجاح التقارب الروسي - التركي، والذي من شأنه أن يعجل بنجاح إنهاء هذه الأزمة (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017م، صفحة 9).

من الملاحظ أنّ خطوات التفاهم والتقارب الروسي - التركي تدور في المقام الأول حول المصالح الاقتصادية والأمنية والعسكرية المتبادلة بصورة مباشرة بين الطرفين، أما الأزمة السورية فلم تكن القضية الأكثر اهتماماً من الطرفين، وبالتالي فالملف السوري لا ينبغي توقع حدوث تغييرات عميقة أو سريعة عند كلا الطرفين، ولكن يمكن التفاهم بين البلدين حول مكافحة تنظيم الدولة ومواجهته بما يمتلكه كلا البلدين من أوراق قوة، كذلك وقف التمديد الكردي وضمان مناطق آمنة، وبالتالي فإن الملف السوري لن يقف حجر عثرة أمام المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة بين البلدين، ولكن يمكن وضع حدود مشتركة ورؤية موحدة، للتنسيق بين البلدين حول الملف السوري في إطار يضمن عدم المساس بالأهداف الإستراتيجية لكل منهما في سوريا (الحاج، 2016م، الصفحات 2-4).

إنّ بقاء النظام السوري بعد الأزمة يعني خسارة تركية واضحة، وزيادة نفوذ روسيا في الشمال التركي والبحر الأسود بعد ضم جزيرة القرم، لذلك تعدّ مُحصّلة الأزمة صفرية، ودرجة بالنسبة للطرفين الروسي والتركي، بالرغم من ذلك استجابت تركيا بطريقة أو بأخرى لمشاركة روسيا في حلّ الأزمة السورية، خاصة بعد التوجه الأمريكي والغربي لمساهمة موسكو في هذا الحلّ، عبر مشاركتها الفاعلة في مؤتمر في ("جنيف1")، و("جنيف2")، وبعد تكثيف الاتصالات بروسيا من مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا للتحضير لمؤتمر ("جنيف3")، كما أن تركيا لا تريد إبعاد روسيا عن المشهد السوري لتحقيق توازن في القوة في الأزمة السورية، لذا يبقى هناك احتمال لمباحثات بين الطرفين حول حلّ الأزمة السورية، بما يقلّل انعكاساتها السلبية عليهما (قدرة، 2015م، الصفحات 16-17).

كان للتخوّف التركي من فكرة إقامة كيان كردي شمال سوريا، دور معزّز للتقارب بين أنقرة وموسكو، ح بعد الاعتماد الأمريكي والغربي من قبل الجماعات الكردية الانفصالية في مواجهة تنظيم "داعش"، مما يمهدّ له الطريق للتمدّد وزيادة النفوذ، وبذلك سوف تُعزل تركيا عن سوريا والمنطقة العربية، وسوف توجّج مطالب الانفصال لدى أكراد تركيا، مما يهدد وحدة الأراضي التركية، وانطلاقاً من ذلك بدأت عملية "درع الفرات" التي قامت بها تركيا ضد الأكراد في الشمال، بالتوافق مع روسيا ودون رغبة الولايات المتحدة، حيث ظهر التقارب الروسي التركي.

وبناءً على التفهم الذي أظهرته روسيا للتخوّفات التركية من الخطر على أمنها القومي من كيان كردي، وفي ظل حرب أنقرة مع "حزب العمال الكردستاني"، لذلك قامت بعدها موسكو بإعطاء أنقرة الضوء الأخضر لمنع قيام الكيان الكردي في شمال سوريا، وأغلقت مكتباً تمثيلاً للأكراد في موسكو، وهو ما أظهر حسن النوايا الروسية للتفاهم مع أنقرة (مركز جسر، 2016م، صفحة 4).

فضلاً عن كل ما سبق؛ من الملاحظ أنّ التقارب الذي حصل بين كل من أنقرة وموسكو في الأزمة السورية قد استغله الطرفان أفضل استغلال، وصارت الأزمة السورية كونها إحدى ركائز العلاقات بينهما، وليست هذه كل العلاقات بل هناك التبادل الاقتصادي والتجاري والعسكري الذي لم ينقطع ولم تكن هذه الأزمة عقبة بين الجانبين ولم تكن سبباً في نشوب خلافات بين الطرفين، وقد كان لبعض المتغيّرات التي حصلت على الساحة السورية دور في زيادة شدة التقارب الروسي التركي، كما أن ضعف الموقف الأمريكي في سوريا سهّل هذه المهمة كثيراً، كذلك الخطر الكردي الذي يمكن أن يطال المصالح الروسية والتركية على حدّ سواء زاد من فرص التقارب ولم ترغب أنقرة أيضاً في إبعاد موسكو عن المشهد السوري بأيّ

حال من الأحوال، وذلك لتحقيق ميزان القوى وخاصة مع مزاحمة الولايات المتحدة وغيرها من الدول في الأزمة، ما جعل تركيا تخشى من هيمنة القرار الأمريكي على الأزمة.

3.2.1.3. تعزيز موقع تركيا كقوة إقليمية:

يمكن اعتبار تركيا أبرز الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، وكان لسياستها الخارجية تأثير بارز على دول الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي جعل تركيا تتبنى سياسة خارجية جديدة تجاه المنطقة، تقوم على أساس تجاوز المشكلات وتوطيد العلاقات، وبالرغم من ذلك واجهت هذه السياسة العديد من التحديات، كان أبرزها موجات الحراك التي اجتاحت بعض البلدان العربية ومنها سوريا، والتي أربكت الموقف التركي، بالإضافة إلى فشل أنقرة في التعامل مع الأزمة السورية بالقوة الناعمة المتمثلة في العامل الدبلوماسي، الأمر الذي جعل تركيا تقوم بأدوار متناقضة لاستعادة مكانتها الإقليمية في المنطقة، ورغم إقرارها بعدم التدخل العسكري، إلا أنها تدخلت عسكرياً في عملية درع الفرات في شمال سوريا ضد الأكراد، ثم مقاتلة تنظيم "داعش" والعمل على السيطرة الحدودية، وذلك لتعزيز موقعها كقوة إقليمية مهمة (بن فرج، 2018م).

كانت بداية ظهور الخطر التركي على الأمن القومي العربي في الوقت الذي انطلقت به التهديدات التركية ضد سوريا، وقيامها بحشد القوات العسكرية عام (1998م)، بسبب زيادة تواجد الأكراد على الحدود التركية - السورية، وتهديدها للأمن التركي (الزين، 2001م، صفحة 78)، وقد تنامي الدور التركي في سوريا لاستعادة دورها الفاعل كقوة إقليمية ثم جاءت النجاحات التي حققتها تركيا بشأن تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأثبتت تركيا أنها دولة فعل وليس رد فعل، كما وأن هناك تنسيقاً وترابطاً بين السياسة الخارجية الأمريكية والتركية، وتعتبر أنقرة هي النموذج الذي يجب أن يُحتذى به من وجهة النظر الأمريكية، كما أن هناك العديد من القوى الفاعلة الإقليمية، والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، قد غابت عن الساحة؛ وضاع معها النظام العربي، كما ضعفت الحكومة التركية المؤسسة العسكرية أمام شعارات التغيير التركية التي ينادي بها حزب العدالة والتنمية، إضافة للحاجة الأمريكية والغربية لوجود دور تركي فاعل في المنطقة، وهو الأمر الذي يجعل من تركيا دولة ذات دور فاعل وحيوي في المرحلة المقبلة خاصة من خلال البوابة السورية (رحاطة، 2014م، الصفحات 101-102).

لقد أرادت تركيا دفع الدول العربية لاتخاذ تركيا نموذجاً يجب الاقتداء به من خلال التدخل في الأزمة، ومن خلال استغلال البعد الديني لتحسين البعد السياسي بين العرب والأترك، ولهذا كان من الواضح أن تركيا كانت تعمل على التحكم بتأثيرات حركات الإسلام السياسي، وضمان علمانية

الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وغيرها، كما تعمل تركيا على طرح دورها كوسيط في معالجة المشكلات العربية الداخلية، ومحاولة الحدّ من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، وهو ما يؤهلها للعب دور رئيس كفاعل إقليمي مؤثر في المنطقة (الزبن، 2001م، صفحة 99)، خاصة وأن تركيا قد أصبحت محل مراهنات قطاعات عربية وإسلامية واسعة، وذلك لتحلّ محل إيران التي أظهرت نواياها في للسيطرة على المنطقة، بخلاف تركيا التي ليس لها تطلعات تضاهي التطلعات الإيرانية (إبراش، 2012م، صفحة 32).

ويمكن القول؛ إن تركيا تعدّ من أهم الدول المؤثرة على الساحة الإقليمية الشرق أوسطية، فالمشهد التركي لم يغب كثيراً عن الأزمات التي تقوم في الدول العربية والإسلامية، وأرادت تركيا الحفاظ على هذا المشهد من خلال الولوج في هذه الأزمة، وكان لتركيا الحق في ذلك، بسبب المخاطر التي تتهدّدها على حدودها مع سوريا، كمشكلة الأكراد وتنظيم الدولة والفلتان الأمني الذي خلفته هذه الأزمة، وهذا ما يؤثر بالطبع على الأمن القومي التركي، كذلك لم ترد تركيا أن تنصدر مشهد الأزمة، دول مثل إيران أو دول عربية قوية كالسعودية ومصر، وباتت قلقة من تلك الهواجس، وهو ما دفع أنقرة للتدخل في سوريا بشكل أو بآخر.

2.3 مظاهر وأنماط التدخل التركي في سوريا

1.2.3. تصريحات المسؤولين الأتراك بشأن الأزمة السورية:

أخذت الأحداث في سوريا حيّزاً كبيراً من تصريحات الساسة الأتراك، وذلك لما تمثّله هذه الأحداث من انعكاسات مهمة على الأمن القومي التركي، فقد أظهرت تركيا من بداية الأحداث السورية تغييراً واضحاً في تعاملها مع الأحداث، حيث ظهر هذا التفاوت على لسان بعض المسؤولين الأتراك حسب مصالحهم ومكاسبهم المحتملة، وجاء تصريح وزير الخارجية التركي الأسبق "أحمد داود أوغلو" بأن هذه الأزمة ما هي إلا شأن داخلي سوري، وليس من حقّ أحد التدخل فيها، وفي الوقت ذاته لا يمكن مواجهة النظام السوري لمطالب الشعب العادلة، وقد عبّر عن ذلك بقوله: "نحن نريد تغييراً لا ينتج عنه عدم استقرار سياسي.."، ثم تواصلت الضغوط التركية اليومية على لسان المسؤولين الأتراك، وهو ما برز خلال خطابات "رجب طيّب أردوغان" و"أحمد داود أوغلو" وعبد الله جول (أبو داير، 2012م، صفحة 232).

وقد أعلنت وزارة الخارجية التركية منذ بدء الحراك في سوريا في أول بياناتها الرسمية، وذلك في 25 آذار/مارس 2011م، على لسان وزير الخارجية "أحمد داود أوغلو" عن "العلاقات الراسخة التي تربط

سوريا بتركيا"، وهو الأمر الذي يعطي أنقرة الضوء الأخضر لأن تعطي "أهمية قصوى لرفاه واستقرار سوريا الشقيقة والصديقة وسعادة وأمن الشعب السوري" (بكير، 2011م، الصفحات 7-8).

كما قدّمت تركيا الكثير من النصائح للنظام السوري، وجاء على لسان العديد من المسؤولين الأتراك عدّة طروحات تبدي الدعم الكامل، والاستعداد لمساعدة النظام السوري في تحقيق الإصلاحات المنشودة، ومن الملاحظ أن تلك النصائح قد تمثّلت في ضرورة البدء فوراً بإصلاحات حقيقية تلبي مطالب الشعب السوري، وتؤدي لتهدئة المتظاهرين، وتقطع الطريق على التدخلات الخارجية والعمل على إصلاحات ديمقراطية من خلال التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، كذلك التوقّف عن قتل المتظاهرين، وسحب الدبابات والمعدات الثقيلة من المدن السورية، وإعادة الجيش إلى ثكناته العسكرية، وقد جاءت تلك النصائح على لسان الرئيس "رجب طيب أردوغان" ووزير خارجيته "أحمد داود أوغلو" وغيرهما من القادة الأتراك (العدوان، 2013م، صفحة 105).

على الرغم من الطموح التركي الذي تجلّى منذ بداية الأزمة السورية، إلا أن المواقف التركية إزاء هذه الأزمة اتسمت منذ البداية بالتوازن، ومحاولة الإقناع الدبلوماسي، وحاول حزب العدالة والتنمية استخدام القنوات الدبلوماسية كثيراً، لاحتواء هذه الأزمة بشروط تكفل للشعب السوري مبتغاه من الديمقراطية والمساواة التي عاش يرتجئها، وبموازاة ذلك أخذت الحكومة التركية ترسل البرقيات الإعلامية والدبلوماسية للنظام السوري تطالبه بالإصغاء إلى مطالب الشعب، وقد ذكرت وسائل الإعلام التركية حينها أنه عقب زيارة وزير الخارجية التركي سوريا خاطب رئيس الوزراء أردوغان بشار الأسد قائلاً: "في شهر رمضان المبارك اترك الناس تخرج إلى الشارع، وإذا أردت صدهم استخدم الرصاص المطاطي كأسوأ احتمال" (سلمي، 2017م).

بدأ الطرفان التركي والسوري يبحثان عن حلول لوقف نزيف هذه الأزمة، لكن مع تتابع أحداث الأزمة عجز النظام السوري عن ضبط هذه المظاهرات، واتجه لقمع المسيرات بالقوة المفرطة، وهذا الأمر الذي أدى إلى زيادة التحذيرات التركية والإقليمية والدولية، والتي لم تعبأ بها دمشق، واتهمت من ناحيتها المتظاهرين الخارجيين للشوارع بأنهم إرهابيون وجرائم، ما أدى بأنقرة للتعبير عن استيائها واستنكارها الشديد، ودعت المنظمات الدولية للتعامل بحزم مع جرائم النظام السوري، وخاطب أردوغان بشار الأسد بقوله: "أنا لا أحب الترتبة الفارغة، أريد أن أقول شيئاً من القلب؛ البحر ينفد، والطريق التي سلّكت طريق ليست لها نهاية إن الدم المسكوب يقطع الروابط بينكم وبين شعبكم. كل قطرة دم تدفع المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات احترازية ضدكم". وقد توقّع الجانب التركي ردّاً إيجابياً من الأسد بعد هذا الخطاب، إلا أن الأسد لم يقابله بأي رد سواء سلبي أو إيجابي،

وقد بيّن أحمد داود أوغلو حينها أن: "الحديث مع النظام السوري انتهى"، وهو ما جعل تركيا تنتقل من مرحلة الخطابات التي تدعو دمشق إلى الإصلاحات إلى التهديدات واستقبال المعارضة في تركيا (سلمي، 2017م).

مع استمرار الأزمة السورية، وعدم قيام النظام السوري بتنفيذ وعده بإصلاحات دستورية حقيقية، اشتدت اللهجة التركية في التعامل مع الأزمة، حيث صرّح وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" قائلاً بأنه: "تتأثر بشكل مباشر بما يحصل في سوريا، إن ما يحصل أليم وغير إنساني، سعينا لحل المشكلة. لم تستجب الحكومة لمطالبنا، وما زالت تستخدم أساليب قاسية مع المطالب الشعبية، وعليها اتخاذ خطوات جدية، يجب أن نعمل ما بوسعنا لإيقاف ما يحصل في سوريا، لن نسمح بوقوع أيّ ظلم سواء على الحكومة أم على المواطنين في سوريا"، كما صرّح الرئيس التركي عبد الله جول بأنه لم يعد يثق بالنظام السوري وكرّر رئيس الوزراء التركي "أردوغان" عبارته الشهيرة: "لن نسكت عما يحدث في سوريا"، وقد عدّ الكثير من المحللين تلك الفترة بأنها بداية التدخل التركي في سوريا (قيس، 2015م، صفحة 187).

بدأت تركيا تتحرك على شكل تصعيد واضح ضد النظام السوري مع تصاعد الأحداث في سوريا وللمرة الأولى؛ بدأت أنقرة (وتحديداً) وزير الخارجية "أحمد داود أوغلو" يتحدث بأن: "كل الخيارات -بما فيها العسكرية- باتت مطروحة"، وبعد أن كان المسئولون الأتراك يحرصون طيلة الفترة الماضية على عدم الحديث بتلك اللهجة، وخاصة التلويح بالخيار العسكري وإقامة منطقة أمنية عازلة داخل الأراضي السورية (دلي، 2011م).

واصل نظام بشار الأسد ممارسات القمع ضد المواطنين في سوريا ومن هنا جاءت الفرصة مواتية لأنقرة كي تقطع علاقاتها بسوريا، خاصة بعد قيام النظام السوري بارتكاب مجزرة مروعة بحق المواطنين في مدينة الحولة قرب ريف حمص، وقد تسببت هذه المجزرة بإدانة دولية وحقوقية شاملة، مما جعل الحكومة التركية تعلن عن قرارها بطرد الدبلوماسيين السوريين من أنقرة في 31 أيار/مايو 2012م، كما أصدرت الخارجية التركية بيانها الرسمي بقولها: "إن قتل (110) من المدنيين في الحولة بينهم (50) طفلاً يعدّ جريمة ضد الإنسانية، لا يمكن أن تمرّ دون عقاب"، كما أبرز البيان: "أن تركيا والمجتمع الدولي على استعداد لاتخاذ خطوات أكثر صرامة، إذا واصل النظام السوري استخدام العنف ضد المدنيين" (المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، 2013م، صفحة 28).

كما اشتد الموقف التصعيدي التركي حدةً تجاه ما يجري في الأراضي السورية، حيث اتهم رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" نظام "بشار الأسد" بأنه أصبح نظاماً إرهابياً نتيجة المجازر التي يقوم بها بحق شعبه، حيث قال "أردوغان" في حديث له: إن "المذابح في سوريا ما زالت في ازدياد مع عدم اللامبالاة التي يظهرها المجتمع الدولي"، مشيراً إلى أن "النظام السوري أصبح دولة إرهابية"، ومبيناً بأن تركيا لا يمكنها السماح لنفسها بعدم الاكتراث بالنزاع الذي يمزق جارتها، وصارت سياسة تركيا تجاه سوريا مليئة بالأحداث المتعارضة فهي تناهض "داعش"، وفي نفس الوقت لا تسمح بتقوية النظام، كذلك لا يمكنها السكوت على أفعال النظام السوري، ولا تريد أيضاً أن ترى دولة كردية في الشمال السوري تهدد وجودها وأمنها القومي (البياتي و الجبوري، 2015م، صفحة 20).

لم يكن للرسائل التركية التي وجهها أردوغان للرئيس بشار الأسد أي جدوى في إحداث إصلاحات، كما إنه لم يكن للزيارات التي قام بها أحمد داود أوغلو، والتصريحات التي أدلى بها إزاء الأحداث السورية، أي تأثير وقد سعت تركيا في السنوات الأولى للأحداث في سوريا لتحقيق الحل السلمي حتى تحافظ على ما حققته في السنوات السابقة وهي (سلمي، 2017م):

- 1- إزالة المخاطر الأمنية التي يمكن أن يحدثها حزب العمال الكردستاني على الحدود بين البلدين، بالإضافة إلى إمكانية ميلاد منظمات إرهابية جديدة.
- 2- الجهود السياسية والدبلوماسية التي قامت بها أنقرة في سبيل انفتاحها على الشرق عبر البوابة السورية، بعدما قامت بتشديد نموذج رائد من الانفتاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي لم يكن له مثيل.
- 3- الحسابات الاقتصادية، وقد بلغ حجم الصادرات التركية لسوريا ملياراً و611 مليون دولار، إضافة إلى عدد السياح السوريين الذين يفدون إلى المدن التركية خاصة بعد إلغاء التأشيرة بين البلدين، وكذلك الاستثمارات التركية والسورية في كلا البلدين، كما أن زيادة حدة الأزمة السورية كان لها أكبر الأثر في تأثر العلاقات التركية بدول أخرى ذات صلة بالأحداث، مثل إيران وروسيا وغيرها.

وبات من الملاحظ أنّ التدخلات التركية في المناطق السورية المتاخمة لحدودها، قد زادت في السنوات الأخيرة وخاصة منذ عام 2016م وما بعدها، واتسعت رقعة النفوذ التركي بشكل غير مسبوق شمال سوريا، بحجة محاربة تنظيم "داعش"، وتحجيم دور الأكراد، وانطلقت عملية درع الفرات في أغسطس 2016م ودخلت الدبابات التركية سوريا لأول مرة، ثم دفعت بتعزيزات عسكرية للسيطرة على جرابلس ومنبج السوريتين في حلب، كذلك توجهت القوات التركية إلى

عفرين للسيطرة عليها ومحاربة الأكراد فيها، وقد هدّد "أردوغان" بأكثر من ذلك، حيث صرّح باستعداد جيشه للتوغّل داخل سوريا والسيطرة على مناطق واسعة للقضاء على وحدات حماية الشعب الكردية (سكاي نيوز عربية، 2018م).

إن التصريحات والتحركات العسكرية التركية المتعاقبة التي تسبق أي تدخل توضح بجلاء التداخل في الحسابات التركية، فبينما عزّزت تركيا من تحركاتها على جبهة حلب وشمال سوريا، حيث أصرّ رئيسها رجب طيب أردوغان على أن يكون لبلاده دور في معركة تحرير شمال سوريا من داعش والأكراد، ويعدّها خطوة مهمة في الطريق نحو المحطة التالية للقضاء على ما يسمى بـ"الدولة الإسلامية" في معقلها السوري في الرقّة، ولم يكتفِ بالتصريحات، بل أرسل طائراته لشن غارات، قائلاً: إنها كانت بطلب من قوات البشمركة لدعمها في معاركها ضد مواقع "داعش"، وعلى الرغم من أنّ أردوغان دافع عن تصريحاته بالقول: إنه يقدّم فقط "درساً في التاريخ"، فإنّ بعض المراقبين والمحليين قالوا: إن تركيا ترى أنه إذا كان أعيد رسم الحدود في المنطقة وحدث التقسيم في سوريا، فإنها يجب أن تراعي مصالحها، وما تعدّه واجبها في حماية الأقليات التركية في الخارج (ميرغني، 2016م).

بغضّ النظر عن مغزى هذا الكلام أو مدى جدّيته، فالواضح أن تركيا تتحرك إزاء تطورات حلب مدفوعة بجملّة من الأهداف؛ أولاً: تريد الحدّ من نفوذ الأكراد، وترى أنهم حقّقوا مكاسب كبيرة من خلال الحرب على "داعش" والدعم الذي تلقّوه من الغرب، وكانت أنقرة على الدوام متخوّفة من حلم قيام دولة كردية، ولا سيما أنه يوجد في أرضها أكبر عدد من الأكراد في المنطقة، وفي هذا الإطار فإنّ تحركات أنقرة في معارك سوريا تبقى موجّهة بالأساس لمنع تمدّد الأكراد، وكذلك لضرب قواعد حزب العمال الكردستاني التركي، الذي تصنّفه أنقرة منظمة إرهابية، وتريد تحجيمه وكسر شوكتة عسكرياً، وبالتالي كما أن هناك أمراً أخيراً ويجب ملاحظته وهو رغبة الحكومة التركية في لعب دور في المنطقة بوصفها دولة سنية كبيرة وخاصة في أزمتي سوريا والعراق في ظل التنافس الإقليمي واستعال الطائفية في المنطقة، (ميرغني، 2016م).

يتبيّن مما سبق، أن التصريحات المتكرّرة للمسؤولين الأتراك، تعدّ أحد الأسباب التي تظهر أن تركيا لا يمكنها السكوت على هذه الأزمة دون التدخل فيها، فمع بداية الأزمة كانت التصريحات التركية اليومية بشأن الأزمة في سوريا، تتناغم مع الأحداث على أرض الواقع فتارة يطالب المسؤولون الأتراك النظام السوري بالتعاطي الإيجابي مع المطالب الشعبية، والعمل على تقديم إصلاحات تلبي الطموحات، وتارة تجد هذه التصريحات تتسم بالضغط والتهديد، حيث كان هذا التهديد ينبع من نفاذ

صبر أنقرة، بعدما اقترب منها الخطر على حدودها مع سوريا، وحين ترك النظام السوري الأكراد يعيشون في المناطق الحدودية دون رادع، وهذا ما جعل الأتراك يرسلون رسائل تهديد ووعيد، أما الرسائل الأخيرة وقد كانت رسائل تشير إلى التدخل العسكري لوضع حدٍّ للأكراد وتنظيم الدولة على حدٍّ سواء، وذلك بعدما زاد الخطر القادم من الحدود دون أن يوقفه النظام.

2.2.3. الدعم التركي لقوى المعارضة السورية واستضافتهم في تركيا:

رغم ارتباط أنقرة ودمشق بعلاقات استراتيجية امتدت عدة سنوات، وكانت سوريا هي المكان الأبرز لنجاح السياسة الخارجية التركية، وخاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية التركي الحكم، إلا أن الموقف التركي لم يكن داعماً للنظام السوري منذ بداية الأزمة، حيث تدرّج هذا الموقف من النظام السوري من مطالبته له بالتغيير وفقاً للمطالب الشعبية، وعدم استخدام القوة المفرطة في مواجهة المتظاهرين، إلى وجود تحذيرات تركية بأنها لن تقف ضد القرارات الدولية التي يمكن أن تطبق على سوريا، وبين هذا الموقف وذاك كانت تركيا هي الساحة التي تتحرك فيها الجماعات المعارضة بحرية، فقد عقدت لها العديد من المؤتمرات في إسطنبول وأنطاليا وغيرها، كما أن الأتراك مارسوا التهديدات الصريحة في هذه الفترة ضد النظام السوري إضافة إلى احتضان المعارضة وإمدادها بالسلح اللازم، وذلك للضغط على النظام السوري لتنفيذ إصلاحاته، أو الاستقالة من الحكم بعد التمادي في عملية قمع المتظاهرين (قيس، 2015م، الصفحات 186-187).

ومنذ أن أعلنت تركيا عن وقفها بجانب الشعب ضد النظام السوري، وتأييدها إرادة الشعب في مطالبه العادلة؛ بدأت أنقرة تسلح المعارضة السورية "المعتدلة" وتدريبها، وقد تولّت وكالة الاستخبارات القومية التركية تحديد هؤلاء المعارضين السوريين لتدريبهم في قاعدة عسكرية على الحدود التركية- السورية، وقد اتفق على تقديم السلاح المتعلق بمعدات التدريب لقرابة ل(4000) عنصر من المعارضة، كذلك لم يشمل برنامج التسليح التركي عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي، الذراع العسكري لوحدة حماية الشعب الكردي، لكون تركيا تعدّه إحدى أذرع "حزب العمال الكردستاني" المحظور لديها، كما أفصح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بقوله: "إن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا اتفقتا على تقديم الدعم الجوي لمقاتلي المعارضة السورية، الذين يجري تدريبهم في تركيا لمواجهة تنظيم "داعش" والنظام السوري. (البياتي و الجبوري، 2015م، الصفحات 34-35)، ويعد الدعم الجوي الأخطر من نوعه بالنسبة للتدخل التركي في سوريا.

لقد أحدثت الأزمة السورية تحولاً بالغ الأهمية في العلاقات السورية- التركية خصوصاً، والعلاقات العربية- التركية عموماً، بعد فشل الدبلوماسية التركية في التوصل إلى حلٍّ وسط مع النظام السوري، وعدم القدرة على إقناع نظام "بشار الأسد" بإحداث إصلاحات كافية لامتصاص غضب

الشارع السوري المتزايد لوقت طويل، خاصة بعدما أدركت تركيا أنها غير قادرة على تطبيق قراراتها، وهذا الفشل دفع تركيا لاستقبال المعارضة السورية على نطاق واسع، كما قدّمت لها تسهيلات كبيرة، سواء على المستوى السياسي والإعلامي والأمني والعسكري، أو على الأقل كانت قنطرة لعبور هذه التسهيلات من دول وقوى إقليمية ودولية أخرى (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2016م، صفحة 14).

انطلقت المحدّات التركية من الأزمة السورية من عدة نقاط، وخاصة ما يتعلق بسياسة تركيا الداخلية والخارجية، فسياستها الداخلية تتعلق بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرريات العامة ومناداتها بها، وبالتالي فمن غير المعقول أن تغض الطرف عن النظام السوري، حيث يعدّ ذلك تناقضاً مع ما تدعو إليه منذ سنوات، وقد صرح مستشار أردوغان "إبراهيم كالين" قائلاً: "إنّ ياح التغيير حتمية في المنطقة العربية ولا يمكن نفاذها، ولا بد أن تعكس مطالب الشعوب العربية وطموحاتها في الحرية والعدالة والازدهار، ولا بد لهذا التغيير أن يحصل في العالم العربي دون عنف"، أما المحدّات الخارجية فتتلخّص في إسهاب تركيا بانتقاداتها في وجه الاعتداءات الاسرائيلية بحق الفلسطينيين خاصة في السنوات التي أعقبت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتوجيه رسائل ضد الرئيس المصري حسني مبارك، حيث قال عبد الله جول: "من الطبيعي أن تدعم تركيا مطالب الشعب السوري، مثلما فعلت مع غالبية الانتفاضات في الدول العربية التي حصلت فيها هبّات شعبية، ومن الطبيعي أن تخاطب تركيا السلطة السورية بوجوب الإصغاء للمطالب الشعبية العادلة للشعب السوري (بكير، 2012م، الصفحات 8-9).

برزت هذه المرحلة بتصريح وزير الخارجية التركي آنذاك "أحمد داود أوغلو" بأن تركيا ستفتح أبوابها أمام جميع السوريين، وتبع ذلك قطع العلاقات التركية السورية بالكامل في مايو/أيار 2012م، ولعل من الأسباب التي أوصلت تركيا إلى هذه المرحلة إسقاط سلاح الجو السوري إحدى المقاتلات التركية في يونيو/حزيران 2012م، بالقرب من اللاذقية، ثم استهداف المخابرات السورية مواطنيها بتفجير إرهابي وقع، في مايو/أيار 2013م، بالقرب من الحدود، فضلاً عن تماذي النظام السوري في عملياته العسكرية ضد الشعب السوري؛ وهذه العوامل الرئيسية التي دفعت تركيا للاتجاه نحو تلك المرحلة، وقد شعرت بضرورة الدعم العسكري واللوجستي والسياسي المفتوح بما يعزّز من عملية إسقاط النظام، ورسّخت تركيا الانتقال إلى هذه المرحلة عبر إعلانها الاعتراف "بالتحالف الوطني لقوى الثورة السورية" على أنه الممثل الوحيد والشرعي للشعب السوري (سلمي، 2017م).

كما بدأت الأحداث اللاحقة تكشف عن التقارب التركي مع جماعة الإخوان المسلمين، وتمثّل هذا التقارب في عقد الإخوان كثيرًا من مؤتمراتهم في تركيا، فضلًا عن التواجد المستمر لكوادر مختلفة من الجماعة في أنقرة، كما عُقدت عدة مؤتمرات للمعارضة في مدن أنطاليا وإسطنبول، والتي أصدرت قرارات مهمة، من ضمنها دعم المعارضة في سوريا، وإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض وذلك لإسقاط النظام السوري، كما أشار "هورموزلو" كبير مستشاري الرئيس التركي "عبد الله جول" في تلك الفترة إلى أنه "يجب على المعارضة السورية أن توحد قواها لتكون قوية أمام العالم"، مشيرًا إلى أن الأمر متروك للشعب السوري مع تعدّد سيناريوهات المرحلة المقبلة" (القدرة، 2013م، صفحة 13).

اتّسمت هذه المرحلة العصبية بخطوات عديدة اتخذتها تركيا ضد سوريا، وهذه الخطوات تمثلت في الآتي: (بكير، 2012م، الصفحات 14-16):

- 1- استضافة اللاجئين السوريين: وذلك من خلال بناء مخيمات ومعسكرات كبيرة على الحدود بين البلدين، وداخل الأراضي التركية لإيواء المشرّدين من الحرب الدائرة في سوريا.
- 2- استضافة مؤتمرات المعارضة السورية: من خلال توفير المناخ المناسب لاستضافة المعارضين السوريين في إسطنبول وغيرها من المدن، حيث كانت غالبية قرارات هذه المؤتمرات تهدف لإسقاط النظام السوري، وإنشاء مجلس تأسيسي للمعارضة يضم الأطياف السياسية الموحدة كافة، وقد اتهم النظام السوري أنقرة بأنها وراء تنظيم هذه المؤتمرات، ولكن رفضت أنقرة تلك الاتهامات لأنها اعتبرت أن الديمقراطية تحتمّ عليها السماح لأي اجتماع بالانعقاد بحريّة.
- 3- مصادرة الأسلحة: حيث قامت تركيا بتضييق الخناق على حدودها، وصادرت العديد من الشحنات والذخائر التي تأتي لدعم النظام السوري من عدة مناطق كالعراق وإيران وروسيا وغيرها، بدعوى استخدامها في قمع الانتفاضة، كما أجبرت السلطات التركية عددًا من الطائرات الإيرانية المتجهة لدمشق للهبوط عبر أجوائها وقامت بتفتيشها، كما اعتقلت طاقم إحدى الطائرات، وصادرت شحنة أسلحة داخلها كانت متّجهة إلى سوريا.
- 4- فرض عقوبات على النظام السوري وتجميد أمواله وحظر تسلّحه، وذلك مع تزايد محاولات تزويد النظام السوري بالأسلحة لقمع المتظاهرين، وكما بدأ مجلس التحقيق التركي بالجرائم المالية يراقب العمليات المصرفية السورية والشركات السورية، وحظر السياحة للعديد من المسؤولين السوريين وغيرها.

وفي موازاة تحركها الميداني، لم تتجاهل تركيا محاولات الحل السياسي للأزمة السورية التي ظهرت صعوبتها أمام أنقرة ولم تستطع الإمساك بزمام أمورها، فاشتركت بمحادثات فيينا المقامة ما بين 14 إلى 15 نوفمبر/تشرين الثاني، والهادفة إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار، وبدء عملية سياسية تتوصل إلى إنهاء الحرب في سوريا من خلال محادثات جنيف (3)، والتي كان يُزعم عقدها في نهاية كانون الثاني/يناير من ذات العام، وقد عُقد المؤتمر المذكور بمشاركة 17 دولة، على رأسها الولايات المتحدة وروسيا وإيران، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وعلى هامش قمة العشرين المنعقدة بمدينة أنطاليا التركية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2015م، ألمحت وسائل الإعلام التركية والعالمية إلى أن الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين توصلا إلى اتفاق مبدئي حول العملية الانتقالية للسلطة في سوريا، دون إشمال بشار الأسد فيها، وقد أكدت وسائل الإعلام أن هناك إجماعاً شبه تام من الأطراف المجتمعة حيال هذا الأمر (سلمي، 2017م).

بناءً على ما سبق يمكن القول: إنّ الحراك السوري قد أحدث نقلة سلبية بالغة الخطورة في جوهر العلاقات التركية- السورية، بصورة لم تحدث أبداً في تاريخ العلاقات بين البلدين، لأن تركيا وضعت نفسها في موقف المعارضة للنظام السوري، وما أعلنه من رفض التدخلات الخارجية بإحداث إصلاحات على المستوى الداخلي، قامت تركيا بعدها باستضافة المعارضة السورية على أراضيها، والموافقة على عقد مؤتمراتهم في المدن التركية، كما أنشئ المجلس الوطني السوري المعارض على الأراضي التركية، وسلّحت المعارضة ودُعمت في المجالات العسكرية والأمنية كافة، للعمل على إسقاط النظام، كما قُدمت تسهيلات عديدة على المستوى العسكري والسياسي والإعلامي وغيرها، في سبيل الضغط على النظام السوري وإسقاطه.

3.2.3. إقناع المجتمع الدولي بتشديد موقفه تجاه سوريا:

منذ أن بدأت تركيا بتغيير موقفها واستراتيجيتها تجاه النظام السوري؛ بدأت بإجراء التنسيق الأمني والاستخباراتي مع الكثير من الدول الإقليمية والدولية، لأجل إقناعها بوقف تعاملها مع النظام السوري وتصليب موقفها تجاهه، وتداولت الكثير من الأقاويل عن قيام تركيا بالتخطيط والاشتراك في خطط بهذا الخصوص، وذلك مع دول مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، وحتى مع دول عربية، عدا عن الاتفاقات التي أَلمتها ضمن الجوانب الأمنية والاستراتيجية مع الناتو والولايات المتحدة وإسرائيل في مجال مكافحة الإرهاب خاصة الإرهاب السوري (محفوظ، 2012م، الصفحات 46-48).

ومن الملاحظ أن أنقرة تعمل منذ بدء الأزمة السورية على إغراء حلف شمال الأطلسي بصفتها عضو فيه للدخول في حرب ضد النظام السوري، بحجة أنه يهدّد الأمن القومي التركي، خاصة أن تركيا هي عضو في هذا الحلف، لكن يبدو أن الحلف على درجة عالية من الوعي بمخاطر المجازفة بالدخول في حرب غير محمودة العواقب، خاصة بعد تصريح الأمين العام لحلف الناتو بأنه لا مجال للتفكير في الخيار العسكري ضد النظام السوري على الأقل في الفترة الحالية، وهذا يعني أن سياسة الأحلاف التي اتبعتها تركيا قبل الأزمة السورية لم يعد لها محل في ظل المصالح الدولية (القدرة، 2013م، صفحة 149).

مع تطوّر الأزمة السورية وزيادة عدد اللاجئين السوريين الذين تدفقوا على تركيا من ناحية، وعلى الدول الأوروبية من ناحية أخرى، أصبح ذلك إحدى دعائم تركيا كورقة ضغط على المجتمع الدولي بصفة عامة، والدول الأوروبية، وحلف الناتو بصفة خاصة، وذلك لإقناعهم بضرورة التدخل ضد النظام السوري لوقف هذه الكارثة، فضلاً عن ذلك كان الاتفاق التركي مع بعض الدول العربية كالسعودية في أحيان عديدة يدفعها للتدخل بشكل أو بآخر في الأزمة السورية (الحاج، 2016م، صفحة 13).

كما أنّ أنقرة ومنذ بدء الأحداث في سوريا استخدمت أسلوب التحذير والتهديد للدول الأوروبية، بعد أن ورطت هذه الدول تركيا في الحرب على سوريا ومعاداتها، ثم بعد ذلك تعاونت بشكل مباشر مع الأكراد أعداء تركيا، ورفضت المطالب التركية بإقامة منطقة عازلة لاستيعاب اللاجئين السوريين، بدأت بعض هذه الدول بالتراجع عن التزاماتها برحيل الرئيس "الأسد" بعدما عادت سيطرته مرة أخرى، وهو ما جعل آمال تركيا تنهار، خاصة بعدما زار المبعوث الأمريكي لسوريا منطقة "كوباني"، والتقى فيها قادة قوات الحماية الشعبية التركية الكردية التابعة للاتحاد الديمقراطي الكردستاني، الأمر الذي دفع "أردوغان" لتوجيه إنذار إلى واشنطن، قال فيه: إنّ عليها أن تختار، إما تركيا أو الأكراد، وبالتالي فإن أنقرة تعيش حالة من الإحباط من جميع حلفائها العرب والأمريكان والغرب على حدّ سواء، بعدما أوقعوها في مصيدة محكمة اسمها الأزمة السورية، وبات من الصعب عليها الخروج (رأي اليوم، 2016م).

ويرى الباحث أن تركيا من أوقعت نفسها في الدخول في مغامرات غير مضمونة العواقب في سوريا، وذلك بعدما رأت أنه بإمكانها السيطرة على الأحداث في سوريا وقبل أن تجد لها مكاناً بين أطراف الشعب السوري، ولكن عذرها أنها لم تتوقع أن تستمر النظام السوري في المواجهة، وبدأ الحلم التركي يتبدد شيئاً فشيئاً.

ومع دخول أطراف أخرى في هذه الأزمة مثل تنظيم "داعش" والمعارضة السورية بفصائلها كافة والأكراد والنظام السوري المناهض لأنقرة وغيرهم، ومع ازدياد حجم الدعم العربي لأطراف الأزمة في سوريا، بدأت تركيا تستشعر الخطر المحدق بها، لكنها لم تستطع التحرك باتجاه عمليات عسكرية منفردة، وبدأ الرئيس التركي "أردوغان" بتخويف المجتمع الدولي من نتائج سقوط المدن التي تسيطر عليها المعارضة خاصة في منطقة إدلب، وقد أوضح "أردوغان" أن العالم كله سيدفع الثمن لو سقطت هذه المدن، خاصة، وعندما اجتمع أردوغان نظيره الروسي والإيراني في طهران خلال قمة ثلاثية، حملهما مسؤولية الحيلولة دون وقوع الكارثة الإنسانية في إدلب (سيوتنك نيوز، 2018م).

يتبين مما سبق، أنّ أنقرة بعدما ورطت نفسها في هذه الأزمة بدأت في إقناع الدول الغربية والمجتمع الدولي للعمل على إسقاط نظام "بشار الأسد"، وقامت بالتنسيق والتبادل الاستخباراتي بينها وبين عدد من الدول الأخرى، لإيجاد مخرج يمكن أن يؤدي إلى معالجة هذه الأزمة، وعندما لم تجد الكثير من التجاوب، خاصة من الولايات المتحدة التي كانت تدعم الأكراد في الشمال السوري بالسلاح والعتاد والتدريبات العسكرية، أصبحت أنقرة تتبع أسلوب التهديد للولايات المتحدة وغيرها، كون الأكراد يعدّون ألدّ أعداء تركيا منذ سنوات طويلة، وقد رأت تركيا أن دعم الولايات المتحدة الأكراد يمكنه أن يكون سبباً في تقوية نفوذهم ومطالبتهم بدولة لهم على الحدود، وهو ما ترفضه أنقرة منذ سنين طويلة.

4.2.3. التدخل العسكري في سوريا:

تعدّ الأزمة السورية أكثر تعقيداً من مثيلاتها في الدول العربية، خاصة بعدما تحولت بسرعة خاطفة إلى صراع إقليمي ودولي، طغت فيه الحسابات والمصالح الخاصة على القوانين والأعراف الدولية كافة، وتدخل العديد من الدول الإقليمية سواء بدعم الفصائل عسكرياً ولوجستياً، أو بإرسال قوات عسكرية على نحو مباشر، ويُعدّ الدور التركي بمثابة الدور المحوري، والأكثر تداخلاً مع الأزمة السورية، وذلك بسبب تدخلها القوي في تغيير مجريات الأمور على نحو كبير سياسياً وعسكرياً على الأرض (الشربجي و منصور، 2017م، صفحة 5).

كما عدّت تركيا نفسها ضمن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في سوريا والعراق بقيادة الولايات المتحدة، وذلك مع (60) دولة عضواً في الأمم المتحدة، وبدعم من مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر قرارات عديدة تتعلق بمحاربة الإرهاب، وقد دعت الفقرة 5 من القرار 2249 لعام 2015م جميع الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة على الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة "داعش"

وتكثيف جهودها لمنع الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيم الدولة وجبهة النصرة وسائر المجموعات الإرهابية، بمعنى أن ما تقوم به تركيا مغطى قانونياً بقرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي، وقد صرّح المسؤولون الأتراك، وعلى رأسهم رجب طيب أردوغان بأن العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات التركية هي: "إقامة منطقة عازلة خالية من المنظمات الإرهابية، وبمساحة حوالي 5 كيلو متر، وليست للتركيا فيها أي نوايا توسعية في سوريا، وإنما هدفها محاربة الإرهاب الدولي الذي يتخذ من شمال سوريا موقعاً لضرب أمن واستقرار تركيا والمنطقة ككل (حموم، 2018م، صفحة 4).

لقد ظلت تركيا أكثر من عام متحفظة على العمل ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش" على الحدود السورية، والذي يهدد الأمن القومي التركي، ومع حدوث تطورات أهمها احتجاز تنظيم "داعش" تسعة وأربعين مواطناً تركياً رهائن، بينهم دبلوماسيون وأطفال ونساء أسروا في مدينة الموصل العراقية في شهر حزيران/يونيو 2014م، مما جعل دول التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة تعمل على التنسيق مع تركيا لجرّها للدخول مع قوات التحالف وتقديم الدعم لها، لكن تركيا اشترطت أن يكون هدف قوات التحالف ليس فقط محاربة "داعش" فقط، وإنما إسقاط النظام السوري، وإقامة منطقة آمنة محظورة على الطيران السوري وحلفائه دخولها، وذلك لإجلاء اللاجئين السوريين الهاربين من بطش النظام، ومحاربة "حزب العمال الكردستاني"، وإجهاض أي مشروع لقيام كيان كردي مستقل بالقرب من الحدود التركية (مرعي و وادي، 2017م، صفحة 100).

يتّضح للباحث أنّ الجيش التركي لم يرغب في التدخل في سوريا منذ بداية الأزمة رغم التصريحات وأسلوب التهديد الذي اتّبعته القيادة التركية لأكثر من خمس سنوات، ولكن مع حدوث الانقلاب الفاشل على حزب العدالة والتنمية التركي في عام (2016م) وجد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" نفسه أمام فرصة تاريخية لتطهير الجيش التركي من العناصر الراضية للتدخل في سوريا، ومن ثم أوجد لنفسه صلاحيات واسعة، وقام بتغيير بعض مواد الدستور، وهو ما أتاح له فرصة التدخل في الشأن السوري دون أن يواجهه أحد، وهو ما حدث بالفعل، فبعد حدوث الانقلاب بوقت وجيز، بدأت العمليات التركية في سوريا ضد تنظيم "داعش" و"حزب العمال الكردستاني".

لقد بلغت التهديدات الإرهابية ضد تركيا ذروتها نهاية عام 2015م وبداية عام 2016م، بعد إعلان تنظيم الدولة الجهاد ضد تركيا، وتحضيراته لتحرير القسطنطينية "اسطنبول"، وهذا يعني نقله لعملياته العسكرية إلى الأراضي التركية، وذلك ردّاً على قيام تركيا بضرب مواقع التنظيم في الشمال السوري، والسماح للتحالف الدولي باستخدام المطارات التركية لضرب مواقعه، وبالتالي كانت تركيا تشن هجماتها على الشمال السوري من منطلق محاربتها التنظيمات الإرهابية، ورغم أن الهدف المعلن للتدخل التركي في سوريا هو محاربة تنظيم داعش، إلا أنه من المعلوم أن أنقرة

تسعى لمنع الأكراد من فرض تواصل جغرافي بين الأكراد على حدودها الجنوبية، وبالتالي منعهم من إقامة حكم مستقل، فانتشار القوات التركية يهدف إلى منع "وحدات الشعب الكردية التي تدعمها الولايات المتحدة من توسيع سيطرتها على شمال سوريا" (حموم، 2018م، صفحة 8).

وانطلاقاً من ذلك أطلقت القوات التركية حملتها العسكرية ضد "حزب العمال الكردستاني" شمال سوريا والمعروفة بعملية "درع الفرات"، حيث بدأت أنقرة تدفع الجنود إلى الحدود السورية في 24 آب/أغسطس 2016م لضرب الحركات الكردية في عقر دارها، وقد كان هدف العملية واضحاً منذ البداية، وهو ما أعلنه "أردوغان" إنَّ "العملية العسكرية لا تقتصر على ضرب أوكار "داعش"، وإنما تستهدف القوات الكردية"، وهو ما شكّل ضربة كبيرة لوحدات حماية الشعب الكردية، والتي تسعى بتحالفاتها المتعددة لتكوين كيان مستقل لها، كما أن هذه العملية جاءت في ظل التوافق التركي الروسي، خاصة بعد قمة (أردوغان - بوتن) ، وترمي تركيا من وراء تلك الحملة إلى تأمين حدودها مع سوريا ومنع أيّ من المتمردين الأكراد من الوصول إلى الحدود التركية، مما يشكل خطراً على أمنها القومي (زين العابدين، 2017م).

كما استمر التدخل التركي في سوريا مع وصول التهديدات إلى أقصى درجة، حين دخلت القوات التركية بمساندة "الجيش السوري الحر"، إلى منطقة عفرين السورية بحجة ضرب تنظيم "داعش" والأكراد، وتمكّن الجيش التركي و"الجيش السوري الحر" من دخول مدينة عفرين والسيطرة عليها في منتصف شهر آذار/مارس 2018م، وذلك بعد أقل من شهرين من خوضها عملية غصن الزيتون في شهر كانون الثاني/يناير 2018م، وقامت بالتالي بضرب الأكراد في معقلهم، لتعلن تركيا عن إفتثال أحد مخططاتهم بإقامة كيان مستقل لهم في شمال دولة سوريا، كما تسعى تركيا من خلال هذه العملية إلى توسعة نفوذها، والحفاظ على مصالحها المختلفة في سوريا، والمساهمة في تسوية الصراع، وتعزيز فرص حضورها في الساحة الدولية (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018م، صفحة 2).

بناءً على ما سبق؛ أستطيع القول: إن التدخل العسكري التركي في سوريا قد بدأ فعلياً في عام 2016م، وقد تباطأت أنقرة في هذا التدخل لاعتبارات كثيرة، أهمها قوة الجيش التركي الرفض للتدخل المباشر قبل أن يتم لجمه بعد الانقلاب الفاشل، كما أن تركيا لم تشأ أن تضع أمام أعين الشعوب العربية صورة سيئة لها بعد ما أحدثته من تفاعلات إيجابية في المنطقة العربية على مدى سنوات طويلة، كما أنه لن تكون أي حرب أو تدخل في سوريا نزهة للقيادة التركيّة، فالنظام السوري هدّد أكثر من مرة باستخدام الأسلحة المحرّمة دولياً خاصة الكيماوية السامة إذا تجرأت تركيا الدخول، أما دخولها المباشر فقد جاء بعد أن وصلت الأمور إلى تعقيدات غير مسبوقة بتدخلات حزب

العمال على الحدود، كما أن تنظيم "داعش" قد تمركز في المدن الحدودية، وبالتالي وجدت أنقرة نفسها في وضع يلزمها التدخل.

3.3 مخاطر التدخل التركي في سوريا على الأمن القومي السوري

يشير مصطلح الأمن القومي إلى مدى مقدرة الدولة على تأمين استمرار قوتها الداخلية والخارجية، والعسكرية والاقتصادية في مختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج، وفي حالة الحرب والسلم على حدٍ سواء (حسين، 2001م، الصفحات 12-15). وهو ما ينطبق تماماً على الأمن القومي بالنسبة لكل من تركيا وسوريا.

وعند الحديث عن مخاطر التدخل التركي في سوريا على الأمن القومي السوري؛ تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن اشتدت فعاليات وأحداث الحرب الأهلية في سوريا، ثم وصول آلاف الجهاديين وعناصر الجماعات المتطرفة، وعناصر المرتزقة من داغستان وأفغانستان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى سوريا للقتال ضد النظام السوري؛ كان من المتوقع أن تتحوّل الحدود السورية التركية إلى مصدر تهديد واضح للأمن القومي السوري، وهذا ما حدث بالفعل، وقد استطاع نظام "بشار الأسد" الوقوف في وجه هؤلاء المقاتلين حتى تشتتوا وتوزّعوا في مناطق عديدة من الحدود شمال سوريا، وبالتالي أصبحت هذه المناطق (خاصة منطقة إدلب) من أهم المناطق التي تعج بالأكراد وعناصر تنظيم الدولة، ولك أن تفكر ما ينتج عنه من جرائم متعددة دون قانون أو رادع (حاجو، 2018م).

كان للموقف التركي تجاه الأزمة السورية منذ بدايته التأثير الأكبر على الأمن القومي السوري، حيث بدا ذلك واضحاً من خلال تبني أنقرة المجموعات المعارضة، وتزويدهم بالسلاح والعتاد والتدريب العسكرية على الأراضي التركية، وإقامة مؤتمراتهم المختلفة في إسطنبول وأنقرة وغيرها من المدن التركية، ولقاءات مع قيادات سورية معارضة للنظام، حتى أصبحت أنقرة أكبر حليف الذي تتحرك وفقه هذه الجماعات المعارضة، كما كان للتحركات التي قامت بها تركيا في المجال الدولي والإقليمي لإقناع هذه الدول بتصليب مواقفها إزاء النظام السوري أثره في زعزعة الأمن القومي السوري، يضاف إلى ذلك عندما قامت تركيا في كثير من الأحيان بإيواء المواطنين الهاربين من قمع الجيش السوري إلى جانب تسهيل مهام دخول المسلحين من دول عربية وآسيوية وبعض الدول الأوروبية وغيرها من خلال الحدود التركية السورية، للانخراط في القتال داخل سوريا، وهذا بدوره كان سبباً في زعزعة الأمن القومي السوري (قيس، 2015م، الصفحات 190-191).

لم تصمت النظام السوري حيال ما تقوم به تركيا على الأراضي السورية، وذلك باعتبار أن ذلك يؤثر بشكل كبير على أمنها القومي، ومن هنا بدأ الشجب والاستنكار، والاعتراض السوري على تلك المواقف، ثم قامت دمشق باستدعاء السفير التركي لديها أكثر من مرة، وتسليمه رسائل احتجاج من النظام السوري على ما تقوم به أنقرة من تدخلات في الشأن السوري، حيث تمحورت أغلب هذه الاستدعاءات حول نتائج التدخل التركي الذي يهدد الأمن القومي السوري سواء بتدخل مباشر أو غير مباشر (بكير، 2011م، صفحة 27).

علاوة على كل ما سبق؛ طالبت أنقرة بضرورة التخفيف من حدة نزوح اللاجئين السوريين إليها عبر الحدود إلى مناطق ومدن تركية كمنطقة غازي عنتاب وغيرها، وعزمت أنقرة على إقامة ملاذات آمنة في سوريا لحماية هؤلاء اللاجئين، كون أن الكثير منهم لن يعود إلى سوريا في المدى المنظور، وبالتالي فإن هذه الملاذات ستشكل منطقة عازلة بالنسبة لتركيا تمنع تدفق هؤلاء اللاجئين إليها، أما من ناحية سوريا فقد أعلنت وزارة الخارجية السورية رفضها القاطع لإقامة مثل هذه الملاذات على أراضيها، وطالبت المجتمع الدولي بوضع حد لانتهاكات أنقرة على أرضها وضد أمنها القومي، مهددة باتخاذ كافة الإجراءات إذا ما مُسَّ سيادتها وأمنها القومي ووحدة أراضيها (البياتي و الجبوري، 2015م، صفحة 27).

أيًا ما كانت الأمور؛ لقد أدرك النظام السوري منذ البداية أن الموقف التركي تجاهه في غاية الأهمية، وذلك لحجم التأثير الذي أحدثه خلال سنوات الأزمة منذ عام 2011م، كما عدت دمشق أن هذا الموقف قد أحدث ضررًا بالغ الخطورة على الأمن القومي السوري، وعلى سبيل المثال؛ أسقطت سوريا طائرة تركية في شهر حزيران/يونيو 2012م بالقرب من الحدود المشتركة بين البلدين، وبررت دمشق ذلك بأن الطائرة التركية اخترقت حدودها، ومجالها الجوي دون إذن مسبق، وبشكل مخالف للقانون الدولي وأحدثت ضررًا على أمنها القومي، وأن من حق سوريا الدفاع عن أمنها وسيادتها في وجه أي اعتداء (الأسطل، 2014م، صفحة 94).

حاول الرئيس السوري بشار الأسد منذ اندلاع الحراك السوري؛ تجاهل التدخلات التركية المحدودة، خاصة التي تتعلق بالنصائح والتهديدات، التي يطلقها المسؤولون الأتراك تجاه النظام السوري بين الحين والآخر، وقد اشتد هذا التدخل إلى حد قيام الرئيس "الأسد" والمسؤولين السوريين بتهديد أنقرة إذا مسّت الأمن القومي السوري، وقد وجه الرئيس "الأسد" في 21 آب/أغسطس 2011م رسالة إلى تركيا مفادها: "إننا لا نعلم النوايا الحقيقية للأتراك، ربما تكون نوعًا من الحرص كما نسمع من وقت لآخر، وإذا كان نوعًا من الحرص نحن نقدر ونشكر حرص الآخرين على سوريا، وربما تكون قلقًا

من أي خلل يحصل في سوريا يؤثر على تركيا وهذا قلق طبيعي، والاحتمال الثالث أن يكون محاولة أخذ دور المرشد أو المعلم أو لاعب الدور على حساب القضية السورية، وهذا الموضوع مرفوض رفضاً باتاً من أي مسئول في أي مكان في العالم بما فيها تركيا" (القدرة، 2013م، الصفحات 79-80).

ومن الملاحظ أن أنقرة من وجهة نظر النظام شكّلت خطراً على الأمن القومي السوري بتبنيها المعارضة السورية، وإمدادها بالأموال والسلاح والتدريبات العسكرية، وإقامة مؤتمراتها التي تعارض النظام على أراضيها، وهو ما جعل المسؤولين السوريين يرسلون رسائل تهديد إلى أنقرة، بأنها قد تعدت الخطوط الحمراء في تدخلها في سوريا، وأن هذا التدخل يسبب ضرراً للأمن القومي السوري والذي لن تسمح به إطلاقاً سوريا، وقد نتج عن ذلك مقتل عدة أترك على الحدود من قبل قوات النظام السوري، كما أسقطت طائرة تركية على الحدود، وهو ما أرجعته دمشق إلى نتائج التدخل التركي في الأمن القومي السوري.

وبجانب كل ما سبق؛ يُعدّ التدخل الإسرائيلي في الأزمة السورية، أحد أهم التهديدات التي تواجه الأمن القومي السوري، فإسرائيل عادة ما تتدخل في الأزمات والمشاكل للدول المجاورة وحتى البعيدة عنها، وذلك خوفاً من أن نتائج هذه الأزمات يمكن أن تؤثر عليها، وبالتالي قد بدأت تل أبيب بالتدخل منذ بدء الأزمة في سوريا، وقد بينت تقارير إسرائيلية تناولت الأزمة السورية بأن إسرائيل هي المستفيدة الوحيدة من أحداث سوريا، وقد لعبت دوراً رئيساً في تأجيج هذه الأحداث، فاستمرار هذه الأزمة يعني أن دمشق لم تعد تشكل خطراً على إسرائيل كما كانت في السابق، خاصة أن هناك أيادي إسرائيلية تعمل داخل سوريا، وتعمل على تهديد الأمن القومي السوري من كافة الجوانب (مرتضى، 2013م)، وخاصة وأن إسرائيل اكتسبت عمقاً إستراتيجياً في العالم العربي والإسلامي في الآونة الأخيرة بعد اعتراف العديد من الدول العربية بوجودها، وقد كان توطيد العلاقات مع إسرائيل له أهمية إقليمية واسعة (سري الدين، 1997م، صفحة 323).

ينضح للباحث أن دمشق تعدّ أنقرة وتل أبيب من أهم عوامل تأجيج الصراع السوري، وقد تبنت سوريا الادعاءات القائلة بتوثيق إسرائيل علاقاتها مع تركيا، وسوريا هي أكبر عدو لإسرائيل، كما أنها تشاطرها الحدود، إضافة إلى أن الجولان السوري تحتله إسرائيل منذ عام 1967م، وبالتالي فإن إسرائيل أحد عوامل تأجيج الصراع السوري، كما أن أنقرة خسرت علاقاتها مع سوريا، ومن هنا يعدّ النظام السوري هذه المعادلة من أهم أسباب ضرب الأمن القومي السوري.

وبالرغم من أنّ العملية التي شنتها تركيا في "عفرين" والمناطق المجاورة لها، بقصد القضاء على "حزب العمال الكردستاني" من ناحية وتنظيم الدولة وحلفائها من ناحية أخرى، قد جاءت بالتنسيق سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع النظام السوري، إلا أن دمشق وصفت هذه العملية بأنها إحدى الخطوات التي تهدد الأمن القومي السوري، وأنها اعتداء واضح على السيادة السورية، كما طالبت المجتمع الدولي بوقف هذه التدخلات التركية في الداخل السوري، وغم ذلك صرّح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن هذه العملية تمت بالتنسيق مع النظام السوري عبر مذكرة مكتوبة أرسلت مع الوسيط الروسي (الرننيسي، 2014م، صفحة 6).

وقد كانت الحرب الدائرة في عفرين تشكل مشهداً ذا أبعاد استراتيجية يشترك فيها مباشرة وغير مباشرة الجانب الأمريكي الداعم للأكراد، والجماعات المسلحة التي تعمل في شمال سوريا تحت العباءة التركية، والتي تضم آلاف المسلحين الإسلاميين، والجماعات الكردية نفسها التي تتطلع للانتصار على تركيا لتحقيق حلم إقامة كيان لهم، وتركيا التي بادرت بالحرب لفرض معادلة جديدة، وبالتالي كل هذه الأطراف التي شاركت بالحرب ضد النظام السوري عملت على انتهاك مصالح ووحدة وسيادة سوريا، وأشاعت بموجبها الفوضى والاقنتال الداخلي، مما شكّل تهديداً واضحاً وصریحاً للأمن القومي السوري (سعيد ي.، 2018م، الصفحات 16-17).

لقد تلخّصت المواقف السورية فيما يتعلق بالتدخل التركي في سوريا عموماً، وفي عملية عفرين على وجه الخصوص، بأن هذا التدخل يشكل خطراً على الأمن القومي السوري، وهو بمثابة اعتداء على السيادة الوطنية السورية وعلى الأراضي السورية، وقد تطرق الموقف الكردي إلى ضرورة الدفاع عن عفرين ضد الهجمات التركية، التي تعمل على ضرب الأمن القومي لسوريا في الصميم، أما موقف النظام فقد عدّ هذا التدخل بمثابة إضرار بالسيادة الوطنية السورية، كما اتهم أركان النظام التركي بدعم الإرهاب والتنظيمات الإرهابية التي تهدف لتفتيت سوريا وانتهاك أمنها القومي والسيطرة على قرارها (سعيد ي.، 2018م، الصفحات 17-18).

لقد كان التركيز السوري في أغلب الأحيان تجاه التدخلات التركية على العوامل الأمنية أكثر من غيرها، حيث توالى الرسائل السورية الموجهة إلى الجانب التركي منذ بدء الأزمة وحتى السنوات التي تلتها، وقد بدأت دمشق تهدد أنقرة عن طريق ورقة "حزب العمال الكردستاني" الذي تعدّه تركيا حركة إرهابية، وكانت الرسالة السورية الموجهة إلى تركيا على طريقة: ماذا لو استضافت سوريا مؤتمراً لـ "حزب العمال الكردستاني" على أراضيها تحت عنوان حرية الرأي؟ ويتضح من هذه الرسالة أنّ النظام السوري لعب كثيراً بورقة الأكراد، لتذكير الجانب التركي بأهمية التعاون بين

البلدين من النواحي الأمنية، وضرورة عدم تفكير أنقرة المساس بالأمن القومي السوري، الذي ستكون نتائجه غير محمودة العواقب، حيث كانت دمشق ترسل بين الحين والآخر عناصر أكراد هاربين من السلطات التركية إليها، وذلك في أوقات توحى بأن الأمر له علاقة بهذه الرسائل الموجهة من دمشق إلى أنقرة (بكير، 2011م، الصفحات 27-28).

أسهمت التدخلات التركية في الأزمة السورية، وما نتج عنها من زعزعة للأمن القومي السوري في زيادة مساحة الفوضى والحرب الأهلية في سوريا، كما تحولت إلى "دولة فاشلة"، ما مهد لحدوث مخاطر عديدة، وإذا كانت هناك مخاطر على الأمن القومي السوري، هناك مخاطر أيضاً لا تقل عنها خطورة متصلة بالأمن القومي التركي، بسبب التكوين العرقي والديني والمذهبي والثقافي المتقارب بين كل من تركيا وسوريا، وبالتالي سيصبح لدى تركيا ديناميات انقسام وصراع داخلي بكيفية قابلة للتفجير، خاصة في البعدين العرقي والمذهبي، كما أن عدم نجاح "أردوغان" في التوصل إلى تسوية بشأن الأكراد، من شأنه أن يبقي الباب مفتوحاً لحدوث خلل في الجانب الأمني لكلا البلدين، وهو ما تحاول أنقرة تفاديه (محفوظ، 2012م، صفحة 68).

مع تكرار تهديدات أنقرة بالسيطرة على مدينتي عفرين ومنبج السوريتين، وتطهيرهما من "حزب العمال الكردستاني"؛ وجّهت القيادة السورية ممثلة بنائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد إنذاراً شديداً للتهمة إلى تركيا، يحذرهما فيه من أن القوات الجوية السورية جاهزة لتدمير الطائرات التركية حال قيامها بشن الهجوم على المدينتين، وقال: إن قوات الدفاع السورية استعدت قوتها بالكامل واعتبر هذه العملية بمثابة عدوان على الأراضي السورية، وتهديداً للأمن القومي السوري، وهذا لن يحدث أبداً، وهذه التصريحات لا يمكن أن تكون قد اطلقت لولا دعم مؤكّد من روسيا للدفاعات الجوية السورية، للجم التدخل التركي في المناطق الخاضعة للسيطرة السورية، مثل عفرين ومنبج وغيرها (عطوان، القيادة السورية تخرج عن صمتها وتهدد تركيا وأمريكا معاً، 2018م).

والخلاصة أن الاتهامات بأن أنقرة تستهدف الأمن القومي السوري بعد تدخلها في سوريا، يعتبر مؤشراً خطيراً يوضح مدى التدخل العسكري التركي في استباحة الأراضي السورية، كما يتضح من خلال تلك الاتهامات أن هذا التدخل يهدف إلى استباحة سيادة دولة من شأنه أن يهدد أمنها القومي، كما أن التصريحات السورية المتعاقبة تجاه أنقرة، وخاصة في الآونة الأخيرة بأن سوريا قادرة على رد هذا العدوان بأساليب متعدّدة، إنما تسعى دمشق من خلاله إلى تخفيف الضغوطات التي تواجهها داخلياً من ناحية، وإبراز مدى تدخل بعض الدول، وخاصة تركيا في التلاعب بأمنها القومي من ناحية أخرى، وذلك لا يمكن أن تسكت عنه سوريا طويلاً.

كما أنّ أنقرة وغيرها من الدول التي تحيطها الأزمات والمشاكل، وهذا الكلام ينطبق على تركيا بالذات التي تواجه الخطر الكردي وتنظيم داعش والنظام على حدّ سواء، يمكنها مواجهته بالوقوف إلى جانب النظام السوري والعمل سوياً لدرء هذا الخطر الذي يمكنه أن يهدد الأمن السوري والتركي على حد سواء.

الفصل الرابع

سيناريوهات مستقبلية للعلاقات التركية-السورية

يبحث هذا الفصل في سيناريوهات مستقبلية للعلاقة التركية السورية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول سيناريو استمرار العمليات العسكرية التركية في سوريا، وذلك مرتبط باستمرار حزب العمال الكردستاني وغيره من التنظيمات المناوئة لتركيا الاستمرار في التطلع بإقامة دولة لهم على الحدود، مما يشكل خطراً على الأمن القومي التركي، وهذا ما يجعل تركيا مضطرة للقيام بهذه العملية حتى زوال الخطر المحدق بها، أما المبحث الثاني فقد تطرّق إلى سيناريو توقف العمليات العسكرية التركية في سوريا بزوال التهديد، وذلك اذا نجحت تركيا في إزالة الخطر الكردي على حدودها، وبالتالي يصبح من الحكمة سحب أنقرة جيشها من المناطق السورية، وإنهاء عملياتها العسكرية على الحدود، في حين يركز المبحث الثالث على سيناريو عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين، حيث افترض هذا السيناريو عودة علاقات الودّ بين أنقرة ودمشق ما حدا بكل منهما لإعادة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية من جديد كما كانت قبل اشتعال الأزمة السورية، وهو ما سنتطرق إليه الدراسة.

المقدّمة:

يبدو واضحاً أنّ العلاقات التركية السورية محكومة بالعديد من عوامل التقارب والتنافر، كما أنّ العديد من النداءات التي تدعو إلى عودة العلاقات مرة أخرى بين البلدين انطلاقاً من التاريخ والدين والعادات والتقاليد والمصير المشترك.

وأياً كانت الأمور؛ يمكن تحديد اتجاهات مستقبل العلاقة بين البلدين في عدة سيناريوهات، ويمكن تحديد المشهد التركي مستقبلاً في ثلاثة مشاهد فقط وهذا لا يعني أنّ الاحتمالات مقتصرّة عليهم فقط، فمن الممكن أن يتفرع من أحد هذه المشاهد مشاهد أخرى، أو سيناريوهات غير متوقعة، وهذه السيناريوهات هي:

- 1- سيناريو استمرار العمليات العسكرية التركية في سوريا: وذلك على افتراض أنّ الأمن القومي التركي معرض لأخطار جسيمة من حزب العمال الكردستاني من ناحية، وتنظيم الدولة الإسلامية من ناحية، والنظام السوري من ناحية أخرى، وهو ما يضر بأمنها القومي، وهذه التهديدات النابعة من منطقة الشمال السوري كل ذلك يستلزم من أنقرة القيام بعمليات عسكرية واسعة تجاه هذه الأخطار، وبالتالي فإنّ هذا السيناريو يتمثل في قيام الجيش التركي بعمليات عسكرية شاملة للحدّ من الأخطار التي تهدّد أنقرة على حدودها.
- 2- سيناريو توقف العمليات العسكرية التركية في سوريا بزوال التهديد: ويفترض هذا السيناريو أنّ التهديد الكردي لأنقرة قد زال، سواء بهزيمته أو بإقامة مناطق آمنة له على الحدود، مما يضعف من قدرة الأكراد على القيام بتهديد يمس السيادة والأمن القومي التركي، وبالتالي فإنّ هذا السيناريو يتمثل في إزالة الأخطار التي تواجه أنقرة وبالتالي انسحاب الجيش التركي بعدها إلى داخل حدوده.
- 3- سيناريو عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين: وذلك على افتراض أنه قد حصل توافق بين التحالف الدولي ودمشق أو بدأت عمليات الوحد بين كل من دمشق وأنقرة، وأدى ذلك إلى عودة التعاون الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي من جديد، حيث ينبع ذلك المشهد من طيّ صفحة العداة والجفاء التي استمرت قرابة ثماني سنوات.

1.4 سيناريو استمرار العمليات العسكرية

لم تنقطع التهديدات التركية بشن عمليات عسكرية على شمال سوريا لوقف الهجمات التي تشنها عناصر النظام السوري أو تنظيم الدولة أو العناصر الكردية منذ بداية الحراك السوري في آذار/مارس 2011م، ولعل هذا يدل على أن الخيار العسكري لم يغيب عن بال القيادة التركية، ففي لقاء صحفي تحدّث الرئيس "أردوغان" عن المذابح التي ارتكبت في سوريا، قائلاً: "إنّ مثل هذه الأخطاء ستسبّب مشاكل لا يمكن لسوريا ولا للمنطقة تحملها، وإذا تدهورت الأمور إلى مجازر في سوريا سنكون مضطرين إلى القيام بما يجب القيام به." (محفوض، 2012م، الصفحات 61-62)، وهو ما يوحي منذ بداية الأزمة خشية أنقرة من امتداد الأزمة إلى أراضيها وسيادتها، وبالتالي كانت تحاول تجنّب هذا الامتداد من خلال التهديد بالقيام بعمليات عسكرية إذا ما تجاوزت الأزمة الحدود السورية، وهذا ما حصل فعلاً بعدها، وقد اضطرت أنقرة للتدخل في سوريا لإزالة ودرء الخطر القادم إليها.

لقد لوحت تركيا بإمكانية القيام بعملية عسكرية داخل سوريا بعد ظهور الحراك السوري وقد أثار التهديد التركي باستخدام الخيار العسكري الذي بدأ يتزايد مع تفاقم الأزمة، رغم أن تركيا لم تكن تريد أن تبدأ بتنفيذ هذا الخيار منذ البداية، ولكن يمكن استخدامه عندما ينفد صبرها، بعد تشكيل كل من حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة خطراً حقيقياً عليها، ما جعلها تضطر إلى هذا السيناريو، وتعمل على توسيعه، وتركيا تعمل منذ اشتداد التهديد الكردي عليها على توسيع دائرة التدخل العسكري، وظلت تطالب بحقها في المناطق التي سيطرت عليها، وذلك خشية من عودة العناصر الكردية إلى هذه المناطق، وبالتالي عملت تركيا على إبقاء بعض قواعدها العسكرية في مناطق انتشارها في إدلب على النحو الموجود، أو من خلال الانتشار مع القوات الروسية بعد حالة التفاهم معها بشأن التدخل شمال سوريا (سلمي، 2018م، الصفحات 8-9).

لقد تمكّنت تركيا من جذب الروس إلى جانبهم في تدخلهم العسكري شمال سوريا، ويوجد تفاهات عقدت بين كل من الرئيس الروسي والرئيس التركي، وبموجبها أصبح الجيش الروسي يعمل على تأمين دخول وخروج القوات التركية إلى مناطق الشمال السوري، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن تركيا كسبت حليفاً كان قبل فترة قصيرة، أكبر حليف للنظام السوري الذي يعدّ من أعداء أنقرة، ومن هنا فإن تركيا قد تجاوزت بعملية عسكرية أو أكثر للدخول السوري دون خوف، فالاتفاق والتفاهم الروسي التركي سمحا لأنقرة بالتدخل براً وجواً، حيث استطاع الجيش التركي الدخول في (أكثر من مناسبة) إلى مناطق الشمال السوري، فدخل حلب، وعفرين وإدلب وغيرها، وهذا ما جعل أنقرة تطمح في كسب المزيد من الأراضي لتأمين العمق اللازم لها. (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2017م).

وهناك من يرى أن تركيا لا يمكنها التراجع عن التدخل العسكري في سوريا من أجل تحقيق أهدافها القومية في سوريا، فهي تلعب على مختلف التناقضات لتحقيق استراتيجيتها في خلق حزام حدودي موالٍ لها، ويخدم أجندتها سواء بالضغط على الأسد، أو بقطع الطريق على الحلم الكردي في سوريا قبل أن يمتد إلى أكرادها، ورغم أن العملية العسكرية التركية لا زالت مستمرة في أكثر من منطقة ولأكثر من هدف، إلا أنها لم تحقق أهدافها كاملة، ولم تقض على العناصر الكردية التي تهدد أمنها واستقرارها، ويمكن لهذه العملية العسكرية أن تستمر إلى فترات طويلة، ولن تقف أنقرة مكتوفة الأيدي إزاء ما يحدث على حدودها، سواء من جانب الأكراد، أو تنظيم داعش أو العناصر الموالية للنظام السوري. (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2017م)، خاصة في ظل السعي التركي لإعادة بناء قواتها العسكرية، مستغلة بذلك هذه الظروف والأحداث وتوازنات القوى الجديدة التي برزت مع ظهور الأزمة السورية (ملاوي، 2013م).

لم تتوقف العمليات العسكرية التركية في سوريا حتى نهاية عام 2018م وبداية عام 2019م وقد شهدت تقدم أرتالٍ من الدبابات التركية على ظهور شاحنات ضخمة تجاه ريف إدلب، وذلك لإجراء تبادل بين فرقها، وقد اتخذت أنقرة الاشتباكات بين جبهة النصرة وبين الفصائل التابعة لها في سوريا ذريعة للتدخل بشكل أكبر في إدلب تحت ذريعة محاربة التنظيم التابع للقاعدة، كما أرسلت تركيا دبابات ومركبات مدرعة إلى إقليم (خطاي) التركي على حدود سوريا، وهو ما يؤكد أن تركيا ماضية في استخدام العمليات العسكرية مستقبلاً (موقع البيان، 2019م)، وخاصة أن الرئيس قد أحكم قبضته على المؤسسة العسكرية، وجعلها غير تابعة للنظام السياسي، وهو ما يدفعها للعمل بكل قوة داخل سوريا.

يتبين مما سبق، أن تركيا جازفت بصورة كبيرة في دخولها الأراضي السورية دون تحفظ، حتى لو كان حزب العمال يهدد منطقة الحدود، فليس من المعقول قيام دولة بتجاوز حدود دولة أخرى، وانتهاك سيادتها بهذا الشكل، فهل كانت تركيا تضمن ردة الفعل الحكومة السورية ماذا ستكون؟ وهل كان لديها ضمانات عن موقف المجتمع الدولي، أو حتى من السكان السوريين أنفسهم من هذه العمليات؟ وهل كانت أنقرة تعلم الموقف العربي من تهديد سيادة دولة عربية مهما كان الخلاف معها، وخاصة أن تركيا قد اخترقت القانون الدولي بالتعدي على سيادة دولة أخرى.

بينما يرى البعض الآخر أن تركيا لن تسمح بأي حال من الأحوال بانحلال تنظيم الدولة "داعش" قبل زوال نظام الأسد، كما أنها لن تقبل بالتفاني في تبني إستراتيجية تفشل في تقوية عناصر المعارضة السورية من غير تنظيم الدولة، ورغم ذلك عملت أنقرة مع فصائل المعارضة، بما فيها

جماعات صنفتها الولايات المتحدة أنها إرهابية: مثل جبهة النصرة، بينما عارضت في الوقت نفسه أي تدابير تدعم حزب العمال الكردستاني، فمن وجهة نظر أنقرة، أن أي إستراتيجية تؤدي إلى انحلال داعش، من شأنها أن تقوي نفوذ نظام الأسد، في حين أن إضعاف نظام الأسد يمكنه أن يقوي حزب العمال الكردستاني، ووفقاً لذلك تقوم السياسة التركية على محاولة حلّ تنظيم الدولة والنظام السوري على حدّ سواء وإخضاع حزب العمال الكردستاني (البياتي و الجبوري، 2015م، الصفحات 20-21). قبل أن يتغير الهدف في نهاية العام 2018م وبداية العام 2019م نتيجة حدوث عدة متغيرات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، ما جعل تركيا تتغاضى عن هذا المطلب والهدف.

من الواضح أنّ أنقرة تشعر بأنها أقوى عما كانت عليه في السنوات الماضية، بعد أن فشلت المحاولة الانقلابية الأخيرة وهذا قد مكّن الرئيس التركي أردوغان القيام بعمليات تطهير واسعة في مؤسسة الجيش، كانت تعوق مرونة حكومته وتتحكم في حركتها، مثل الملف السوري، كما أنه حظي بتفويض شعبي بعد فشل المحاولة الانقلابية، حيث يرى الأتراك أن الولايات المتحدة متورّطة في هذه المحاولة، ثم الانفتاح والتقارب التركي مع كل من إيران وروسيا، قد فتح آفاقاً أمام اعتناق الإرادة التركية في سوريا من السقف الأمريكي المنخفض، ولعلّ السكوت الروسي تجاه العملية التركية شمال سوريا يشير إلى وجود تنسيق تركي روسي حصل قبل بدء هذه العملية، وهذا التفاهم يدلّ على الإصرار التركي على تنفيذ هذه العملية وإنهائها، بغية القضاء على التهديدات التي تواجه أنقرة على حدودها مع سوريا (أبو إرشيد، 2016م، الصفحات 6-7).

لا يبدو أنّ أنقرة ستسير وفق الرؤية الأمريكية التي تريدها من أنقرة ألا وهي ضبط النفس بالنسبة للعملية العسكرية التي تخوضها شمال سوريا، ويؤكد الرئيس رجب طيب أردوغان بأن تركيا مصممة على الحفاظ على وحدة الشعب السوري وأراضيه، وأنها ستتولى بنفسها ذلك من خلال القيام بعمليات عسكرية تعيد من خلالها سوريا الموحدة إلى حيّز الوجود، أما رئيس الوزراء التركي "بن علي يلدريم" فبيّن أنّ تركيا لن تسمح بقيام "دولة مصطنعة" في شمال سوريا من المقاتلين الأكراد المدعومين من الولايات المتحدة، وخاصة وأن الأكراد يعدّون من أهم حلفاء الولايات المتحدة في مقاتلة داعش، وفي المقابل يعدّ الأكراد ألد أعداء تركيا (أبو إرشيد، 2016م، صفحة 4).

ثمّة من ينظر إلى التواجد التركي في الأراضي السورية، على أنه رغبة تركية جامحة، لتحقيق أهداف إستراتيجية وأمنية تركية، وهناك من يعتبر أنّ رغبة تركيا في التواجد عسكرياً في مناطق الشمال السوري تأتي بهدف إقامة نقاط مراقبة عقب انتهاء كل عملية تقوم بها، وذلك لتفويض

الوجود الكردي الذي يهدف إلى زعزعة أمنها واستقرارها، ففي تشرين أول/أكتوبر 2017م أقام الجيش التركي نقاط مراقبة في منطقة إدلب السورية حتى يمنع التهديدات القادمة إليه من سوريا، وهذه الأعمال تدلّ على تصميم تركيا على نهجها العسكري لمواجهة الأخطار القادمة من سوريا كحزب العمال الكردستاني، وتنظيم داعش وغيره (حموم، 2018م، صفحة 3).

بناءً على ما سبق يمكن القول: إنّ تركيا تعلم أنها ستسيطر على مدن الشمال السوري، وأنها ستبقى في هذه المدن ولن تخرج منها حتى انتهاء أهدافها المتمثلة بالقضاء على الأخطار التي تهدّد أمنها القومي وسيادتها، والقادمة من مدن شمال سوريا الحدودية، ومن غير المعقول بعد سيطرة تركيا على هذه المدن الخروج منها ليعود إليها المسلحون مرة أخرى، وبالتالي تصبح هذه العملية كأنها لم تكن، كما أن وجود نقاط مراقبة، ونقاط للبريد ومستشفيات وغيرها، يدلّ دون شك على أن الجيش التركي لن يترك هذه المناطق قبل انتهاء عملياته، والقضاء على الأخطار التي تواجهه.

مع اشتداد الهجمات التركية على الشمال السوري، وامتدادها للداخل السوري قام الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بلقاء الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، وذلك لإقناع الأخير بالعمليات العسكرية التي تقوم بها أنقرة في الشمال السوري، لوقف الهجمات الكردية وتنظيم داعش على الحدود، كما جرى التفاهم حول محاولة إقناع الولايات المتحدة من روسيا بأهمية التدخل التركي في سوريا، خاصة في مناطق إدلب والرقّة وحلب وغيرها، ويبدو أن أردوغان يحاول تغيير تحالفاته السابقة مع الولايات المتحدة والاستناد إلى تحالف أو تعاون روسي في المسألة السورية، يتيح له التدخل العسكري المنفرد في شمال سوريا دون عوائق من الولايات المتحدة، أو غيرها، كما حاول أردوغان جاهداً إيجاد منفذ للتمدّد أبعد من مثلث ("جرابلس، الباب، إعزاز")، وهي فرصة يمكن أن يستغلها أردوغان لتخطي هذه المناطق، والتوغّل إلى الداخل السوري لتحقيق ما يصبو له، خاصة من ناحية الأكراد (أبو نحل، 2017م، الصفحات 28-29)، لأن هذه القضية من أهم القضايا التي أزعجت الجانب التركي (السرّحان، 2013م، صفحة 228).

لا يمكن التعويل كثيراً على العديد من التصريحات ومن بعض الدول التي تتهم تركيا بالسعي للبقاء في المناطق التي تقوم بالسيطرة عليها من تنظيم داعش أو من حزب العمال الكردستاني، في الوقت نفسه هناك دلائل تدعم هذه الحجة، من خلال تعليم سكان هذه المناطق اللغة التركية وتولي أترك إدارة المستشفيات، وانتشار إشارات السير التركية، وقوات الشرطة المدربة على أيدي أترك، ومكاتب البريد التي بناها الأترك، ومن المعروف عن الجيش التركي أنه يمكث في الأراضي التي

يقوم بدخولها خارج حدوده، لكن الأمر يبدو أشدَّ صعوبة في الوقت الراهن. وإذا أُتيحت لتركيا التوغّل عسكرياً في شمال سوريا، فالفضل في ذلك يعود إلى حصولها على ضوء أخضر روسي، لكن غالب الظن أنه لن تقبل روسيا ولا النظام السوري ولا إيران، على المدى الطويل، بالوجود العسكري التركي هناك، لكن أنقرة تؤكد بأن العملية العسكرية التركية في سوريا انطلقت، أساساً، بدافع التخوّف من النزعة الانفصالية الكردية. إذن، يسعى أردوغان إلى تطبيق أجنحة قومية تركية مناهضة للأكراد في سورية، وليس العمل على تنفيذ مشروع عثماني جديد (تول، 2018م).

يمكن القول: إنّ الفترة المقبلة أعني عام 2019م وما بعده يمكنها أن تشهد استمراراً للتدخل التركي في شمال سوريا، وذلك بغية القضاء على الوجود الكردي، الذي يسعى جاهداً إلى إقامة كيان مستقل يمسّ الوحدة والسيادة التركية، ومن غير المعقول ما تصرّح به بعض زعامات تنظيم حزب العمال الكردستاني من توجيه التهديدات لتركيا بأن سطوتهم ستطال المدن التركية، ومن غير المعقول أيضاً أن يقوم الجيش التركي بالانسحاب من شمال سوريا وترك المجال لهذه العناصر بتنفيذ تهديداتها المستمرة على المناطق التركية.

كما يمكن اعتبار إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أواخر عام (2018م) سحب القوات الأمريكية المتمركزة في سوريا، دافعاً لأنقرة لتكثيف تواجدتها شمال سوريا، بعدما استغلت التصريحات الأمريكية بسحب جيشها، وقد نشرت القوات التركية عشرات الجنود، وأكثر من (50) آلية عسكرية بعضها شاحنات وحاملات جنود عبر معبر الراعي شمال شرقي حلب، وقد اتجهت هذه الأرتال نحو ريف منطقة منبج، حيث ساد الخوف والهلع من إمكانية تنفيذ القوات التركية هجوماً محتملاً على هذه المنطقة بعد خروج القوات الأمريكية منها، كما اتهم البعض من سكان هذه المناطق الولايات المتحدة بعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه سكان المناطق، وذلك بعدما سحبت قواتها، ولم تعترض على دخول الجيش التركي إليها، والذي قد يمتد إلى أعوام، ويصبح احتلالاً تركياً لهذه المناطق (موقع العربية نت، 2018م).

وفي مقابل ما سبق؛ قلّل الرئيس التركي "أردوغان" من ادعاءات تورط تركيا في العملية العسكرية الأخيرة في عفرين، وأظهر في المقابل أن تلك العملية ضرورية لسوريا وتركيا على حدّ سواء، وقد أوضح أن تركيا لم تكن ترغب في البقاء في المدينة، لولا تدخل جيش النظام، وقتاله ضد القوات التركية، وبالتالي ستحتاج تركيا إلى بذل المزيد من الجهد، إذا كانت تريد تحقيق نتيجة ناجحة (محمد ا.، 2018م)، لكنها تدرك في المقابل أنّ مثل هذه المواجهات سيزيد من العبء الملقى عليها، لذا فإنها تحاول تقليل الخسائر إن أمكنها ذلك (جارنم، 1995م، الصفحات 22-23).

لقد أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "أورك" المالية للحكومة التركية أن (81%) من الأتراك يؤيدون حملةً عسكريةً تركيةً في سوريا، وتشير التقديرات أن عملية عسكرية واسعة وناجحة في شمال سوريا يمكنها أن تؤمن للرئيس أردوغان الفوز في أول انتخابات مقبلة له ولحزبه، ويبدو أن الرأي العام التركي متمرس بقوة وراء العمليات العسكرية التركية في سوريا، وذلك بسبب الوسائل الإعلامية التي تؤكد أهمية هذه العمليات، لتحقيق أمن تركيا وسلامة وحدتها الجغرافية، كما اعتقل الجيش التركي أكثر من (300) شخص لاستخدامهم الإعلام للتنديد بتحركات تركيا الخارجية، وذلك بتهم توفير "دعاية سياسية" لجماعات إرهابية (خليل م.، 2018م).

بناءً على ما سبق يتضح للباحث، احتمالية حدوث هذا السيناريو، (بقاء الجيش التركي في المناطق التي سيطر عليها) ولن تتركها تركيا بسهولة فهي لا تأمن قيام حزب العمال الكردستاني بالعودة لتهديدات أنقرة مرة أخرى، أو المطالبة بدولة للأكراد، كما أن هذا السيناريو سوف يستمر خاصة مع التنسيق والتقارب التركي الروسي الإيراني، والذي مكن أنقرة من القيام بعملياتها العسكرية لوقف التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني ضد تركيا، فتركيا لن تضيع الفرصة التي سنحت لها لتعيد علاقاتها الدافئة مع روسيا، وهو ما مكنها من التعاون البارز مع روسيا فيما يتعلق بالأزمة السورية.

كما أن هذا السيناريو هو الأكثر بروزاً على الساحة التركية، خاصة وأن الرئيس أردوغان قد أجم المؤسسة العسكرية، وبعض القيادات التي كانت تعارض التدخل العسكري التركي في سوريا، وبالتالي بقيت الفرصة سائحة لأردوغان للقيام بعمليات عسكرية تتخطى داخل السورية، لتتضي على الخطر الكردي من ناحية، وتنظيم الدولة من ناحية أخرى.

2.4 سيناريو توقّف العمليات العسكرية التركية في سوريا بزوال التهديد

مع تعاظم الإمكانيات العسكرية للعديد من العناصر المناهضة لأنقرة، مثل قوات حماية الشعب الكردية، وحزب العمال الكردستاني وغيرهما، والتي تهدف إلى إقامة دولة كردية، ومع تواجد العديد من القوى الفاعلة على الحدود التركية السورية، والتي تدعم القوى الكردية، وبالتالي فإن دوافع الضرورة حتمت على صناع القرار التركي بالبقاء في المناطق الحدودية بهدف إفشال المخططات التي تهدد الأمن القومي التركي، وبالتالي فإن أنقرة مصممة على مواصلة حربها ضد حزب العمال الكردستاني شمال سوريا، وهو ما جعل العديد من المسؤولين الأتراك يكرّرون في خطاباتهم، عزمهم على استمرار العمليات حتى تحرير هذه المناطق من العناصر الكردية (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018م، صفحة 7).

وبذلك يكون سيناريو توقف العمليات العسكرية قد تلاشى بصورة ما أو بأخرى مع زيادة نبرة التهديدات التركية، إضافة إلى تعهد الرئيس التركي بتطهير هذه المنطقة مع اندفاع القوات العسكرية التركية التي أرسلتها أنقرة إلى شمال سوريا كل ذلك يشير إلى أن الوجود التركي لن يتوقف في منطقة الشمال السوري، إن المناطق الحدودية بين البلدين تعطي أنقرة الضوء الأخضر للتدخل في الساحة السورية، وذلك لما يمكن أن يعود عليها من أخطار قادمة من المناطق السورية، والتي يمكنها أن تضر بالمصالح التركية من ناحية، وبالأمن القومي التركي من ناحية أخرى، وهو ما يعطي انطباعاً بعد التلويح بتوقف هذه العمليات دون تحقيق الأهداف التركية المتمثلة في القضاء على الطموحات الكردية بتكوين دولة لهم، ومن ثم القضاء على تنظيم داعش والتنظيمات الأخرى المناوئة لتركيا، والتي تتحىّن الفرص للتدخل في الشأن التركي وتهديد أمنها القومي (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018م، الصفحات 7-8).

في أواخر عام (2018م)، أعلن مجلس الأمن القومي التركي أنّ التهديدات العديدة التي زادت خطورتها على الحدود بين البلدين، أعت أنقرة الحق في تواصل جهودها وعملياتها العسكرية ضد العناصر الإرهابية، التي تهدّد الأمن القومي التركي، وحزب العمال الكردستاني هو العدو المشترك لتركيا، والدول المجاورة (العراق وسوريا) كما أضاف مجلس الأمن القومي التركي أنه على جميع الأطراف في سوريا العمل على تطبيق خارطة طريق متفق عليها بين الأطراف جميعها، وذلك لإيجاد حل للأزمة السورية برعاية أممية ودولية (سبوتنيك نيوز، 2018م).

يمكن أن ندلّل على صعوبة الانسحاب التركي من المناطق التي تسيطر عليها شمال سوريا، خاصة مع زيادة شدة الخطر الكردي القادم من هذه المناطق، ومن خلال التصريحات العديدة التي تسبق الحملة العسكرية المتوقعة على منطقة عين العرب السورية، والتي تسكنها غالبية كردية، وقد زادت التصريحات التركية في الفترة الأخيرة، بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي حيال الوجود الكردي في هذه المناطق، والمدعوم من واشنطن، ثم أعقب تلك التصريحات التركية تجهيزات عسكرية لأي حملة محتملة في هذه المناطق، وهو الأمر الذي فتح باب التكهّنات أن تركيا أمام عملية عسكرية جديدة شرق منطقة الفرات، وهذه العملية حسب العديد من المراقبين هي في طور الإعداد والتجهيز، وسط تحشيد رأي عام محلي ودولي للبدء في التنفيذ، وهذه العملية هي حلقة في سلسلة من العمليات العسكرية التركية التي جاءت رداً على التهديدات التي وصلتها من حزب العمال الكردستاني وغيره من التنظيمات التي تتحصّن على الحدود التركية السورية (عمر، 2018م).

مع تزايد الضغط الأمريكي الكردي وغيره على أنقرة، فإن الأخيرة تسعى إلى زيادة حدة الهجمات العسكرية لتفتيت التحالف بين الولايات المتحدة والعناصر الكردية، وهو ما يمكن أن يكون سبباً في إطالة مدة الهجمات التركية شمال سوريا، وهذه المخاطر يمكن تحديدها في الآتي: (إبراهيم، 2018م):

- 1- وجود نقاط مراقبة أمريكية على الحدود التركية السورية، وهي تشكل خطراً واضحاً على الأمن القومي التركي، حيث تقف هذه النقاط حجر عثرة أمام التدخل التركي الواسع في سوريا، ما يعني بقاء الخطر الكردي، والذي بدوره سيطيّل الوجود التركي شمال سوريا.
- 2- التقارب التركي الروسي الذي أخذ يزداد بعد استعادة النظام السوري عافيته، الأمر الذي سيجعل التنسيق بين البلدين أكثر وجوداً، وبالتالي بقاء القوات العسكرية التركية هناك.
- 3- الفائدة التي يمكن أن تجنيها روسيا من وراء استمرار الصراع "التركي السعودي الإيراني القطري" على زعامة العالم الإسلامي في المنطقة، ومشروع الهلال الشيعي ونتائج هذه التحالفات في سبيل تنفيذ أيّ من المشروعين، ما قد يطيل الوجود التركي في المنطقة.

وهناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها رصد التوقعات بأن تركيا لن تقوم بسحب قواتها وإنهاء عملياتها في سوريا، وخاصة بعدما أكد وزير الخارجية السوري فيصل المقداد في يناير 2019م أن حكومة بلاده قامت بتفعيل علاقاتها واتصالاتها مع الأكراد، في ضوء التدخل التركي على الحدود مع سوريا، حيث بيّن أنه قد جاء الوقت الذي يتم فيه فتح قنوات اتصال بين الدولة وبين هذه الفصائل، ويعد هذا الحزب من أكثر الأحزاب المعارضة لأنقرة، والذي يعدّ السبب المباشر لبقاء القوات التركية على الحدود السورية، كون هذا الحزب يعمل على إقامة كيان مستقل على الحدود، وهذا ما يهدّد الأمن القومي التركي، خاصة بعد إعلان عضو المكتب الإعلامي للحزب "كاوة شيخ موس" بقوله: "سنردّ بقوة على هذه العملية من خلال التصعيد في الداخل التركي، حيث قلّلت العمليات بسبب ظروف الشتاء، وسيكون لنا رد بشكل آخر على تركيا وجاء هذا الإعلان رداً على تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي أعلن فيه عن عملية عسكرية شرق الفرات". (سبوتنيك نيوز، 2018م).

تحاول أنقرة الاستفادة من كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا في تحقيق أهدافها في سوريا، والتمثلة في القضاء على حزب العمال الكردستاني الذي هدّد أنقرة، وبانتت تركيا رغماً عنها أو بإرادتها، طرفاً مباشراً في صراع شديد التعقيد ومتعدّد الأطراف في سوريا، وقد حققت في أحيان عديدة مكاسب كبيرة لوجود عسكري تركي في عمق الأراضي السورية، وبالتالي مع هذا النجاح الذي

حققته أنقرة في الوصول إلى خطوات بارزة من أجل إزالة التهديد الكردي المباشر لأمنها القومي، لذا من الصعوبة بمكان التراجع خاصة في الوقت الحالي عن ذلك، وإنهاء عملياتها العسكرية في سوريا، وحزب العمال الكردستاني لم يفقد قوته وتحالفاته حتى تعطي أنقرة الضوء الأخضر لإنهاء عملياتها العسكرية، على الرغم من تصريح وزير الخارجية التركي الأسبق "يشار ياكيش" أن انخراط تركيا في الأزمة السورية إلى الحد الذي جعلها جزءا من التطورات على الأرض، يشكل خطأً إستراتيجياً، وأن على تركيا أن تلتزم بعدم التدخل في شؤون الدول المجاورة ومحاولة إسقاط أنظمة الحكم فيها (عبد الرازق، 2018م).

كما أن إصرار تركيا على أنّ عملية غصن الزيتون في كانون الثاني/يناير 2018م، لن تكون الأخيرة في سبيل تقويض القوة الكردية في الشمال السوري، ويوحى هذا بلا شك أن أنقرة ماضية في القضاء على تهديد حزب العمال الكردستاني لأمنها القومي، حيث أعلنت أنقرة في أكثر من مناسبة استعدادها الكامل وانتظارها ساعة الصفر لتنفيذ عملية في مناطق شرق الفرات، بل وقصفت طائراتها هذه المناطق مرتين، لكن أجل إطلاقها بسبب التواجد الأمريكي في هذه المناطق ما يجعل هناك عقبات في التنفيذ، مع رفض الإدارة الأمريكية هذه العملية إلا بالتنسيق مسبق معها، ومن هذه العقبات أيضاً وجود آلاف المسلّحين المدربين الأكراد على أيدي القوات الأمريكية مما يجعل هناك شبه جيش نظامي يواجه تركيا، إضافة إلى اتساع جغرافي للمنطقة ما يجعل من الصعوبة السيطرة التامة عليها، والتحرك داخلها بحرية، وبالتالي فإن هذه العملية لن تستهدف السيطرة الكاملة على المنطقة كما حصل في كلتا العمليتين السابقتين، ولتحقيق الغاية التركية في تقويض إنشاء الأكراد لكيان مستقل لهم (الحاج، 2019م).

مما سبق ذكره، يتبين أن تركيا لن تراهن على أمنها القومي بالانسحاب، وترك المجال لعناصر حزب العمال الكردستاني يهدد أمنها وسيادتها، وفي أحوال قليل يمكن لأنقرة الانسحاب إلى حدودها، وعدم التدخل العسكري في الشمال السوري، عندما تضمن أن الحزب الكردي لن يشكل تهديداً عليها، من خلال تطبيق فكرة المنطقة الآمنة التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورحبت بها تركيا، والتي إذا نُفذت كما تريد أنقرة، سيعني ذلك تأمين حماية الحدود التركية بشكل كامل، وإبعاد العناصر الكردية ومن والها عن حدودها مسافة أكثر من ميل، وقد يشمل ذلك استقدام قوات دولية لحفظ النظام والأمن في هذه المناطق، لكن تلك الخطوات مرهونة بالتفاهات السياسية التي تحاول أنقرة من خلالها تقريب وجهات النظر مع كل من روسيا والولايات المتحدة، ولم تقدّم الولايات المتحدة بعد صورتها الكاملة عن هذه المناطق الآمنة، وتحاول روسيا إحباط هذه

الفكرة وتقديم بدائل عنها، مثل: إعادة العمل باتفاق أضنة المبرم بين كل من الحكومتين التركية والسورية (الحاج، 2019م).

من الممكن تخفيف حدة القلق الذي تعيشه تركيا من إمكانية قيام دولة كردية مناوئة لها في الشمال السوري عند إقامة المنطقة العازلة في المستقبل القريب وبالتالي فإن هناك عدة احتمالات ستكون أمام أنقرة، إزاء عملياتها العسكرية شمال سوريا، فهي إما ستواصل عملياتها إذا فشلت فكرة المنطقة الآمنة، أو يمكن أن توقف عملياتها إذا ما أنشئت، وبالتالي فإن أنقرة ستكون أمام ثلاثة احتمالات بالنسبة لهذه المنطقة، وهي:

1- **احتمال إقامة المنطقة الآمنة:** ويفرض هذا الاحتمال أن تقوم تركيا بتوقف عملياتها وسحب قواتها شرق الفرات، ومن ثم إنشاء منطقة آمنة لوقف التهديد الكردي لها، وذلك سواء تقاهمت مع روسيا أو الولايات المتحدة أم لا، سيقوم هذا الاحتمال على ثبات الموقف التركي من إقامة المنطقة الآمنة، والعمل على خفض المطالب الكردية بدولة مستقلة لهم على الحدود مع تركيا، ويعزّز هذا الاحتمال فرضية ترجيح الولايات المتحدة وروسيا مصالحهم مع تركيا على مصالحهم مع الأكراد وغيرهم، أما سلبية هذا الاحتمال فيتمثل في الخسائر البشرية والاقتصادية التي يمكنها أن تلحق بتركيا جراء تنفيذ هذا الاحتمال.

2- **احتمال فشل إقامة المنطقة الآمنة:** ويعزّز هذا الاحتمال ملاحظة، وجود تباطؤ تركي في تنفيذه على الرغم من التصريحات العديدة التي أطلقها المسؤولون الأتراك، إلا أن هذا الاحتمال تقف أمام تنفيذه تحديات كبيرة، منها خشية تركيا التورط في صراع مفتوح مع أكراد سوريا وامتداداتهم، والانعكاسات السلبية على الداخل التركي، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، بالإضافة إلى وجود تردد أمريكي في الانسحاب من سوريا، عقدها إقرار الكونغرس الأمريكي قانوناً يمنع الانسحاب المفاجئ للقوات الأمريكية في سوريا، والتباين التركي الأمريكي حول طبيعة العرض الأمريكي للمنطقة الآمنة وهدفه الذي قد يشكل عائقاً أمام تركيا.

3- **احتمال النجاح الجزئي في إقامة المنطقة:** ويفرض هذا الاحتمال نجاح تركيا في التوافق مع الولايات المتحدة وروسيا بإقامة منطقة آمنة في سوريا، خشية من التهديدات الكردية المتواصلة التي تهدد سيادتها وأمنها القومي، وإقامة هذه المنطقة يكون بالتوافق مع هذه القوى مع تدخل عسكري محدود لأنقرة في الشمال السوري، ورغم ذلك يجب أن يكون هناك تصور أمريكي لهذه المنطقة الآمنة (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2019م، الصفحات 6-8).

إن التصميم التركي على إقامة منطقة آمنة، هو الحل الوحيد لعودة الجيش التركي إلى حدوده، ووقف هجماته على المناطق السورية التي يتحصّن بها الأكراد المناوئون لأنقرة، وقد جدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أكثر من مرّة عزمه على إقامة هذه المنطقة سواء رفضها حلفاء تركيا أو وافقوا عليها، خاصة بعد نيّة الولايات المتحدة الانسحاب من سوريا، وبقاء هذه المناطق فارغة أمنياً، ما يجعل هناك فرص كبيرة لحزب العمال الكردستاني بالتدخل، وتهديد الحدود مع تركيا مرة أخرى، وقد بيّن أردوغان أن هذه المناطق الآمنة هي الخطوة الأولى لعودة مئات الآلاف من السوريين المتواجدين على الأراضي التركية، وخاصة بعد تحرير عدّة مدن شمال سوريا مثل عفرين وجرابلس وإدلب، ما جعل أكثر من (311) ألف سوري يعودون إليها مرة أخرى، ما اعتبره أردوغان بمثابة مناطق آمنة تضاف إلى المناطق المزمع إقامتها (الجزيرة نت، 2019م).

3.4 سيناريو عودة العلاقات الطبيعيّة بين البلدين

كان لعوامل التغيير التي طالت الأزمة السورية مؤخرًا، ومنها: صعوبة سقوط نظام بشار الأسد، وتصريحات المسؤولين السوريين والأتراك في أكثر من مناسبة بضرورة إعادة العلاقات بين البلدين، واستمرار عمليات الجيش التركي العسكرية للقضاء على العناصر المناوئة لها على الحدود، كلّ تلك العوامل وغيرها قد أجبرت أنقرة على المناداة بضرورة عودة العلاقات مرة أخرى مع دمشق، كما أن العديد من الأوساط الحاكمة والمتقنين ورجال العلم في تركيا عمومًا، وحزب العدالة والتنمية خصوصًا قد بدؤوا المناداة بضرورة تحسين العلاقات تدريجيًا مع دمشق، خاصة في ظلّ التدخّلات الدولية في الأزمة السورية، والتي عملت على إيقاع أنقرة في هذه الأزمة، وبالتالي شهد التأثير التركي في الملف السوري مؤخرًا، تراجعًا كبيرًا بسبب ضلوع واشنطن في محاولة خلق فيدراليّة كردية في شمال سوريا على الحدود مع تركيا، لذلك عقدت تركيا تفاهات مع روسيا وأفشلت قيام كيان كردي على حدودها. (أبو نحل، 2017م، صفحة 28).

يمكن أن يتبادر إلى الذهن الحل الذي طرحه الرئيس السوري بشار الأسد، والذي يستند إلى مبادرة الحوار الوطني بين جميع الأطراف، وفي حال توصل السوريين إلى الجلوس عبر طاولة المفاوضات والحوار الوطني، بمساعدة وضغط الدول الكبرى "الولايات المتحدة وروسيا"، وقد يتم التوصل من خلال هذه المفاوضات إلى حل سلمي يخدم جميع الأطراف (قيس، 2015م، صفحة 194).

أخذ الرئيس أردوغان في الفترة الأخيرة يبحث عن مخرج يعيد من خلاله العلاقات بين البلدين من جديد، بعد سنوات من القطيعة والجفاء، وهذا ما يوضح حقيقة لجنة المصالحة التي بادر بها عضو مجلس الشعب التركي سركان طويل، والتي تهدف إلى رأب الصدع بين البلدين والعودة إلى

العلاقات الطبيعية بينهما من جديد، حيث يوضح "طويل" أن الهدف التركي الآن هو الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والمساعدة في إنهاء الاشتباكات الدائرة في سوريا، وأردف قائلاً: إنّ هناك اتصالات دائرة بين عدة مسئولين من البلدين للعمل على إحياء العلاقات مرة أخرى، خاصة وأن ما حدث خلال السنوات الماضية يجعل طريق العودة صعباً، ولكن مع الوقت ستعود الثقة بين البلدين كي يواجهها الإرهاب معاً، خاصة مع إعادة تفعيل لجنة المصالحة (سبوتنيك نيوز، 2018م).

يتبين مما سبق، أن العديد من الآراء داخل كل من تركيا وسوريا ترى أن العودة إلى العلاقات الطبيعية التي سادت بين البلدين قبل الأزمة السورية، هي الفرصة التي يجب أن يستغلها الجميع، فالتاريخ المشترك والعادات والتقاليد والمصير المشترك كل ذلك يجب أن يحكم العلاقة بينهما، وهذا ما نادى به العديد من الساسة والمتقنين في كلا البلدين.

كما قام مولود جاويش أوغلو، وزير الخارجية التركي، في منتصف كانون أول/ديسمبر عام 2018م، بحضور "منتدى الدوحة" وصرح من خلاله أنه: "إذا فاز الرئيس السوري بشار الأسد في انتخابات ديمقراطية تحت إشراف أممي، وذات مصداقية، فإننا قد نتعامل معه"، وأضاف: "لا بد أن تكون هناك عملية ديمقراطية شفافة، وفي نهاية المطاف الشعب السوري هو من سيقرّر من يحكم بلاده بعد الانتخابات"، وقد انقسمت الآراء حول هذا التصريح المدروس من وزير الخارجية التركي الذي تعمد قوله من الدوحة، بعدما أعلن الرئيس الأسد أن قطر تحاول إعادة العلاقات مع بلاده من خلال اتصالات تجريها مع المسئولين السوريين، خاصة بعدما أعادت علاقاتها مع حزب الله من ناحية ومع طهران من ناحية أخرى (عطوان، 2018م).

لقد أرجع البعض هذا التصريح التركي إلى تصادم المصالح التركية مع المصالح الأمريكية، وهذا من شأنه أن يلفظ الأجواء التركية السورية، ويعيدها إلى نصابها من جديد، ومنهم من أرجع هذا التصريح إلى مناورة تركية تهدف لتحديد السلطات السورية في الأزمة التركية مع الولايات المتحدة، فكلما بدأت أزمة تركية تلوح في الأفق بدأت تسريبات تركية تؤكد الاستعداد للتقارب مع دمشق، وما إن تزول الأزمة حتى يعود العداء التركي للنظام السوري من جديد، وبالتالي لا يمكن ترجيح أحد الرأيين، لكن يمكن القول: إنّ هناك حالة من التقارب المشوب بالحذر بين البلدين قد حدث مؤخراً برعاية روسية، بعدما تراجع الموقف التركي وتزايد قوة النظام السوري، وضعفت المعارضة المسلحة، وهو ما يؤكد إمكانية التقارب الجدي بين البلدين في الآونة المقبلة (عطوان، 2018م).

كما جاء في تصريح نائب وزير الخارجية السوري "فيصل المقداد" الذي حدّد فيه مصير العلاقات التركية السورية لو خسر أردوغان الانتخابات، وقد تحدّث المقداد عن أواصر المحبة والودّ والأخوة

التي تربط الشعبين التركي والسوري، وأنه يمكن دون قيود عودة العلاقات بين البلدين على أحسن حال، لولا المغامرات غير المحسوبة التي قام بها الرئيس أردوغان، والتي كان يحلم من خلالها بتكوين إمبراطورية للإخوان المسلمين دون أن يحسب للعلاقات الأخوية أي حساب، كما استبعد المقداد أن يتم في عهد أردوغان أي فرصة لعودة العلاقات التي دُمّرت، لكنه في الوقت ذاته اعتبر الشعبين التركي والسوري أخوة لا تربطهما سوى المودة والمحبة والجوار، قبل أن يقوم أردوغان بدعم الحركات الانفصالية التي دُمّرت سوريا (موقع مراسلون، 2018م).

وصدر تقرير أيضاً عن مجلة "فورين بوليسي"، يؤكد أن قادة حزب العدالة والتنمية التركي لا يزالون يبعثون برسائل للحكومة السورية، خاصة وأن ملف اللاجئين وهجمات الأكراد والحملة العسكرية الروسية في سوريا تدفع أنقرة إلى ضرورة التعامل مع نظام الأسد، وقد أشارت المجلة إلى زيارة دمشق التي قام بها عدة ضباط متقاعدین أتراك، والتقوا بمسؤولين سوريين بينهم رئيس فرع المخابرات العامة محمد ديب زيتون، ورئيس مكتب الأمن الوطني علي مملوك، ووزير الخارجية وليد المعلم، ونائبه فيصل المقداد، ومساعد الأمين العام لحزب البعث السوري عبد الله الأحمر، ركزت تلك اللقاءات على التمهيد إلى عودة العلاقات بين البلدين من خلال استئناف العلاقات الدبلوماسية والتعاون السياسي، كما أن لقاء الضباط الأتراك مع مملوك مكّنهم من التواصل مباشرة مع رأس السلطة في سوريا، إذ "كان مملوك يستأذن للانتقال إلى غرفة مجاورة من أجل التحدث إلى الأسد مباشرة"، كما أكد موقع "ديبكا" أن مجموعة من الاستخبارات التركية قد زارت دمشق للتباحث مع رئيس الأمن الوطني اللواء علي مملوك حول قضايا تتعلق بتأمين الحدود بين البلدين، كما عقدت اجتماعات سرية أخرى في إقليم "هاتاي"، وأشار التقرير إلى أن الاتصالات التركية مع النظام تجري ضمن عملية التقارب مع روسيا وتهدف إلى تحييد عوامل التوتر بين موسكو وأنقرة (زين العابدين، 2017م).

لم يكن الملف السوري بمعزل عن الحملات الانتخابية التي سبقت فوز أردوغان وحزبه، بل استحوذ هذا الملف على مساحة كبيرة من التوجهات السياسية للمرشحين، وأبدى بعضهم استعداداً لحلّ المسألة السورية وإعادة العلاقات بين أنقرة ودمشق، حيث عبّر مرشح أكبر أحزاب المعارضة "حزب الشعب الجمهوري" "محرّم إينجة" أنه سيعمل على حلّ المشكلة السورية خلال فترة قصيرة جداً من خلال الأمم المتحدة ومن ثم إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وسيعيد العلاقات مع دمشق إلى سابق عهدها، معتبراً أن ما أنفقتة تركيا على اللاجئين كان كفيلاً ببناء آلاف وحدات السكن للشباب، كما تعهّدت رئيسة الحزب الجيد "ميرال أكشينار" والمرشحة للرئاسة عن نيتها إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم بعد فوزها في الانتخابات، وموضوع إعادة اللاجئين إلى بلادهم خلق

نوعاً من الهلع والخوف في صفوفهم، وكانوا يخشون من فوز أي مرشح بخلاف العدالة والتنمية التي استقبلتهم، ووفرت لهم كل سبل الراحة والإقامة (عبد الرزاق، 2018م).

يمكن أن يحدث سيناريو عودة العلاقات التركية السورية، خاصة في ظل ما تشهده السياسة الخارجية التركية من تغيير في الأهداف، وتركها شعارات إسقاط النظام السوري، والنظر إلى مصالحها الحيويّة في سوريا، عبر التقارب مع حلفاء دمشق المتمثلين في موسكو وطهران، إضافة إلى تغيير النظرة من دول الإقليم إلى سوريا، ومحاولة كسر عزلتها من خلال زيارة الرئيس السوداني عمر البشير دمشق قبل أيام، ثم عودة السفارتين الإماراتية والبحرينية للعمل في دمشق، والسعي إلى عودة سوريا إلى لجامعة الدول العربية والتصريحات التركية بإمكانية فتح سفارة أنقرة في دمشق، كلها مؤشرات إيجابية على عودة العلاقات بين البلدين وإنهاء ثماني سنوات من الخلاف والقطيعة (حسونة، 2018م).

لقد كشف العديد من الساسة الأتراك مع تطوّر الأزمة السورية، واستمرار العمليات العسكرية بين البلدين؛ عن وجود اتصالات أمنية مع النظام السوري، وذلك من أجل التباحث حول الخطر الذي يشكّله حزب العمال الكردستاني على الأمن القومي السوري والتركي على حدّ سواء، حيث أوضح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن تركيا لديها سياسة خارجية على أدنى مستوى مع النظام السوري، لكن أجهزة الاستخبارات غير ملزمة بالتصرف وفق أوامر وتصرفات الزعماء، كما قال: إنّ السياسة الخارجية التركية تجاه دمشق قائمة على أساس وحدة الأراضي السورية وسيادتها، وقد رجح العديد من المحللين الأتراك هذه الاتصالات بأنها اضطرارية لحماية الأمن القومي التركي وحفاظاً على اللاجئين السوريين، وسعيًا لإقامة مناطق عازلة، ويرى هؤلاء المحللون أنّ المباحثات الأمنية مع النظام السوري لا تعني بأي حال عودة العلاقات النظام السوري مرة أخرى لطبيعتها، خاصة بأن العديد من القيادات التركية قد صرّحت بصعوبة عودة العلاقات التركية مع سوريا مرة أخرى، طالما بقي الرئيس بشار الأسد في السلطة (البيك، 2019م).

كما اعترفت أنقرة لأول مرة على لسان وزير خارجيتها "مولود تشاويش أوغلو" أنها أجرت اتصالات غير مباشرة مع حكومة دمشق، وذلك منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011م، حيث يقول أوغلو: "أجرينا اتصالات غير مباشرة مع النظام السوري عن طريق روسيا وإيران، حيث تصل هذه الرسائل إلى دمشق كلما كنا بحاجة إلى ذلك"، كما بين أوغلو بأن الموقف التركي لا يزال ثابتاً حول ضرورة الحل السياسي في سوريا، دون بقاء الرئيس بشار الأسد في منصبه، كون هذا البقاء هو نقطة الخلاف بين البلدين، كما أكد أوغلو بشأن المنطقة الآمنة في سوريا أن أنقرة مصممة على إقامة هذه المنطقة

بمفردها دون مساعدة أحد، وهو ما يمكنه أن يعود بالفائدة على دمشق وأنقرة في آن واحد، خاصة وأن هذه المنطقة من شأنها أن تقلل من التهديدات الكردية لكلا البلدين (سكاي نيوز عربية، 2019م).

يتبين مما سبق، أن سيناريو عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين غير وارد أو مطروح على الطاولة حتى نهاية عام 2018م، وهو أقل السيناريوهات المطروحة من حيث احتمالات الحدوث، خاصة وأن تركيا لن تستطع في الوقت الحالي وقف عملياتها العسكرية في مناطق الشمال السوري، لقد وجدت ضالتها في السيطرة على العديد من المدن والمناطق التي كانت تخضع للسيطرة الكردية وتوجد داخل حدودها، وهو ما أعطى أنقرة فرصة لن تتكرر لها مرة أخرى، في ظل الضعف الذي يستشري بالجمهورية السورية.

كما أن التفاهم والتنسيق الذي حصل بين كل من روسيا وتركيا، قد أعطى فرصة لتركيا للدخول إلى الأراضي السورية بأريحية ودون معارضة، وهو ما لم يمكن أن يتوفر لتركيا قبل تلك الفترة، ولهذا لا يمكن لتركيا التخلي عن عملياتها العسكرية والتوجه إلى تطبيع العلاقات مرة أخرى مع دمشق، لكن في الوقت القادم يمكن أن تعود العلاقات بين البلدين تدريجياً.

يتبين مما سبق ومن خلال عرض السيناريوهات، أن سيناريو استمرار العمليات العسكرية التركية في الأراضي السورية هو السيناريو المرشح للاستمرارية ولفترة ليست قصيرة، خاصة وأن التهديد الكردي المتمثل بحزب العمال الكردستاني مستمر، ويعمل على تهديد الأمن القومي التركي من خلال عملياته المشبوهة على الحدود مع تركيا، كما أن أنقرة لا يمكنها السكوت على هذه التهديدات أو على الطموح الكردي بإقامة كيان كردي في هذه المناطق، مما يعمل على تهديد وحدة وسيادة تركيا، وهو الأمر الذي ترفضه أنقرة جملة وتفصيلاً.

كما أن هناك تهديدات أخرى تمثلت في النظام السوري من ناحية وتنظيم الدولة، وبعض العناصر الأخرى من ناحية أخرى، والتي تمثل تهديداً لأنقرة على الحدود، وهو ما لا يمكن لتركيا أن تصمت عليه، كما أن النجاحات التي حققتها أنقرة من خلال دخولها عددًا من المناطق الحدودية، وتخفيف حدة الأخطار التي ستواجهها في المستقبل، وهذا يجعل من الصعب عليها ترك هذه المناطق والتراجع عنها دخولها، وهو ما يعطي انطباعاً باستمرار سيناريو العمليات العسكرية التركية داخل الأراضي السورية.

4.4 الخاتمة والتوصيات

1.4.4. الخاتمة:

تناولت الدراسة التدخل التركي في سوريا، وأثره على الأمن القومي السوري (2011-2018م)، كان لزيادة وتيرة الأحداث في سوريا، الدور الكبير في التحول التركي التدريجي في سياساتها تجاه سوريا، من إقامة علاقات استراتيجية استمرت سنوات عديدة، وشملت جميع المجالات، ثم لتقلب وتتحول إلى مرحلة التدخل العسكري.

وكان للمشكلة الكردية وما رافقها من مشاكل أخرى كتنظيم الدولة الإسلامية وغيرها، السبب المهم لخشية كل من دمشق وأنقرة من تهديد أمنها القومي بفعل هذه الأحداث، وهو ما أعطى أنقرة الضوء الأخضر للعب دور أساسي في هذه الأزمة، من خلال قيامها بالعديد من العمليات العسكرية التي باتت تهدد الأمن القومي السوري، كونها قد تمت داخل الأراضي السورية، ومن خلالها سيطرت القوات التركية على مدن عديدة شمال سوريا.

كما كانت الفترة التي سبقت الأزمة السورية حافلة بازدهار العلاقات بين البلدين، حتى وصلت إلى أعلى مستوى لم يسبق لها مثيل، خاصة مع وجود عوامل مشتركة بين البلدين كالمشكلة الكردية، والحدود بين البلدين، والإرث التاريخي، وعلاقات الجوار الإقليمي وغيرها، ما جعل هناك ثقة كبيرة وصلت إلى ذروتها بتوقيع اتفاقيات إستراتيجية بين كل من دمشق وأنقرة، وذلك إلى أن بدأت الأزمة السورية التي شكّلت تحولاً جذرياً في هذه العلاقة، فقط توترت العلاقات بين البلدين على المستويات كافة، بقيت حتى لحظة كتابة هذه الرسالة.

مع تطوّر الأزمة السورية، وامتداد تأثيرها على الأمن القومي التركي، بدأت أنقرة بمرحلة التهديد وتدرج حتى وصل إلى مرحلة التدخل العسكري داخل الأراضي السورية، وهو ما تمثّل في عدة عمليات عسكرية قامت تركيا من خلالها بمحاولة القضاء على حزب العمال الكردستاني، والذي يشكل أحد التهديدات التي تواجهها أنقرة، ثم امتدّ التدخل ليشمل تنظيم الدولة "داعش" وغيرها من التنظيمات الأخرى، نعم إنّ هذا التدخل قد أثار كثيراً على السيادة السوريّة، والذي يتناقض مع القوانين والأعراف الدولية كافة والتي تجرّم استباحة سيادة أيّ دولة من دولة أخرى.

هدفت أنقرة من خلال تدخلها إلى تحقيق عدة أهداف، منها ما هو معلن كالقضاء على الوجود الكردي، الذي بات يشكل أكبر خطر عليها، من خلال محاولات حزب العمال الكردستاني وباقي

الفصائل الكردية العمل بكلّ جهد وقوة لإقامة كيان كردي، يمكن أن يشكل خطراً على أنقرة، كما أنّ أحد أهدافها المعلنة القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، والذي بات أيضاً يشكل خطراً كبيراً على المناطق الحدودية بين كلٍّ من تركيا وسوريا، وبالتالي يمكنه أن يشكل خطراً عليها، خاصة إذا ما تعاون مع النظام السوري لتنفيذ هجمات على أنقرة، أو تعمل على تهديد مصالحها الحيوية في سوريا أو داخل تركيا.

أما الأهداف غير المعلنة فإن تركيا تسعى من خلال عملياتها العسكرية في تركيا للعب دور مؤثر في سوريا، خاصة مع وجود قوى عديدة فاعلة ومؤثرة، كروسيا وحزب الله والولايات المتحدة وإيران وغيرها، ما قد يجعل تركيا بعيدة عن هذا الدور، ولكنها استبقت الأحداث في بادئها أن أحداث سوريا تشكل خطراً عليها، مما جعلها تتعامل مع الأزمة السورية كأنها داخل تركيا ذاتها، أما الهدف الآخر فيتمثل في رغبة أنقرة في العودة للعب دور أساسي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل تغيير أقطاب النظام الدولي، والذي يستدعي منها إعادة صياغة دورها الإقليمي من جديد، كما أنّ من أهداف تركيا الاندماج في الاتحاد الأوروبي من خلال لعبها هذا الدور، وذلك بتكوين عوامل ضاغطة تستطيع من خلالها الولوج إلى أوروبا عن طريق الأزمة السورية.

رغم تراجع العلاقات بين تركيا وسوريا، مع إعداد هذه الدراسة، بسبب العمليات العسكرية التي قام بها الجيش التركي داخل الأراضي السورية، والتي اعتبرها السوريون مساساً بالسيادة الوطنية، وبمثابة تهديد مباشر للأمن القومي السوري، فإن بوادر مستقبل العلاقة بين البلدين لا تشير إلى عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين، خاصة في ظل التراشق الإعلامي وفي ظل التصريحات بين مسؤولي البلدين، وذلك لا يعطي مؤشراً إيجابياً إلى عودة العلاقات الطبيعية بينهما في الوقت الراهن، كما أنّ استمرار التهديدات الكرديّة، وتنظيم داعش على الحدود التركية السورية ينذر بعودة العمليات العسكرية التركية داخل سوريا مرة أخرى، وهو من شأنه أن يهدّد عودة العلاقة بينهما من جديد، خاصة وأن سوريا تعدّ ذلك تهديداً لسيادتها وأمنها القومي، ومن حقها الرد عليه في أي وقت.

لم يقفز الموقف التركي من الأزمة السورية إلى التدخل العسكري كوسيلة وحيدة للتعامل مع الأزمة، بل بدأ الموقف التركي من الأزمة بمطالبة النظام السوري بالإصلاحات، ونتيجة رفض النظام السوري التدخل التركي بدأت مرحلة التهديد والوعيد من قبل المسؤولين الأتراك إلى نظرائهم السوريين بالاستجابة أو تصعيد الأزمة بين البلدين، ثم تطوّرت هذه الأزمة، وزاد الأمر تعقيداً قيام النظام السوري بالتقارب مع القوى المعادية لأنقرة، مثل الحركات الكردية وتنظيم داعش وغيرها، وذلك نتيجة للسلوك التركي المعادي لها، وهذا ما جعل تركيا تصل إلى استخدام الورقة العسكرية.

كما بدا واضحاً أنّ المؤسسة العسكرية التركية لم تعد تلعب دوراً محورياً في توجيه السياسة التركية الخارجية كما كان سابقاً، إضافة إلى أنّ الانقلاب الفاشل عام 2016م كان نهاية لحقبة طويلة من الزمن، كانت المؤسسة العسكرية تتحكم في توجيه السياسة الخارجية التركية، حتى استطاع أردوغان تقليم أظفارها والحدّ من سلطتها وسطوتها. وليس بخافٍ أنّ أردوغان قد تمكّن من تطويع المؤسسة العسكرية، والتي كانت ترفض الدخول العسكري المباشر في سوريا، ما جعله يقوم بإبعاد العناصر الفاسدة في الدولة، كما عمل على تطهير الجيش من العناصر الراضية للتدخل في سوريا، ما منحه فرصة التدخل العسكري في سوريا عن طريق حملاته ضد جرابلس ومن ثم عفرين ودرع الفرات وغيرها.

وبات من الملاحظ أنّ ظهور حزب العمال الكردستاني وتنظيماته المختلفة على الساحة السورية والتركية، وخاصة منطقة الشمال السوري بجانب تنظيم الدولة ومشاركته في الأحداث قد أربك الحسابات التركيّة، وجعلها تتعجل في ضربها مواقع هذه التنظيمات، حتى لو كانت داخل الأراضي السورية، وتم اعتبار ذلك انتهاكاً لسيادة دولة مستقلة.

لقد بدا للباحث استمرار حدوث سيناريو العمليات العسكرية يمكن أن يتغلّب على السيناريوهات الأخرى، نتيجة التهديدات المستمرة لتركيا، والتي باتت في الآونة الأخيرة تشكل خطورة كبيرة عليها، وهو ما جعل هذه العمليات في تصاعد مستمر بالتوازي مع زيادة حدّة التهديد القادم من الأراضي السورية عليها.

2.4.4. التوصيات:

- 1- يوصي الباحث أن يكون الإرث التاريخي والحضاري والثقافي والعلاقات التي امتدت بين البلدين سنوات طويلة هي الدافع لكل من تركيا وسوريا لعودة العلاقات بينهما من جديد، خاصة في ظل التوتر الذي تشهده هذه العلاقات.
- 2- يجب على تركيا أن تراجع حساباتها قبل الاندفاع الذي قامت به، وذلك من خلال التعامل مع الخطر القادم من سوريا بحذر، وفي نفس الوقت لا تتهاون مع هذه الأخطار.
- 3- من المهم جداً أن تقوم تركيا بوقف العنف الدائر في سوريا منذ سنوات عديدة، ولكن دون أن تستغله في سبيل تحقيق أجندات ورؤى تتطلع إليها، لكن المطلوب منها أن تقوم بدور نشط وفاعل دون العمل على استخدامه كورقة ضغط ثم تماطل في إنهائه.
- 4- يتوجب على تركيا تطوير علاقاتها مع الدول العربية اقتصادياً وثقافياً وفي شتى المجالات، ما يعمل على تكوين روابط قوية يمكنها أن تقف في وجه كل خلاف.

- 5- يمكن أن تتوسط بعض الأطراف العربية أو الدولية بين البلدين وتحول عوامل الاختلاف بينهما إلى عوامل اتفاق، وإعادة العلاقات إلى طبيعتها من جديد.
- 6- من الأهمية بمكان أن تتدخل الدول العربية بصورة أكبر لرأب الصدع التركي السوري من ناحية، ووقف التهديدات التي تشكل خطراً على الأمن القومي التركي من خلال إيجاد حلول للمشكلة الكردية من ناحية أخرى.
- 7- يجب على تركيا أن تعمل على تفعيل وتعميق علاقاتها في المنطقة العربية اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وهو ما سيعطيها قبولاً أكبر لدى الشعوب العربية، والتي تنظر إلى تركيا على أنها قطب اقتصادي كبير.
- 8- تستطيع تركيا وسوريا ان تحولا عوامل الخلاف إلى نقاط التقاء من خلال التنسيق فيما بينهما لمواجهة خطر حزب العمال الكردستاني وكذلك تنظيم الدولة، وبالتالي يمكن للعلاقات السابقة أن تعود من جديد.
- 9- إن السياسة التي اتبعتها تركيا بداية الألفية الثالثة، وهي سياسة "تصفير المشكلات"، يجب أن تظل هي السياسة القائمة، والعمل قدر الإمكان على عدم تحويلها إلى النقيض، لأن هذه السياسة هي التي أكسبت تركيا تعاطف الشعوب العربية قبل حكامها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1- الكتب:

- إبراش، إبراهيم. (2012م). **المجتمع العربي قضايا معاصرة**. غزة: جامعة الأزهر.
- أبو غزالة، عهد. (2005م). **تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار**. دمشق: جمعية العلوم الاجتماعية والاقتصادية السورية.
- أوزباي، عمر وباسلي، حسين. (1992م). **رجب طيب أردوغان: قصة زعيم**. بيروت: طارق عبد الجليل.
- أوغلو، أحمد داود. (2011م). **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** (ترجمة: محمد علي تلجي، وطارق عبدالجليل) الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- بكير، علي حسن. (2009م). **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- بلقزيز، عبد الإله. (2012م). **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل**، المجلد 1. بيروت: منتدى المعارف.
- تغيان، شريف. (2012م). **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي**. دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- جارنم، ديفيد. (1995م). **مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم**. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية.
- حسين، زكريا. (2001م). **مذكرات في الأمن القومي**. الاسكندرية: جامعة الإسكندرية.
- حميد، محمد طالب. (2016م). **السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن القومي العربي**. عمّان: دار المنهل ناشرون.
- الزبن، سمير أحمد. (2001م). **النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله**. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- سري الدين، عابدة العلي. (1997م). **دول المثلث بين فكي كماشة التركية الإسرائيلية**، المجلد 1. بيروت: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.
- سيل، باتريك. (2011م). **الأسد: الصراع على سوريا**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- شتراوس، غاليا ليند. (د. ت). **مذكرة رقم (104). دراسة في العلاقات التركية - الإسرائيلية**. المجلد 1، (ترجمة: يوسف غنيم)، جامعة تل أبيب. تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي.

الضميري، عماد. (2002م). تركيا والشرق الأوسط. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.
عبد الحميد، صلاح. (2012م). رجب طيب أردوغان: مؤسس تركيا الحديثة. القاهرة: مكتبة
جزيرة الورد.

العزاوي، رحيم يونس. (2008م). مقدمة في منهج البحث العلمي. عمان: دار وائل للنشر.
العطية، سمير. (2011م). العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. الدوحة: المركز
العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

العقاد، صلاح. (1998م). المشرق العربي المعاصر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
فاضل، نادية وفضلي، عباس. (د.ت). العلاقات التركية الإسرائيلية: آفاق التقارب ونقاط الخلاف.
بغداد: مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد.

المجنوب، طارق. (1999م). المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، المجلد 1.
الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
محسن محمد صالح (المحرر) (2010م). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009م. بيروت:
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

محفوظ، عقيل سعيد. (2009م). تركيا وسوريا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، المجلد 1.
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد، محمد عبدالقادر. (1999م). استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل. أبو ظبي: مركز
الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

النعيمي، أحمد نوري. (1995م). العلاقات العربية - التركية: حوار مستقبلي. بيروت: مركز
دراسات الوحدة العربية.

نور الدين، محمد. (1997م). تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، المجلد 1.
بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.

2- الدوريات:

أبو نحل، أسامة محمد. (2017م). انعكاسات التدخل العسكري الروسي على الموقف التركي من
الأزمة السورية. مجلة كلية العودة الجامعية، غزة: كلية العودة الجامعية، العدد (1).
بهنان، حنا عزو. (2011م). العلاقات التركية الروسية 1997-2009م. مجلة التربية والعلم،
المجلد 18، العدد 50.

البياتي، عارف محمد والجبوري، إبراهيم أحمد. (كانون الثاني/يناير 2015م). الدور التركي في
الأزمة التركية. مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (4).

بيبرس، سامية. (شتاء، 2012م). سوريا وتركيا بين التحالف والعداء. **مجلة شؤون عربية**.
تشاندار، جنكيز. (صيف، 2012م). السياسة التركية "صفر مشاكل مع الجوار" ولا جوار من دون
مشاكل. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 24، عدد 93.

الجبوري، محمد علي. (كانون الثاني/يناير 2014م). المعضلة المائية بين تركيا ودول الجوار
الجغرافي العربي. **مجلة المستقبل العربي**، عدد 419.

حشود، نور الدين. (كانون الثاني/يناير 2017م). جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة
لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري. **مجلة دفاتر السياسة
والقانون**.

حميدان، عدنان عباس والجراد، خلف مطر. (2006م). الأمن المائي العربي ومسألة المياه في
الوطن العربي: دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها
في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي. **مجلة جامعة دمشق للعلوم
الاقتصادية والقانونية**، المجلد 22.

خلف، عارف محمد. (2010م). الدور التركي الإقليمي. **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، المجلد 2،
العدد 5.

دليلي، خورشيد. (تشرين الثاني/نوفمبر، 2012م). تركيا وخيار الحرب ضد سوريا. **مجلة الوحدة
الإسلامية**.

دليلي، خورشيد. (تموز/يوليو، 2012م). التصعيد التركي ضد سوريا الي أين؟ **مجلة الوحدة
الإسلامية**.

دليلي، خورشيد. (كانون الثاني/يناير 2012م). الأزمة السورية وآفاق التصعيد التركي. **مجلة
الوحدة الإسلامية**.

رضا، صبا صالح. (2014م). العلاقات السياسية السورية التركية 1918-1946م. **مجلة الأستاذ،
المجلد 1، العدد 210**.

سرور، عبد الناصر محمد. (كانون الثاني/يناير 2008م). التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة
المائية خلال عقد التسعينات. **مجلة الجامعة الإسلامية - سلسلة الدراسات الإنسانية**، العدد 1.

سعيد، إبراهيم أحمد. (2015م). تحديات الأمن المائي العربي. **مجلة جامعة دمشق**، العدد (31).

صايل السرحان (2013م). أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية - العربية 2002-
2011م. **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، العدد (2).

عبد الحليم، إيمان أحمد. (2012م). المعضلة الكردية: الخيارات المحتملة لتركيا لمواجهة الأزمة
السورية. **مجلة السياسة الدولية**.

عبد العزيز، هشام (حزيران/يونيو 2001م). العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية.

العبيدي، أميرة إسماعيل. (2010م). إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا. مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 44.

مراد، خليل علي. (تموز/يونيو، 2005م). الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984م. مجلة دراسات إقليمية، عدد 3.

مرعي، منى فائق ووادي، عبد العليم. (2017م). العلاقات الروسية - التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط، دراسة في التأثير والتأثر. مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 3.

ملاوي، عصام. (2013م). تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة. الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية. الخرطوم: كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (خريف 2012م). تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة الخارجية. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 23، العدد 92.

نوفل ميشال (د.ت). النزاع التركي الروسي: سوريا التناقض الرئيسي. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 27، العدد 106.

3- الرسائل العلمية:

أبو داير، رائد مصباح. (2012م). استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل من 2000-2011م (رسالة دكتوراه غير منشورة). طرابلس: جامعة الجنان.

أبو مصطفى، سهام فتحي. (2015م). الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013م (رسالة ماجستير غير منشورة). غزة: جامعة الأزهر.

أبو مطلق، رائد محمد. (2011م). العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010م (رسالة ماجستير غير منشورة). غزة: جامعة الأزهر.

الأسطل، عبد الكريم أحمد. (2014م). السياسة الخارجية للقوى الإقليمية تجاه الثورة السورية: تركيا وإيران دراسة مقارنة 2011-2014م (رسالة ماجستير غير منشورة). غزة: أكاديمية الإدارة والساسة.

بو علي، صوفيا وطوالبية، وفاء. (2016م). الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة 2010-2015م (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية). الجزائر: جامعة العربي التبسي.

بوزناد، حليلة. (2016م). تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: أكراد سوريا نموذجاً (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة العربي التبسي.

التولي، محمد. (2011م). السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008م (رسالة ماجستير غير منشورة). غزة: جامعة الأزهر.

دني، إيمان. (2017م). البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023م (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجزائر: جامعة محمد خيضر.

رابحي لخضر. (2015م). التدخل الدولي بين الشرعية والدولية ومفهوم سيادة الدولة (الإصدار أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجزائر 2015م: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

رحاطة، أحمد سليمان. (2014م). الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات (رسالة ماجستير غير منشورة). عمان: جامعة الشرق الأوسط.

الرحماني، أسامة زيد. (2013م). دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003-2010م) (رسالة ماجستير منشورة). عمان: جامعة الشرق الأوسط.

سعيد، ضو ورحيل، امبارك. (2017م). المسألة الكردية في ظل الربيع العربي: أكراد سوريا دراسة حالة 2011-2016م (رسالة ماجستير غير منشورة). عمان: جامعة الشرق الأوسط.

سليمان، رائد حاج. (2014م). أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2000-2011م (أطروحة دكتوراه غير منشورة). دمشق: جامعة حلب.

سمية بوزيد. (2016م). التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان (الإصدار رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

العدوان، طابيل يوسف. (2013م). الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). عمان: جامعة الشرق الأوسط.

الغول، يسري عبداللطيف. (2011م). أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية (رسالة ماجستير غير منشورة). غزة: جامعة الأزهر.

القدرة، محمد خليل. (2013م). تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012م (رسالة ماجستير غير منشورة). غزة: جامعة الأزهر.

قيس، تمام. (2015م). العلاقات السورية التركية: الواقع واحتمالات المستقبل (رسالة ماجستير غير منشورة)، دمشق: جامعة دمشق.

اللاوي، حليلة عبد. (2017م). أثر الحروب اللاتماثلية على الاستقرار الأمني في الشرق الأوسط (داعش نموذجاً) (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة.
والي، خيرة. (2017م). تطور القضية الكردية وأثرها على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط 2003-2016م (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة الجلفة.

4- مواقع الانترنت:

إبراهيم، شفان. (15 كانون الأول/ديسمبر 2018م). العملية العسكرية التركية الثالثة صراع الغاز والوجود، موقع رودرو. انظر الرابط التالي: <http://www.rudaw.net/arabic/opinion/151220181>
أبو إرشيد، أسامة. (2016م). التدخل العسكري التركي في سوريا: حصاد الفشل الأمريكي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/bqLqk>
إدريس لكريني. (3 تموز/يوليو، 2006م). التدخل في الممارسات الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير. مجلة الحوار المتمدن.
أمجد عرار. (11 شباط/فبراير، 2019م). تدخلات تركيا.. انتهاك السيادة الوطنية ومخالفة القانون الدولي. تم الاسترداد من البيان الإماراتية: <https://www.albayan.ae/one-world/overseas/2019-02-11-1.3484450>
بكير، علي حسن. (2011م). محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية. الدوحة: للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/wFoIp>
بكير، علي حسن. (2012م). محددات الموقف التركي إزاء خيار التدخل في سوريا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/gNS49>
بن فرج، التجاني دلال. (2018م). الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط في عهد رجب الطيب أردوغان. بغداد: مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. انظر الرابط التالي: <https://rawabetcenter.com/archives/78172>
البيك، زاهر. (15 شباط/فبراير 2019م). اتصالات أمنية بين تركيا وسوريا.. هل تكون مقدمة لعلاقات سياسية؟ الدوحة: الجزيرة نت. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/ziCC2>
تول، غونول. (2018م). مطالعة دورية لخبراء حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومسائل الأمن، الدوحة: مركز كارنيغي للشرق الأوسط. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/7RnIu>
جريدة الحياة الجديدة. (21 كانون الأول/ديسمبر 2016م). مزيد من التقارب بين روسيا وتركيا بعد اغتيال السفير في أنقرة. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/a1NdP>

الجزيرة نت. (23 شباط/فبراير 2019م). تركيا مصممة على منطقة آمنة شمال سوريا وتحذر من فراغ بعد الانسحاب الأميركي. الدوحة: الجزيرة نت. انظر الرابط التالي:

<http://cutt.us/RBYiV>

الحاج، سعيد. (17 شباط/فبراير 2019م). الحرب الاستباقية: استراتيجية تركيا الجديدة في "مكافحة الإرهاب"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. انظر الرابط التالي:

<http://cutt.us/HbHW1>

الحاج، سعيد. (2016م). محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/2oGGH>

الحاج، سميح. (2016م). التقارب التركي - الروسي والملف السوري. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/Cfaju>

حاجو، بنكي. (29 آب/أغسطس 2018م). الأمن القومي السوري وتركيا. موقع إيلاف الإخباري. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/KUUCs>

حسونة، حسام حاتم. (30 كانون الأول/ديسمبر 2018م). العلاقات التركية السورية.. الى أين؟ غزة: موقع دنيا الطن. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/77NJI>

حموم، فريدة. (أذار/مارس 2018م). التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/WBFoJ>

خليل، محمد عبدالقادر. (6 فبراير، 2018م). التحرك التركي حيال عفرين.. مسارات وارتدادات، اسطنبول: مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد". انظر الرابط التالي:

<http://cutt.us/jMOHC>

دليلي، خورشيد. (19 كانون الأول/ديسمبر 2011م). الأزمات السورية والسيناريوهات التركية. الجزيرة نت. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/3rUDd>

رأي اليوم. (9 شباط/فبراير 2016م). لماذا أغلقت تركيا حدودها في وجه تدفق اللاجئين السوريين بعد تقدم قوات النظام في ريف حلب؟ لندن: رأي اليوم. انظر الرابط التالي:

<http://cutt.us/i3PDp>

الرننيسي، محمود سمير. (2014م). التحالف ضد تنظيم الدولة: معطيات وشروط تركيا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/cYC3A>

الرننيسي، محمود سمير. (2015م). خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية والدولية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/RmAmf>

زين العابدين، بشر. (4 كانون الثاني/يناير 2017م). تحولات الموقف التركي وتأثيره على الثورة السورية. شبكة شام. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/Woecg>

السبائيلة، عامر. (7 نيسان/أبريل 2017م). قراءة هادئة في الضربة الأمريكية على سوريا. لندن:
رأي اليوم. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/HJaFQ>

سبوتتك نيوز. (11 أيلول/سبتمبر 2018م). أردوغان: إذا لم يتحرك المجتمع الدولي بشأن إدلب
فسيدفع العالم بأكمله الثمن. عربي سبوتتك. انظر الرابط التالي:
<http://cutt.us/WnVj4>

سبوتتك نيوز. (23 كانون الثاني/يناير 2018م). البرلمان التركي يشكل لجنة لتصحيح العلاقات
مع سورية. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/sPKDs>

سبوتتك نيوز. (27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018م). تركيا تعلن مواصلة عملياتها في سوريا
والعراق. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/IKSoH>

سبوتتك نيوز. (9 كانون الثاني/يناير 2018م). سوريا تعلن إجراء اتصالات مع الجماعات الكردية
بشأن التدخل التركي. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/fHIY>

ستيفان، إف ونادر، عالييرضا. (2013م). العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً.
كاليفورنيا: مجلس الاستخبارات الوطني، مؤسسة راند. انظر الرابط التالي:
<http://cutt.us/02a3p>

سعيد، عبد الرحيم. (2017م). خيارات الأكراد في سوريا وسط التجاذبات الإقليمية والدولية.
الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/7pBxj>

سعيد، ياسمين. (2018م). العملية العسكرية التركية في عفرين فرص وتحديات. غزة: مركز
رؤية للدراسات والأبحاث.

سكاي نيوز عربية. (31 تشرين الأول/أكتوبر 2018م). أطماع تركيا في شمال سوريا.. من
الأرض إلى اللغة وحتى العملة. سكاي نيوز عربية. انظر الرابط التالي:
<http://cutt.us/AGUPk>

سلمي، جلال. (2017م). السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017م. القاهرة: المركز
الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. انظر الرابط التالي:
<https://democraticac.de/?p=47298>

سلمي، جلال. (2018م). الوجود التركي في إدلب.. إلى أين؟ مركز جسور للدراسات. انظر
الرابط التالي: <http://cutt.us/yTCRG>

شبارو، أسرار. (16 تموز/يوليو 2016م). أسباب بارزة لفشل الانقلاب العسكري في تركيا.
بيروت: صحيفة النهار اللبنانية. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/9Sy0B>

الشربجي، نور ومنصور، علا. (2017م). الدور التركي في الأزمة السورية. اسطنبول: مركز
دمشق للأبحاث والدراسات "مداد". انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/q4HyO>

شلش، ليندا. (2019م). حزب العمال الكردستاني وتأثيره في العلاقات التركية السورية. إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/zYz3U>

صاري، غادي. (أيلول/سبتمبر 2016م). الإدارة الذاتية الكردية في سوريا بين الطموح والبقاء. نشات هاوس. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/L44i0>

عبد الرزاق، سعيد. (27 كانون الأول/ديسمبر 2018م). العالم في 2019م: تركيا تدخل العام الجديد في ظل "أزمات شائكة". جريدة الشرق الأوسط. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/sLZti>

عبد الرزاق، سعيد. (24 أيار/مايو 2018م). مصادر تركية لـ (الشرق الأوسط): لا نعتد بتصريحات دمشق عن عودة العلاقات. صحيفة الشرق الأوسط. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/qLX23>

عطوان، عبد الباري. (16 كانون الأول/ديسمبر 2018م). وزير الخارجية التركي يفجر مفاجأة من الدوحة: مستعدون للتعاون مع الأسد إذا فاز في انتخابات ديمقراطية. لندن: رأي اليوم. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/VsDxh>

عطوان، عبد الباري. (18 كانون الثاني/يناير 2018م). القيادة السورية تخرج عن صمتها وتهدد تركيا وأمريكا معا. لندن: رأي اليوم. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/W8A1J>

عقلان، خالد. (2017م). الجذور التاريخية للقضية الكردية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/H8bJa>

العكلة، وسام الدين. (10 شباط/فبراير، 2017م). التدخل العسكري التركي في سوريا ما بين القانون والسياسة والمتطلبات الإنسانية. انظر الرابط التالي: <http://www.turkpress.co/node/30872>

عمر، جابر. (1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018م). الحملة التركية شرقي الفرات: تمهيد لتدخل لن يكون وشيكاً. العربي الجديد. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/utKWT>

العناني، مؤيد مظفر. (15 تموز/يوليو 2016م). هل تعيّر الموقف التركي من نظام بشار الأسد؟ اسطنبول: موقع ترك بوست. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/3wH1y>

غول، محمد زاهد. (2015م). الموقف التركي من تنظيم الدولة "داعش". اسطنبول: موقع ترك برس. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/6Ni5O>

قدروة، عماد يونس. (2015م). روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/BwPkQ>

محارب، معاذ. (2017م). تغيرات الخريطة السورية من العهد العثماني حتى اليوم. اسطنبول: مركز إدراك للدراسات والاستشارات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/DhViT>

محفوظ، عقيل سعيد. (2011م). **العلاقات السورية التركية التحولات والرهانات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/9T391>

محفوظ، عقيل سعيد. (2012م). **سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي؟** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/VmOe5>

محفوظ، عقيل سعيد. (حزيران/يونيو 2012م). **الحدث السوري: مقارنة تفكيكية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/T1a32>

محمد، أسامة. (25 شباط/فبراير 2018م). **التدخل التركي في سوريا يغير خريطة التحالفات**. لندن: رأي اليوم. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/QGgBB>

مرتضى، إحسان. (تموز/يوليو 2013م). **الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية**. بيروت: موقع الجيش اللبناني. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/hm9Nc>

المرشد، مي سامي. (2017م). **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016م**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/QkzBf>

المركز الإعلامي لدعم ثوار حمص. (17 آب/أغسطس 2011م). **خيارات الثورة السورية في مرحلة الحسم**. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/Lgshq>

مركز الجزيرة للدراسات. (2016م). **تقدير موقف: تشريح الفشل: بنية الانقلاب التركي ودينامياته وتداعياته**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/Cb1LR>

مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. (2017م). **ادلب والأمن القومي التركي**. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/gEeP2>

المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية. (2013م). **العلاقات التركية السورية: البعد التاريخي والرؤية المستقبلية 1923-2013م**. دمشق: المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/dYpkv>

مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية. (2012م). **ملف مركز الشرق العربي: تطور الأحداث بين تركيا وسوريا**. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/ABMZo>

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2016م). **دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/yyVke>

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. (15 شباط/فبراير 2019م). هل تنجح تركيا في إقامة منطقة

آمنة شرق الفرات؟ إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. انظر الرابط التالي:

<http://cutt.us/i74gH>

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. (2018م). تقدير موقف: التدخل العسكري التركي شمال

سوريا دوافع الضرورة أم الاستراتيجية. اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/zr0lm>

مركز برق للدراسات المستقبلية. (2016م). التدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب

والأهداف والتحديات. إسطنبول: مركز برق للدراسات المستقبلية. انظر الرابط التالي:

<http://cutt.us/d4Nih>

مركز جسور. (2016م). تقدير موقف: التقارب التركي- الروسي إلى أين؟ غازي عنتاب: مركز

جسور. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/eAg10>

مركز حرمون للدراسات المعاصرة. (2017م). محددات العلاقات الروسية- التركية وآفاقها.

اسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/UneMj>

مركز دراسات الشرق الأوسط. (2016م). أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على

العلاقات العربية - التركية ودور تركيا الإقليمي. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

انظر الرابط التالي: www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/12.pdf

موقع البيان. (13 كانون الثاني/يناير 2019م). إسرائيل تستهدف مواقع سورية.. ودمشق

تتصدى: تركيا تعزز قواتها على الحدود مع سوريا. أبو ظبي: موقع البيان. انظر الرابط

التالي: <http://cutt.us/QR4UA>

موقع العربية نت. (23 كانون الأول/ديسمبر 2018م). في تصعيد جديد.. عشرات الآليات التركية

تدخل ريف منبج. الرياض: موقع العربية نت. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/ZJqm3>

موقع العين الإخبارية. (2018م). تركيا والنزاع السوري: 5 محطات من "التدخل". موقع العين الإخبارية.

انظر الرابط التالي: <https://al-ain.com/article/turkey-syrian-conflict-afrin-kurds>

موقع فرانس 24. (20 كانون الثاني/يناير، 2018م). سوريا: الجيش التركي يؤكد بدء عملية

"غصن الزيتون" في عفرين وروسيا تدعو إلى ضبط النفس. باريس: موقع فرانس 24.

انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/GbXJJ>

موقع مراسلون. (23 أيار/مايو 2018م). تصريح سوري رسمي حول العلاقات السورية التركية

في حال خسارة أردوغان. موقع مراسلون. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/iKpHj>

ميرغني، عثمان. (27 تشرين أول/أكتوبر 2016م). الدور التركي المزدوج في سوريا والعراق،

صحيفة الشرق الأوسط. انظر الرابط التالي: <http://cutt.us/KWpSj>

- Kesle, A. (2005). **Dimensions of Foreign Policy Change in Turkey: A comparative Analysis of AKP Government and DSP-MGP-ANAP Coalition** (Master Thesis ed.). Istanbul: Sabanci University.
- Komili, H. (1997). **Turkish Foreign Policy and the West**. Ankara.
- Lesch, D. (2006). **The New Lion of Damascus: Bashar Al-Asad and Modern Syria**. USA ,New Haven: Yale University Press.
- Malka, H. Jon Alterman J. **Arab Reform and Foreign Aid: lessons from Morocco**. Washington D.C: Center for Strategic and International Studies.
- Park, B. (2005). **Turkey's Policy Towards Northern Iraq Problems and Prospects**. London: The International Institute for Strategic Studies.

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار:
ب.....	شكر و عرفان
ج.....	الملخص:
د.....	Abstract

1..... الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1.....	1.1 مقدمة
2.....	2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
3.....	3.1 أهمية الدراسة
3.....	4.1 أهداف الدراسة
4.....	5.1 منهج الدراسة
5.....	6.1 حدود الدراسة
5.....	7.1 الدراسات السابقة

14..... الفصل الثاني: تطوّر العلاقات التركيبية السورية للفترة 1946-2011م (تأصيل تاريخي)

15.....	1.2 محددات ومتغيّرات العلاقات التركيبية السورية
15.....	1.1.2. العاملان الديني والتاريخي:
16.....	2.1.2. العامل الجغرافي والديموغرافي:
18.....	3.1.2. الحراك العربي السوري:
19.....	4.1.2. الدور الإيراني:
20.....	5.1.2. العلاقات التركيبية - الإسرائيلية:
22.....	6.1.2. الدور الإقليمي التركي في ضوء واقع النظام الإقليمي العربي:
23.....	7.1.2. العلاقات الأمريكية - التركية:
25.....	8.1.2. العلاقات التركية - الروسية:
26.....	9.1.2. التغيّرات في النظام الدولي:

27	2.2 تطوّر العلاقات التركيّة السوريّة من 1946-1998م
28	1.2.2.1. مشكلة لواء الإسكندرونة:
30	2.2.2.2. مسألة المياه:
32	1.2.2.2. مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير "GAP":
32	2.2.2.2. مشروع أنابيب السّلام:
33	3.2.2.3. المشكلة الكردية:
36	3.2 تطوّر العلاقات التركية السورية 1998-2011م
36	1.3.2. العلاقات السياسيّة والدبلوماسيّة التركية السورية 1998-2011م:
38	2.3.2. العلاقات الاجتماعية التركية السوريّة 1998-2011م:
39	3.3.2. العلاقات الاقتصادية التركية - السورية 1998-2011م:
41	4.3.2. العلاقات العسكرية والأمنيّة التركية السورية 1998-2011م:

44..... الفصل الثالث: صيغ التّدخل التركي في سوريا 2011-2018م

48	2.3 أهداف ودوافع التّدخل التركي في سوريا
48	1.1.3.1. أهداف ودوافع محلّيّة:
48	1.1.3.1.3. إزالة المخاطر التي سببها ظهور تنظيم "داعش":
52	2.1.1.3. القضاء على طموحات "حزب العمال الكردستاني":
55	3.1.1.3. السيطرة على الجيش في تركيا:
56	4.1.1.3. تدرج الحرب بصورة غير مسبوقّة في سوريا:
59	2.1.3. أهداف ودوافع إقليميّة ودوليّة:
59	1.2.1.3. ضعف الموقف الأمريكي في سوريا:
60	2.2.1.3. التقارب التركي - الروسي:
62	3.2.1.3. تعزيز موقع تركيا كقوة إقليميّة:
63	2.3 مظاهر وأنماط التّدخل التركي في سوريا
63	1.2.3. تصريحات المسؤولين الأتراك بشأن الأزمة السوريّة:
68	2.2.3. الدعم التركي لقوى المعارضة السوريّة واستضافتهم في تركيا:
71	3.2.3. إقناع المجتمع الدوليّ بتشديد مواقفه تجاه سوريا:
73	4.2.3. التّدخل العسكري في سوريا:
76	3.3 مخاطر التّدخل التركي في سوريا على الأمن القومي السوري

الفصل الرابع: سيناريوهات مستقبلية للعلاقات التركية-السورية 82

1.4 سيناريو استمرار العمليات العسكرية 84

2.4 سيناريو توقّف العمليات العسكرية التركية في سوريا بزوال التهديد 89

3.4 سيناريو عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين 94

4.4 الخاتمة والتوصيات 99

1.4.4. الخاتمة: 99

2.4.4. التوصيات: 101

قائمة المصادر والمراجع 103

فهرس المحتويات 115